



## جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ..... / 2022

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي ( ل م د )

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ:

### دراسة المحددات النقدية للتضخم في الجزائر بالتركيز

### على فترة جائحة كورونا

إشراف الأستاذ (ة):

آيت يحي سمير

من إعداد:

- بلغيث هادية

- ملازم سورية

أعضاء لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب      | الرتبة العلمية       | الصفة          |
|-------------------|----------------------|----------------|
| عبد الحميد حفيظ   | أستاذ محاضر أ        | رئيساً         |
| آيت يحي سمير      | أستاذ التعليم العالي | مشرفاً ومقرراً |
| قحايرية سيف الدين | أستاذ محاضر أ        | عضواً مناقشاً  |

السنة الجامعية : 2021- 2022

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿يَرْفَعِ اللّٰهُ الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا مِنْكُمْ  
وَالَّذِیْنَ اُوْتُوْا الْعِلْمَ دَرَجٰتٍ وَاللّٰهُ  
بِمَا تَعْمَلُوْنَ خَبِیْرٌ﴾ (11)

سورة المجادلة

## شكر و عرفان

اللهم لكم الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، على ما يسرت لنا  
في هذا المتواضع حتى خرج إلى النور فسبحانك لا إله إلا أنت نستغفرك  
ونتوب إليك.

ثم لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور "آيت يحي  
سمير" لقبوله الاشراف على هذه المذكرة أولاً، وللتسهيلات والتوجيهات التي  
منحها لنا ثانياً ولجميل صبره وحسن معاملته معنا.

كما أنه لم يبخل علينا بوقته الثمين في تتبع بنيات هذا العمل من بدايته إلى  
نهايته فجزاه الله عنا ألف خير.

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى جميع أساتذة العلوم الاقتصادية تخصص  
إقتصاد نقدي وبنكي الذين لم يبخلوا علينا بعلم ومعرفة فنسأل الله أن  
يزيدنا علماً وينفعنا بما علمنا إنه ولي ذلك والقادر عليه

# إهداء

بداية الشكر لله عزوجل الذي أعاننا وشد من عزميتنا لإكمال هذه المذكرة.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له أماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الذي سهر على تقليبي بتضحيات جسام، إلى مدرستي الأولى في الحياة إليك أبي الغالي "عباس" أطال الله عمرك في نعيم

إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب... إلى التي كانت دعواتها نوارا لطريقي إلى بسمة الفؤاد والروح إليك أمي الغالية "غزالة" حفظك الله ورعاك.

إلى سعادتي وبسمتي وخير رزق رزقني الله عزوجل به إليه يا محفرتي إليك زوجي ورفيق دربي "يحيى" أدامك الله لي دائما وأبدا فرحة لا تنتهي

إلى صحتي الجميلة وأجمل النعم في حياتي إلى قطعة من قلبي وروحي ابني الغالي "حيدر" بارك الله لي فيك وأنار دربك.

إلى ابني الذي لم ألد له إليك يا توأم روحي "سيف" يام من تتبعتني في كل صغيرة وكبيرة في خطوات عملي هذا وفقك الله ويسر أمورك إلى أحسنها.

إلى أجمل هديتين رزقنا بهما "أسيل الجميلة" "رواد الغضبان" حفظكما الله من كل شر.

إلى سندي وعضدي في هذه الحياة وأجمل ما ملكت إخوتي وزوجاتهم "أمين، فاطمة" "زينو، هيام" "رضوان، فلة" أسعدكم الله في الدارين.

إلى من تقاسمت معها تعب وفرح هذا العمل زميلتي "هادية بلغيث" وفقك الله لما يرضيه ويرضيك.

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة أساتذتي الأفاضل

إلى كافة زملائي في المقاعد الدراسية دفعة 2022 إلى من كان داعما ولو بكلمة

# سورية

# إهداء

إلى من أوصى بها الهادي ثلاثا وجعلت الجنة تحت قدمها إلى بسمة العمر ونبع الحنان  
إلى أمي الحبيبة حفصتها الله

إلى من تعب لارتاح وضحى لأعلو إلى سندي في الحياة أبي الغالي أطال الله في عمره

إلى من وهبهم الله لي سندا في الحياة إخوتي "أمينة، زينب، محمد ملىن، إسماعيل"

إلى صديقتي التي حفزتني للعودة إلى مقاعد الدراسة ودفعت بي للتألق "صفاء"

إلى كل من علمني حرفا في مساري الدراسي جعلها الله صدقة جارية لهم.

إلى زميلتي التي شاركتني في تعب إنجاز هذا العمل وفرحة النجاح "سورية"

إلى كل أصدقائي وكل من جمعني بهم مقاعد الدراسة وكل من أحبه ويحيي في الله.

# هادية

## فهرس المحتويات

| الصفحة   | العنوان   |
|--|---|
| /  | شكر و عرفان   |
| /  | ملخص  |
| I  | محتويات الفهرس  |
| III  | فهرس الجداول  |
| IV   | فهرس الأشكال  |
| V  | فهرس الملاحق  |
| أ-و  | مقدمة عامة  |
| <b>الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم</b>                    |   |
| 2  | مقدمة الفصل   |
| 3  | المبحث الأول : ماهية التضخم                                       |
| 3  | المطلب الأول: تعريف التضخم  |
| 8  | المطلب الثاني: أنواع التضخم                                       |
| 10   | المطلب الثالث: معايير حدة التضخم (مقاييس ومؤشرات التضخم ) و آثاره |
| 19   | المبحث الثاني: التفسير النظري لظاهرة التضخم                       |
| 19   | المطلب الأول: التضخم في النظرية الكلاسيكية                        |
| 21   | المطلب الثاني: التضخم في النظرية الكينزية                         |
| 25   | المطلب الثالث: التضخم في النظريات المعاصرة                        |
| 31   | المبحث الثالث: آليات مواجهة التضخم                                |
| 31   | المطلب الأول: السياسة النقدية                                     |
| 41   | المطلب الثاني: السياسة المالية                                    |
| 44   | المطلب الثالث : أدوات أخرى لمواجهة التضخم                         |
| 47   | خاتمة الفصل   |
| <b>الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021</b> |   |
| 50   | مقدمة الفصل   |
| 51   | المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021        |
| 51   | المطلب الأول : تطور ظاهرة التضخم في الجزائر للفترة 1990 - 2019    |
| 59   | المطلب الثاني : مؤشرات قياس التضخم في الجزائر و مدى كفاءتها       |

## فهرس المحتويات

|     |   |
|-----|---|
| 64  | المبحث الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال جائحة كورونا 2020-2021 |
| 64  | المطلب الأول: ظهور فيروس كورونا وتأثيره على الأوضاع الإقتصادية عالميا   |
| 67  | المطلب الثاني: تداعيات الجائحة على ارتفاع الأسعار عالميا                |
| 71  | المطلب الثالث: التضخم في الجزائر خلال فترة جائحة كورونا                 |
| 78  | المبحث الثالث: تحليل أثر المتغيرات النقدية على معدلات التضخم            |
| 78  | المطلب الأول: تأثير عرض النقود على معدل التضخم                          |
| 86  | المطلب الثاني: العلاقة بين قيمة الدينار ومعدلات التضخم                  |
| 92  | المطلب الثالث: أثر سعر الفائدة على معدل التضخم                          |
| 97  | المبحث الرابع: آليات مواجهة التضخم في الجزائر                           |
| 97  | المطلب الأول: آليات السياسة النقدية ومؤشرات كفاءتها                     |
| 106 | المطلب الثاني: دور السياسة المالية في الجزائر لمواجهة التضخم            |
| 111 | المطلب الثالث: واقع استهداف التضخم في الجزائر                           |
| 116 | خاتمة الفصل   |
| 118 | الخاتمة العامة  |
| 123 | قائمة المصادر والمراجع  |
| 134 | الملاحق   |

## قائمة الجداول

| الرقم | عنوان الجدول  | الصفحة |
|-------|---|--------|
| 01    | مقارنة بين معادلتى التبادل والأرصدة النقدية                               | 21     |
| 02    | أوجه الاختلاف بين نظرية كينز وفريدمان                                     | 27     |
| 03    | تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-1994                              | 53     |
| 04    | تطور معدلات التضخم لفترة برنامج التعديل الهيكلي                           | 54     |
| 05    | تطور معدلات التضخم للفترة 2000 - 2019                                     | 55     |
| 06    | تطور معدلات التضخم للفترة جانفي 2020 - سبتمبر 2021                        | 74     |
| 07    | تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الفترة جانفي 2020 - سبتمبر 2021              | 76     |
| 08    | تطورات الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 1990-2021                            | 77     |
| 09    | يوضح تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990 - 2021       | 88     |
| 10    | يوضح مقارنة تطور معدل التضخم مع التغير في سعر الصرف خلال الفترة 1990-2021 | 89     |
| 11    | تطور معدل الفائدة على الودائع 1990-2019                                   | 94     |
| 12    | تطور معدلات الفائدة على القروض 1990-2019                                  | 95     |
| 13    | تطور معدل سعر إعادة الخصم في الجزائر الفترة (1990-2021)                   | 99     |
| 14    | تطور معدل الاحتياطي الاجباري للفترة (1990-2021)                           | 100    |
| 15    | يوضح تطور معدلات عمليات السوق المفتوحة في الجزائر خلال الفترة 1990-2021   | 102    |
| 16    | تطور معدل استرجاع السيولة (1990-2021)                                     | 104    |



## قائمة الأشكال

| الرقم | عنوان الشكل  | الصفحة |
|-------|--|--------|
| 01    | تضخم دفع الطلب   | 7      |
| 02    | التضخم الناتج عن زيادة التكاليف  | 8      |
| 03    | أنواع التضخم   | 9      |
| 04    | الفجوة التضخمية  | 13     |
| 05    | ظاهرة التضخم حسب فريدمان   | 27     |
| 06    | منحنى فيليبس   | 28     |
| 07    | منحنى فيليبس المتزايد للتوقعات   | 29     |
| 08    | تطور مؤشر الاستهلاك للمجموعات الثمانية للفترة 1990 - 2019                                      | 59     |
| 09    | تغيرات مؤشر أسعار الاستهلاك للفترة جانفي 2020-سبتمبر 2021                                      | 76     |
| 10    | تطورات معدل التضخم، الكتلة النقدية $M_2$ ومعدل نمو الناتج المحلي الخام للفترة من 1990. - 2020. | 83     |
| 11    | معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر إلى غاية 2021   | 99     |

## قائمة الملاحق

| الرقم | عنوان الملحق   |
|-------|--|
| 01    | تطور مؤشر أسعار الاستهلاك للمجموعات الثمانية للفترة 1990-2019                                  |
| 02    | تطورات كل من معدل التضخم، الكتلة النقدية M2 ومعدل نمو الناتج المحلي الخام للفترة بين 1990-2020 |
| 03    | تطور الإيرادات الجبائية خلال الفترة 1992-2018.   |

# المقدمة العامة

## المقدمة العامة

عرف النظام الاقتصادي على مر العصور والأزمات عديد الأزمات والظواهر التي ضربت اقتصاديات الدول وخلقت بها عديد الاختلالات ومن بين هذه الظواهر الاقتصادية ظاهرة التضخم التي ارتبطت بجميع الاقتصاديات المعاصرة على اختلاف نموها وتطورها الاقتصادي إلا أنها لم تزل اهتمام الاقتصاديين بالشكل الكافي بسبب عدم انتظامها إلا مع نهاية القرن التاسع عشر؛ حيث أثارت هذه الظاهرة جدلا كبيرا بين المفكرين الاقتصاديين من حيث تحديد مفهوم واضح لها وحصر مسبباتها وتنامي هذا الاهتمام بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية وما صاحبهما من ارتفاع غير مسبوق للأسعار فأضحى المشكلة الأولى التي يهتم بها المفكرون من جهة والذين تباينت تفسيراتهم النظرية بتباين الفلسفة الاقتصادية التي استندوا عليها في التفسير، وبين الحكومات من جهة أخرى والتي ترى فيه امتحانا صعبا لسياساتها الاقتصادية التي تبحث عن تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وتفاذي العوائق التي يشكلها أمام استحداث التنمية والعبء الذي يفرضه على أفراد المجتمع حيث يعتبر التضخم أحد أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي وقد يصبح حالة مرضية عند تجاوزه النسب المعقولة واستمرار ارتفاع الأسعار وتأثيره على القوة الشرائية للأفراد.

والجزائر شأنها شأن عديد الدول عرفت منذ الاستقلال ضغوطات تضخمية بالرغم من اعتمادها النظام الاشتراكي الذي يتميز بالتحديد المركزي للأسعار إلا أن الأزمة النفطية وانهيار أسعار البترول وسط الثمانينات قد فاقمت هذه المشكلة وارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير وتدنّت معدلات النمو واختلت جميع المؤشرات الكلية للاقتصاد ما حتم على صناع القرار تبني سياسة اصلاحات شاملة ترتبط بالصعيد الداخلي عن طريق اصلاحات السياسة النقدية والنظام المالي والمصرفي بسن قانون النقد والقرض 10/90 أو ترتبط بالصعيد الخارجي من خلال الحصول على مساعدات المؤسسات الدولية بهدف التحول من الاقتصاد الموجه والانتقال إلى اقتصاد السوق والذي تميز بتحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار الجزائري وتسريح العمال ما أدى إلى وصول الضغوط التضخمية خلال عقد التسعينات إلى مستويات جد مرتفعة.

ومع تحسن أسعار البترول مع بداية الالفية الجديدة عرفت هذه الضغوط نوعا من الاستقرار إلا أنها عادت للتذبذب بسبب التغيرات الدولية وانخفاض الصادرات النفطية ما أدى إلى تراجع حجم الاحتياطات الاجنبية و ارتفاع أسعار الصرف وعجز الميزانية ما حتم على الدولة اللجوء إلى التمويل غير التقليدي لمواجهة عجز ميزانيتها

ومع بداية سنة 2020 شهد العالم أزمة صحية عالمية والمتمثلة في جائحة كورونا جعلته يمر بأسوأ ركود اقتصادي منذ أزمة الكساد الكبير سنة 1929 وذلك نتيجة للقيود المفروضة التي مست مختلف القطاعات في محاولة للحد من انتشار الفيروس ولم تكن مستويات الأسعار في منأى عن تداعيات هذه الجائحة كونها قد أثرت بشكل كبير على أداء الأسواق العالمية وحركة التجارة الدولية وحجم الانتاج وقد انعكس هذا التأثير على جميع الاقتصاديات بما فيها الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على الاقتصاد في تغطية الطلب الداخلي خصوصا فيما يخص السلع الاستهلاكية

اذ ظهر أنه وبعد مرور أكثر من عقدين على الاصلاحات التي تبنتها الجزائر لا يزال التضخم يعتبر اولوية لتحقيق الاستقرار كما أن تحديد العوامل المؤثرة في حدته يعتبر القاعدة الأساسية لرسم السياسة الاقتصادية الكلية .

### ❖ اشكالية الدراسة

سنحاول خلال هذه الدراسة التي نتناول فيها أحد أكثر المواضيع الاقتصادية في الجزائر ويتعلق الامر بتحليل العلاقة الموجودة بين المتغيرات النقدية والتضخم وعليه تتحدد اشكالية الدراسة كالتالي:

**كيف أثرت المحددات النقدية على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، وهل انعكست ظروف جائحة كورونا على تطور هذه الظاهرة ؟**

وللجابة على هذه الإشكالية كان لابد من تفريعها إلى أسئلة جزئية كما يلي:

1. ما هي أسباب ومصادر التضخم في الجزائر وكيف يتم قياسه؟
2. هل يمكن اعتبار عرض النقود المحدد النقدي الوحيد والأساسي في تفسير التضخم في الجزائر؟
3. هل التضخم في الجزائر ظاهرة نقدية بحتة أو مشكل هيكلي يستدعي تغيير المنظومة الاقتصادية والنقدية ككل؟
4. كيف أثرت جائحة كورونا على مستوى الأسعار في الجزائر وهل استطاعت السلطات النقدية الحد من آثار الجائحة على معدل التضخم؟
5. هل يمكن للسلطات النقدية توظيف آلياتها بشكل يضمن ابقاء معدلات التضخم عند مستويات مرغوب فيها؟

### ❖ فرضيات الدراسة

قصد اثراء الموضوع من كافة جوانبه تتطرق الدراسة من فرضيات اساسية هي:

- الفرضية الأولى: التضخم في الجزائر ظاهرة ناتجة عن مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية يقاس من طرف الجهات الرسمية وفقا لمؤشر احصائي يرتبط بمجموعة من السلع الاستهلاكية في غالبها سلع مستوردة؛
- الفرضية الثانية: عرض النقود لا يمثل المحدد النقدي الوحيد الذي يؤثر في معدل التضخم في الجزائر.
- الفرضية الثالثة: التضخم في الجزائر مشكلة متعددة الأسباب ترتبط بالجانب النقدي وكذلك بخلل هيكل ناشئ عن عجز العرض في تغطية الطلب نظرا لعدم مرونة الجهاز الانتاجي واعتماد الدولة على الاستيراد في مواجهة الطلب المحلي.
- الفرضية الرابعة: تأثر معدل التضخم بجائحة كورونا بسبب تذبذب العرض الناتج عن الاغلاق الكبير ولم يعمل صناع القرار في الجزائر على اتخاذ اجراءات للحد من هذا التأثير؛
- الفرضية الخامسة: تسعى الجزائر إلى تفعيل أدوات السياسة الاقتصادية لاسيما النقدية من أجل الوصول إلى معدل التضخم المستهدف المفيد للاقتصاد إذ تتوفر ادارة السلطة النقدية على كل الشروط لتحقيق ذلك.

### ❖ أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع انطلاقا من الدوافع الذاتية المتمثلة في التعرف على محددات ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري وخصائصها والميول للبحث في المواضيع الاقتصادية الكلية ومن الدوافع الموضوعية نذكر:

- مستويات التضخم المرتفعة التي يعرفها الاقتصاد الوطني خصوصا في آخر سنتين ما تطلب البحث في مسبباته وآثاره؛
- محاولة ابراز أثر الجائحة على الجانب المتعلق بارتفاع الأسعار؛
- القيمة العلمية التي يتميز بها البحث كونه في صلب التخصص؛
- قلة الدراسات التي حاولت تفسير الظاهرة أثناء فترة جائحة كورونا.

### ❖ أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في أهمية الظاهرة في الاقتصاد المحلي حيث يعد استقرار الأسعار أهم ما يبحث عنه صناع السياسة الاقتصادية والنقدية لتحقيق الاستقرار من خلال تحديد العوامل النقدية التي ساهم في ارتفاع معدل التضخم والاختلالات المسببة للضغوط التضخمية في الجزائر بشكل يخول للسياسة الاقتصادية توظيف أدواتها بالشكل المطلوب للتخفيف من حدة هذه الظاهرة .

### ❖ أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

- فهم مختلف النظريات المفسرة للتضخم والعوامل التي تحكمه؛
- فتح زاوية للتدقيق في موضوع التضخم في الجزائر واسقاط التحليل النظري على واقع الاقتصاد الجزائري؛
- محاولة تحديد أثر كل متغير نقدي على حدى في فهم ظاهرة التضخم ومعرفة امكانية الاعتماد على أدوات السياسة المالية والنقدية الرشيدة في القضاء على هذا المشكل؛
- تحليل مدى تأثير مستوى الأسعار بجائحة كورونا وأزمة الإغلاق الكبير ومحاولة الخروج بتوصيات للعمل على مواجهة هكذا ظواهر في المستقبل.

### ❖ حدود ومكان الدراسة:

تهتم الدراسة بدولة الجزائر و تحليل التضخم فيها وتم تحديد فترة الدراسة من سنة 1990 إلى غاية سبتمبر 2021 قصد الإلمام بجوانب الموضوع خلال فترة تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق وتحسن أسعار النفط ثم تهاويها وفترة ظهور فيروس كورونا.

### ❖ منهج الدراسة:

سنحاول خلال هذه الدراسة اتباع المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** يركز على السرد التاريخي لتطور رؤية المفكرين الاقتصاديين لظاهرة التضخم وفق مختلف النظريات وعرض الوقائع الاقتصادية التي ميزت ظهور تلك الافكار وكذا تفصيل الجانب الاصطلاحي والمفاهيمي.

- المنهج التحليلي: يظهر من خلال عرض وتحليل الوضعية النقدية والاقتصادية التي ميزت الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة وتحليل طريقة تأثير وتفسير الارتباط والعلاقة بين التغير في عرض النقود وقيمة الدينار ومعدل الفائدة بمستويات التضخم في الاقتصاد الجزائري.

### ❖ الدراسات السابقة:

يمكن الإشارة إلى العديد من الدراسات التي تناولت محددات التضخم في الجزائر كما يلي:

- دراسة جواهره صليحة وششوي حسني: محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2018 دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الغطار النظري لظاهرة التضخم في الجزائر من خلال تناول الاشكالية التالية ماهي أهم المتغيرات المفسرة المحددة والمؤثرة على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018؟ ومن أهم نتائجها وجود علاقة ايجابية بين معدل التضخم والكتلة النقدية وبين معدل التضخم وسعر الصرف.

- دراسة دحماني فاطمة، عبد الكريم سهام، عمراوي سمية: تشخيص واقع التضخم خلال الفترة 2000-2019، تهدف إلى الوصول إلى أن التضخم ظاهرة مركبة لا يساهم في تشكيلها عامل اقتصادي واحد من خلال تناول الاشكالية التالية ما هي الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في رفع الضغوط التضخمية؟ وخلصت إلى وجود علاقة وثيقة بين جمود وتشوه بنية الانتاج وبين معدلات التضخم في الجزائر.

- دراسة مرابط ساعد: التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01 للسنة الجامعية 2017-2018، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أسباب التضخم في الجزائر وإبراز دور السياسة المالية والنقدية في الحد من الضغوط التضخمية عبر طرح الاشكالية التالية ما هي اتجاهات معدل التضخم الأساسي في الجزائر؟ وقد خلصت الدراسة إلى أن طرق قياس التضخم في الجزائر ليست جيدة على المدى الطويل وأن هناك تنسيق ما بين السياسة المالية والنقدية لكبح الضغوط التضخمية.

- دراسة دبات أمينة: السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان للسنة الجامعية 2014-2015، تهدف هذه الدراسة إلى التعرض لأسباب التضخم وتحليل مدى



قدرة الاقتصاد الجزائري على تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر من خلال التحكم في السياسة النقدية عبر الاجابة على الاشكالية التالية ما هي الأسباب المنشئة للتضخم في الجزائر وهل يمكن للسياسة النقدية المنتهجة في الجزائر أن تقوم باستهداف التضخم؟ وقد توصلت إلى أنه لا يمكن استهداف التضخم في الجزائر ولكي تقوم السلطات النقدية بذلك لابد من أن تجعل اقتصادها يقوم كلياً على مبادئ اقتصاد السوق من خلال تحرير الأسعار وأن التضخم في الجزائر ليس تضخم نقدي و فقط انما يرجع أيضا لأسباب هيكلية.

- دراسة عبد العزيز بن العايب ومولود كبير: **محددات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2019** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في التضخم في الجزائر من خلال طرح الاشكال التالي ما هي أهم محددات ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2019؟ وقد توصلت إلى وجود أثر سلبي لعرض النقود على معدلات التضخم بسبب البرنامج الصارم للتصحيح الهيكلي الذي طبقتة الجزائر وكذلك الأثر السلبي لتخفيض قيمة الدينار باعتبار الجزائر دولة تعتمد على الاستيراد لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

### ❖ صعوبات الدراسة:

- التضخم ظاهرة موسعة جدا ولا يمكن الإلمام بجميع جوانبها؛
- عدم وجود الاحصائيات الكافية خصوصا للسنتين الاخيرتين؛
- تضارب بعض المؤشرات الكلية وعدم تجانسها.

### ❖ هيكل الدراسة: حاولنا خلال هذه المذكرة تناول العناصر المهمة في الموضوع بالطريقة التالية:

- **الفصل الأول:** يتم التطرق فيه إلى المفاهيم المختلفة لظاهرة التضخم أنواعها وسبل قياسها والتأصيل النظري المفسر للظاهرة والنظر في السياسات الكفيلة بمواجهتها.
- **الفصل الثاني:** تم تناول الاطار العام للتضخم في الاقتصاد الجزائري في ظل تغيير التوجه الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وفي فترة جائحو كورونا ومحاولة تحليل العوامل التي أدت إلى تطور معدل التضخم وكيف تؤثر فيه من خلال معرفة أثر كل من عرض النقود، سعر الصرف ومعدل الفائدة على معدل التضخم ومحاولة تحليل وتقييم مسار السياسة النقدية وأدواتها خلال الفترة محل الدراسة.

الفصل الأول  
الإطار النظري لظاهرة التضخم

# الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

## مقدمة الفصل

على مر التاريخ والعصور عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار، ومع تطور الفكر الاقتصادي واقتصاديات الدول أصبح هذا الإرتفاع في الأسعار متداولاً وشائعاً أكثر تحت مفهوم التضخم والذي أضحي ظاهرة ضارة مست جميع الاقتصاديات المتطورة والنامية على حد سواء ولكن بنسب متفاوتة لاختلاف الأنظمة والمناهج الاقتصادية بين الدول.

وباعتبار التضخم من الظواهر التي تدخل ضمن الاقتصاد الكلي فإنه يؤثر في التوازن الاقتصادي وعديد المتغيرات الاقتصادية

ويمتد تأثيره إلى الجوانب الإجتماعية والسياسية وتختلف هذه التأثيرات باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء ظهوره ومدى قوته واستمرارية ارتفاع الأسعار وطبيعة النظام الاقتصادي ؛ إذ تختلف من نظام اقتصادي إلى آخر ما جعل تحديد مفهوم واضح للتضخم أمراً معقداً ودفع بالعديد من المفكرين والاقتصاديين إلى البحث عن إيجاد تفسيرات نظرية مبنية على حجج اقتصادية لفهم طبيعة هذه الظاهرة بشكل يخول للدول التي تعاني منه تبني سياسات اقتصادية ترسم هذه السياسات بأسلوب يضمن تقديم حلول علاجية لخفض مستوى التضخم وعلاجه قصد حصر آثاره.

ومن أجل الإلمام أكثر بالجوانب النظرية المرتبطة بظاهرة التضخم سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث خصص الأول إلى ماهية التضخم للتعرف على مختلف التعاريف ، الأنواع وكذا كيفية قياسه وتحديد آثاره ، ثم محاولة تفسير الأسباب المفسرة له حسب مختلف المدارس الفكرية والنظريات الاقتصادية فيما خصص المبحث الثالث للآليات والسبل الكفيلة بمعالجة ومواجهة التضخم .

# الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

## المبحث الأول : ماهية التضخم

لا يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية حديثة النشأة بل هو ظاهرة مألوفة ويمثل أحد أهم المشكلات التي تعاني منها الدول المتقدمة أو المتخلفة على حد سواء فلدَى عامة الناس يعرف التضخم على أنه تغيير في الحجم وخروج عن المألوف وعن الوضع الطبيعي في حين يراه البعض على أنه عبارة عن فقدان العملة لقوتها الشرائية دون التعمق في معناه ولا اعتباره مؤشرا للآداء والاستقرار الاقتصادي في البلاد ودون النظر أيضا إلى الآثار التي يتركها في هذا البلد لذا سنحاول في هذا المبحث تحديد ماهية التضخم وذلك من خلال تعريفه أنواعه و آثاره وكذا مقاييس ومؤشرات التضخم.

## المطلب الأول: تعريف التضخم

تعد ظاهره التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تهدد جميع الدول بغض النظر عن درجه تقدمها أو النظام الاقتصادي المتبع فيها فهو ظاهره غير مرغوب فيها نتيجة لما تحدث من إختلالات وإضطرابات إقتصادية وإجتماعية.<sup>1</sup>

وعلى الرغم من إنتشار هذا المصطلح وشموله لمعظم إقتصاديات العالم في الوقت الحاضر وشيوع إستخدامه إلا أنه يوجد هنالك جدل بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح للتضخم<sup>2</sup> وذلك لإعتبار أن مصطلح أو مفهوم التضخم يستخدم لوصف عدد من الحالات المختلفة نذكر منها.<sup>3</sup>

- الإرتفاع المفرط للمستوى العام للأسعار؛
- إرتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح؛
- إرتفاع التكاليف والإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

وليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد في وقت واحد بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي وبعبارة أخرى فإن الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق عليها كل منها التضخم هي ظواهر مستقلة عن بعضها بعض الى حد ما، وهذا الإستقلال هو الذي يثير الإرتباك في تحديد مفهوم واضح للتضخم. ولكن اذا تعاملنا مع

<sup>1</sup> نادية محمد فاضل، تحليل تأثير النفقات العامة في التضخم: العراق حالة دراسية للمدة (1980 - 2016)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في الادارة و الاقتصاد، كلية العلوم المالية و المصرفية، جامعه بابل، العراق 2018 ص 24.

<sup>2</sup> فرح علي حسام الشهري، دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية للمدة 1970 - 2006، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المصارف، جامعة بغداد، 2009، ص 55.

<sup>3</sup> أحمد حامد محمد السيد، ابراهيم جابر السيد، مخاطر التضخم الاقتصادي والاستهلاك، سلسلة الاقتصاد، دار العلم والإيمان للنشر، مصر، 2020، ص 5

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

التضخم على أنه ظاهرة نقدية فإننا يمكن أن نعرفه على أنه الإرتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يحدث بسبب كميته النقود<sup>1</sup>. و قد قدمت تعاريف عديدة لظاهرة التضخم من بينها:

- يعرف التضخم على أنه الزيادة في معدل الإنفاق والدخل ؛ فإزدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي بسبب إرتفاع الأسعار وتضخمها وهذا على إفتراض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات. في حين ، إذ أن الدخول النقدي يمكن أن تزداد من دون إرجاع هذه الزيادة إلى العوامل النقدية كإرتفاع الأجور العمالية ولكن يمكن إرجاع هذه الزيادة الى الزيادة في الإنتاج<sup>2</sup>.
- التضخم هو زيادة في حجم الطلب الكلي تجاه العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الإنفاق النقدي الكلي (الطلب الكلي) مما يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار<sup>3</sup>. ومن بين المفكرين المؤيدين لهذا التعريف نجد: <sup>4</sup>

- "بيرو" الذي يعرف التضخم على أنه إزدياد النقد الجاهز دون زيادة في السلع و الخدمات.
  - أما "فيمن" فيرى أن التضخم هو إزدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع والخدمات المعروضة خلال مدة معينة.
- و هناك من الإقتصاديين من إستند في تقديم تعريف لهذه الظاهرة على معيار الخصائص وأهمها إرتفاع الأسعار وفقا لهذا المعيار نجد: <sup>5</sup>

- حيث يعرفه مارشال على أنه "إرتفاع الأسعار".
  - أما روبنسون فيرى أن " التضخم هو إرتفاع غير منتظم للأسعار ".
- أما الإقتصادي الفرنسي أميل جام فانه يرى التضخم على أنه وسيلة أو أداة لمعالجة وضع معين ناشئ عن فائض الطلب النقدي عن قدرة العرض. فهو حركة تتصف بالإستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزاد عن قدرة العرض<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2014 ص 207.

<sup>2</sup> Stephen L. Slavin, **Economics**, 6<sup>th</sup> edition, USA, 2001, P 448.

<sup>3</sup> ناظم الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر، عمان، الاردن، 1999، ص 394.

<sup>4</sup> بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسية النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 141.

<sup>5</sup> المرجع السابق، ص 141.

<sup>6</sup> زينب عوض الله، أسامة الغولي، أساسيات الاقتصاد النقدي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 247.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

ومن ما تقدم من التعريف والمعايير السابقة ؛ قد يكون التعريف الشامل للتضخم بأنه زيادة ظاهرية ومستمرة في كمية النقود تؤدي لزيادته حجم الطلب الكلي فإذا لم يستطع العرض الكلي مجازات الطلب الكلي يؤدي ذلك لإرتفاع المستوى العام للأسعار.<sup>1</sup>

وعليه فالتضخم ظاهرة إقتصادية تظهر في الإرتفاع العام لمستوى الأسعار ما يؤدي الى إنخفاض قيمة العملة وفقدانها لجزء من قوتها الشرائية نتيجة لإختلال التوازن بين العرض و الطلب في السلع و الخدمات و الزيادة في كمية النقود، الدخل و الإنفاق الأمر الذي يجعل لهذه الظاهرة تأثيرا على جميع آليات الإقتصاد وتخلق إختلالا في التوازنات الكلية.

### المطلب الثاني: أنواع التضخم

عرفت الأنظمة الإقتصادية عدة أنواع من التضخم تشترك جميعها في إنخفاض القوة الشرائية للنقود وتباين الآثار الناجمة عنها بين مؤثر على القطاعات الإقتصادية والإجتماعية وبين مؤثر على بعض جوانبها وبين ما يؤثر على التجارة الخارجية ، ومع التباين في إعطاء التضخم مفهوما شاملا تعددت أنواع التضخم لعل أبرزها ما يلي:

### أولا: من حيث حدة التضخم

1. **التضخم الزاحف:** ويتصف هذا النوع بارتفاع بطيء في الاسعار في حدود 2 بالمئة تقريبا خلال

فترات يكون الطلب الكلي فيها معتدلا وهذا النوع يمكن السيطرة عليه مع وجود زيادة في كمية

النقود المتداولة والإرتفاع النسبي للأجور.<sup>2</sup>

وهذا النوع من التضخم يتقبله الأفراد لأنه يأتي بدفعات صغيرة وبالتالي يجعل التضخم أمرا عاديا.<sup>3</sup>

2. **التضخم العنيف:** وهو تحول للتضخم الزاحف إلا انه أكثر حدة . وفي هذه الحالة تدخل حركة

الزيادة في الأسعار في حلقة مفرغة فتصل إلى معدلات كبيرة ويكون في حدود 5% سنويا.<sup>4</sup>

3. **التضخم الجامح (المفرط):** و يحدث عندما ترتفع الأسعار بسرعة فائقة وبمعدلات عالية جدا (

50% - 60%) وهنا يفقد الأفراد الثقة بالعملة المحلية ومن ثم يندفع الأفراد إلى التخلص منها

ويفضلون شراء الأراضي والعقارات بدلا من الإحتفاظ بالنقود أو إيداعها مما يؤدي الى زيادة

سرعة دوران النقود و تعطل وظيفتها كمخزن للقيمة وتستخدم وسيطا للتبادل ذلك لأن قيمتها تكون

<sup>1</sup> على كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، منشورات جامعة دمشق ،سوريا، 2011، ص 245.

<sup>2</sup> منى يونس حسين، التوازن الكلي من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم، مكتبة الفتح للنشر، بغداد، العراق، 2007، ص 39.

<sup>3</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 218.

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص 218.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

متناقصة بسرعة وهذا النوع يعتبر من أخطر أنواع التضخم ويحدث كحالة استثنائية عند الحروب والفوضى السياسيه التي تحدث في بعض الدول.<sup>1</sup>

4. **التضخم الراكض:** يحدث هذا النوع عندما يكون الارتفاع أكبر بكثير من 10 بالمئة مثل حاله التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1973-1974-1979 أين ارتفعت الأسعار بنسبة 26% 19% 25% على الترتيب.<sup>2</sup>

ثانيا: من حيث قدرة الدولة على التحكم في جهاز الأسعار

1. **التضخم المكبوت:** هذا النوع من التضخم يتحقق عندما يرتفع الطلب بالكلي عن العرض الكلي وهو ما يعرف بفجوة التضخم ولكن لا ترتفع الأسعار كما هو المفروض حدوثه ، فيكون تضخما في مظهره و شكله ولا يظهر ارتفاع الأسعار.

وتحدث هذه الحالة من خلال اتباع سياسة معينة تتمثل بضوابط وقيود كمية ونوعية للحد من الانفاق الكلي<sup>3</sup> ، وإجراءات رقابية على الأسعار إلا أن ذلك له جوانب خطيره إذ أن فشل أو رفع هذه الإجراءات سيؤدي فورا الى ارتفاعات سريعة في الأسعار كما أن تراكم موجودات نقدية سائلة كبيرة و فعالة يشكل عبئا على الإقتصاد الوطني في حالة التراجع أو التراخي عن هذه الإجراءات والقيود.<sup>4</sup>

2. **التضخم المكشوف (المفتوح):** يصيب هذا التضخم الأسعار والدخول وهو يتميز بإرتفاع مستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب وهو على عكس التضخم المكبوت يسمح للقوى التضخمية بممارسة ضغوطها على الأسعار فترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات أو زيادة الإنتاج أو زيادة الكتلة النقدية.<sup>5</sup>

ثالثا: من حيث التوازن بين كميته النقود وكمية الإنتاج (مصدر الضغط التضخمي)

1. **تضخم دفع الطلب (التضخم الطلبي):** وينتج التضخم في هذه الحالة بسبب زيادة الطلب اي ارتفاع مستوى الطلب (الانفاق الكلي) ومن ثم تضخم الأجور و الأرباح و بقاء الإنتاج عند نفس

<sup>1</sup> عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، منشورات جامعة بغداد، 1990، ص 634.

<sup>2</sup> ضياء مجيد موسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر 2000، ص 215.

<sup>3</sup> أكرم حداد: مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل نظري وتحليلي، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2005، ص 196.

<sup>4</sup> غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص ص، 58-59.

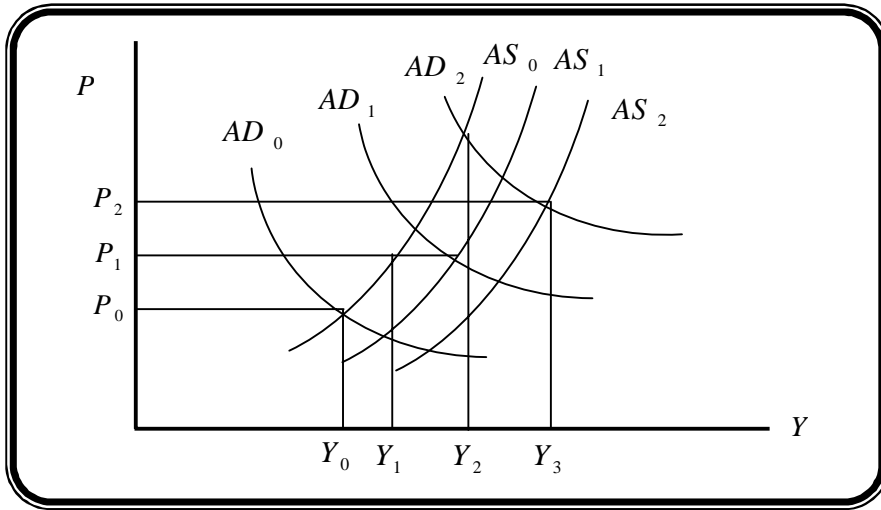
<sup>5</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص، 219.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

المستوى بحيث يعجز القطاع الإنتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي فيختل التوازن وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع.<sup>1</sup>

والشكل (01) يوضح أن زيادة الطلب الكلي بسرعة أكبر من العرض الكلي فإن مستوى الأسعار يرتفع، فعلى سبيل المثال إذا كان  $AD_0$  يمثل الطلب الكلي، و  $AS_0$  يمثل العرض الكلي، وإن السعر التوازني هو  $P_0$ ، فعند زيادة الطلب الكلي إلى  $AD_1$  والعرض الكلي بقي ثابتاً أو ازداد بأقل إلى  $AS_1$ ، فإن مستوى الأسعار يرتفع إلى  $P_1$  وإذا تزايد الطلب الكلي بشكل أكبر إلى  $AD_2$  وتزايد العرض الكلي إلى  $AS_2$  ولكن بشكل أقل، فإن مستوى الأسعار يرتفع إلى  $P_2$ .

الشكل رقم (01) : تضخم دفع الطلب



المصدر : هاوري محمد صالح طه البرزنجي : السياسة النقدية و استهداف التضخم دراسة تحليلية لتجارب بلدان مختارة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه تخصص فلسفة العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة ، العراق ، 2012 ص 26

2. التضخم الناتج عن زيادة التكاليف: وينشئ نتيجة زيادة أسعار عناصر الانتاج أكثر من الزيادة في الكفاءة الانتاجية لها بمعنى أنه يحدث نتيجة الارتفاع في أسعار خدمات عوامل الانتاج بنسبه تفوق الانتاج الحدي لها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> لمحنت حسين، شريط خالد و صماري عبد السلام، التضخم والنموذج الاقتصادي نموذج العتبة في الدور الناشئة (1994-2017)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الواد، الجزائر، 2019، ص 22.

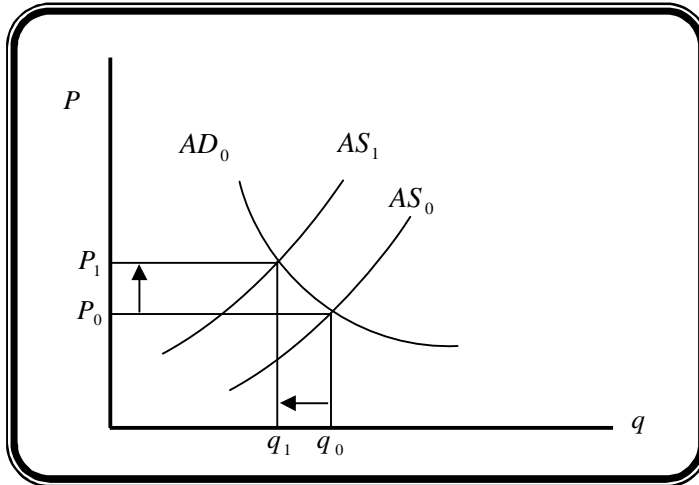
<sup>2</sup> مجيد على حسين، عفاف عبد الجبار: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص 325.



## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

ويعد عنصر العمل أكثر العناصر تأثيراً على تكاليف الإنتاج حيث أن الزيادة في نفقات الإنتاج تعود غالباً إلى الزيادة في معدلات الأجور إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور إلى ترك أثر مباشر على السلع النهائية والذي يتمثل في ارتفاع مستويات الأسعار.<sup>1</sup>

الشكل رقم (02) التضخم الناتج عن زيادة التكاليف



المصدر : هاوري محمد صالح طه البرزنجي : مرجع سبق ذكره ، ص 28

حيث أنه عند زيادة تكاليف إنتاج السلع والخدمات فإنّ منحنى العرض الكليّ ( $AS_0$ ) ينتقل إلى ( $AS_1$ ) أي يرتفع، ومع بقاء الطلب الكليّ بدون تغيير المنحنى ( $AD_0$ )، فإنّ ذلك ينجم عنه ارتفاع مستوى الأسعار من ( $P_0$ ) إلى ( $P_1$ )، ويرافقه انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

3. **التضخم الركودي:** من أهم خصائصه إرتفاع المستوى العام للأسعار وإرتفاع معدلات البطالة فضلاً عن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ما يؤدي إلى صعوبة استخدام أدوات السياسة النقدية أو المالية إذ أن التوجه نحو معالجة التضخم سينجم عنه تزايد معدلات البطالة والعكس بالعكس وهذا ناتج عن التعارض بين السياسات والإجراءات الموجهة لعلاج كل من التضخم والبطالة على حد سواء.<sup>2</sup>

4. **التضخم المسنود:** يعرف على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج أي أن الدول تستورد السلع والخدمات بأسعار مرتفعة فتضطر إلى بيعها في

<sup>1</sup> سامر البطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 167.

<sup>2</sup> نمارق قاسم حسين، قياس الأثر المتبادل بين النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة 1982-2022، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعه كربلاء، العراق، 2007، ص 28.

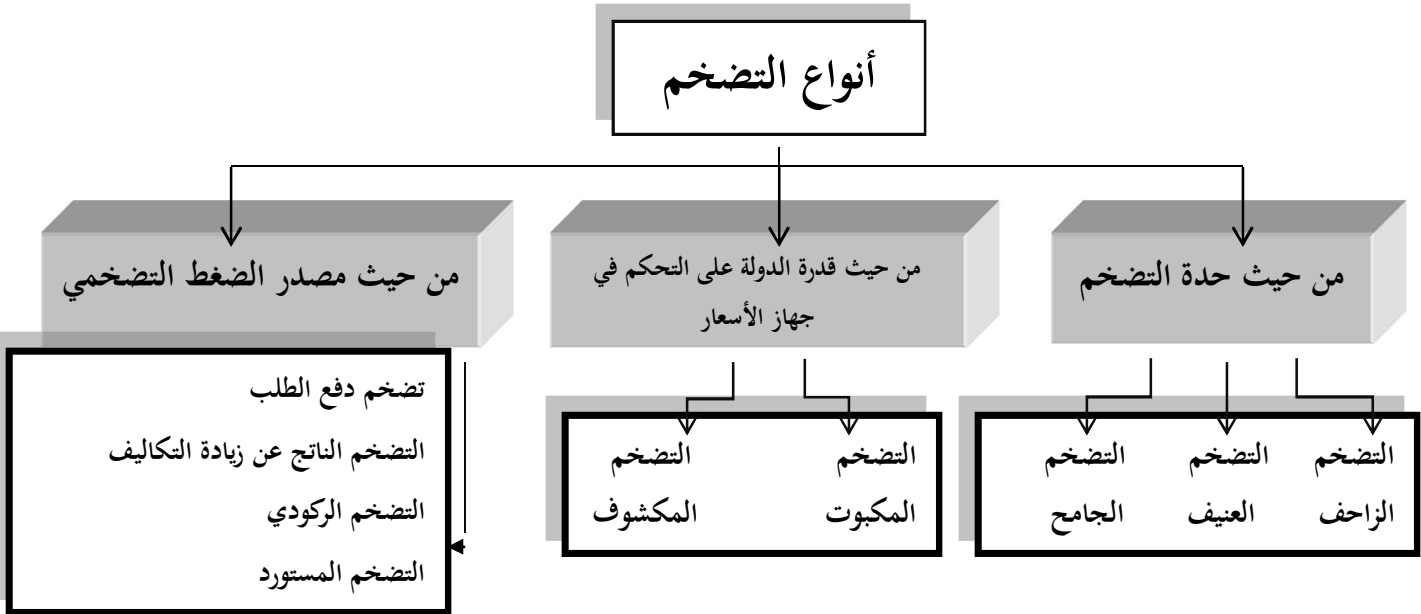
## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

الأسواق المحلية بنفس تلك الأسعار أو أكثر وهذا النوع يظهر في الإقتصاديات الصغيرة المتفتحة على العالم الخارجي التي لا يكون لها أي دور في تحديد أسعار السلع المستوردة كونها مستهلك صغير لا يستطيع أن يؤثر في حجم السوق العالمي وفي أسعاره مما يجعلها تستورد التضخم كما هو في العالم الخارجي.<sup>1</sup> وهناك ثلاث تفسيرات للتضخم المستورد:<sup>2</sup>

- ارتفاع التكاليف: ما يؤدي الى ارتفاع اسعار البيع.
- زياده السيولة: حيث أن استيعاب كمية من العملة الصعبة في سيولة الاقتصاد (الزيادة) سيؤدي إلى تغيرات في الاتجاه نفسه على مستوى الأسعار.
- الدخل المحلي: عندما يسجل اقتصاد معين ارتفاعا في الطلب الأجنبي فإن ميزان المدفوعات الجاري سيسجل فائضا في التصدير ويزيد من الدخل الوطني ومن ثم الطلب الإجمالي الداخلي. وفي مرحلة الاستخدام التام فإن الارتفاع في الطلب يصبح تضخما لإستنادا إلى زيادة قيمة مضاعف التجارة الخارجية.

وفيما يلي شكل يوضح ويخلص أنواع التضخم:

الشكل رقم (03): أنواع التضخم



المصدر : من اعداد الطالبتان

<sup>1</sup> سامر البطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 169.

<sup>2</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 220.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

### المطلب الثالث: مقاييس حدة التضخم و آثاره

تبين حسب الأنواع المتعددة للتضخم أنه لا يكون بنفس الوتيرة ولا بنفس القوة والحد بل يأتي في عدة درجات ويخلف آثارا على حسب مداه وقوته

#### أولا: مقاييس ومؤشرات التضخم

إن المقصود بمقاييس القوى التضخمية هو تشخيص للوضع الاقتصادي إذ أنه بقدر ما يكون التشخيص صحيحا ودقيقا بقدر ما تكون الحلول صحيحة كذلك ويتفق الخبراء أنه لا يوجد طريقة موحدة لقياس التضخم إذ يمكن قياسه بمؤشرات وطرق مختلفة منها:

1. طريقة الأرقام القياسية: يتم اعتماد الأرقام القياسية للأسعار في قياس التغيرات على المستوى

العام للأسعار ومن ثم في قياس معدل التضخم في الإقتصاد المعني إذ تتم مقارنة الرقم القياسي

للأسعار في سنة معينة مع الرقم القياسي في سنة الأساس وهي السنة التي ينسب إليها التغيير

في المستوى العام للأسعار وعادة ما يكون الرقم القياسي لسنة الأساس مساويا لـ 100.<sup>1</sup>

وتستخدم الصيغة التالية لاستخراج الرقم القياسي:

$$I = \frac{P1}{P0} \times 100$$

- I : الرقم القياسي للأسعار.

- P1: سعر السلعة في سنة المقارنة.

- P0: سعر السلعة في سنة الأساس.

وهناك عدة أنواع من الأرقام القياسية العامة المستخدمة التي لها علاقة بمفهوم تغييرات الأسعار يمكن

حصر هذه الأسعار بشكل عام كالآتي:

أ- الرقم القياسي لأسعار الجملة: يرتبط الرقم القياسي لأسعار الجملة بمعدل التغيير في أسعار مجموعة

من السلع التي يجري التعامل بها في سوق معينة ويمكن التوصل إلى إحتساب هذا الرقم عن طريق

الأساليب الإحصائية.<sup>2</sup>

ب- الرقم القياسي الضمني:

ويسمى أيضا بالرقم القياسي للأسعار ذات العلاقة بإجمالي الناتج المحلي أو المخفض الضمني ويقدم هذا

الأسلوب مقياسا شاملا لمعدل التضخم لأنه يقيس تغييرات الأسعار لكل السلع والخدمات إضافة إلى أن

<sup>1</sup> سعود جايد مشكور العامري: محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للطباعة، عمان، الأردن، 2004، ص 38.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 39.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

هذا الأسلوب يركز على تغيرات أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا فقط.<sup>1</sup>

ويعتبر المخفض الضمني مقياسا لمعدلات التضخم في السنة الواحدة ويحسب من خلال الصيغة التالية:<sup>2</sup>

$$PGDP = \frac{PIBN}{PIBR} X 100$$

PIBN: قيمة الناتج المحلي بالأسعار الحالية لسنة معينة.

PIBR: قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لسنة معينة.

ج- الرقم القياسي لأسعار المستهلك: يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على

أسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل العائلات وذلك بين فترتين زمنيتين مختلفتين.<sup>3</sup>

وبما أن السلع والخدمات لا تتغير بنفس الوتيرة فإن هذا المؤشر لا يعبر سوى عن متوسط التغيرات في

هذه الأسعار في حين تعبر قيم المؤشرات في الفترات الأخرى عن التطورات النسبية للأسعار مقارنة بسنة

الأساس ويعاب على هذا المؤشر بأنه يقيس التغيرات في مجموعة من السلع والخدمات ذات خصائص

نوعية ثابتة دون أن يؤخذ بالاعتبار التغيرات في أذواق الاستهلاك تحت تأثير التطورات النسبية في

الأسعار كتغير هيكل الإنفاق من خلال إستبدال السلع التي ارتفعت تكلفتها بسبب أخرى أرخص نسبيا.<sup>4</sup>

وتستخدم الرموز الآتية لتوضيح طريقة إحتساب كل رقم من الأرقام القياسية أدناه:<sup>5</sup>

P0 : سعر السلعة أو الخدمة محل القياس في السنة صفر سنة الأساس.

P1 : سعر السلعة أو الخدمة محل القياس في الفترة الزمنية المقارنة.

Q0 : كمية السلع أو الخدمة محل القياس في السنة صفر 0.

Q1 : كمية السلع أو الخدمة محل القياس في الفترة الزمنية المقارنة.

I : الرقم القياسي للأسعار.

N : السنوات.

<sup>1</sup> محمد أحمد الافندي: الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الأردن، 2018، ص 574.

<sup>2</sup> نزار سعد الدين العيدي، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2006، ص 258.

<sup>3</sup> زميت فؤاد، دراسة قياسية لأثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر، 1994-2015، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 5، 2018، ص: 382.

<sup>4</sup> أسماء مخاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك، اطروحة مقدمه ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2017، ص 16.

<sup>5</sup> سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص 40.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

➤ رقم لاسبير: في هذا الرقم يتم ترجيح الكميات فترة المقارنة ولهذا يعرف أيضا بإسم أسلوب سنة

$$I = \frac{\Sigma PN.Q0}{\Sigma P0Q0} X100 \quad 1$$

$\Sigma PN.Q0$ : تمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة أو مجموعة النقود المنفقة في سنة المقارنة.

$\Sigma P0.Q0$ : تمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس أو مجموعة النقود المنفقة في سنة الأساس.

➤ رقم باش: في هذا الرقم يتم ترجيح الأسعار في فترة المقارنة و فترة الأساس بكميات فترة المقارنة

$$I = \frac{\Sigma PN.QN}{\Sigma P0QN} X100 \quad 2$$

$\Sigma PN.QN$ : تمثل قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة أو مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة.

$\Sigma P0.QN$ : تمثل قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس.

ج. رقم فيشر الامثل: ويأخذ المتوسط الهندسي أي الجذر التربيعي لكل من رقم باش ولاسبير ويتخذ النموذج الرياضي التالي:

$$IF = \sqrt{I(L) \times I(P)}$$

د. الرقم القياسي المرجع بكميات سنة نموذجية:<sup>3</sup> ويطلق عليه أيضا الرقم القياسي لأسعار الوزن الثابت حيث يمكن ان نرجح الأسعار بالكميات في سنة مختارة غير سنة الأساس أو سنة المقارنة وهكذا يكون هذا الرقم بالصيغة التالية:

$$I = \frac{\Sigma PN.Qt}{\Sigma P0Qt} X100$$

t تعني أي سنة يتم إختيارها. حيث إذا كانت:

t=0: يصبح الرقم القياسي لاسبير.

t=n: يصبح الرقم القياسي باش.

<sup>1</sup> دبات أمينة: السياسة النقدية و استهداف التضخم بالجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعه أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر ، 2014، ص 76.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 76.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص ص، 76-77.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

Qt عبارة عن مجموعة كميات سنتي الأساس و المقارنة يسمى برقم مارشال آدجواث.

- حيث أن الأوزان هي الوسط الحسابي لكميات سنة الأساس و كميات سنة المقارنة:

$$I = \frac{\sum P_n(Q_0 + Q_n)}{\sum P_0(Q_0 + Q_n)} \times 100$$

2. طريقة الفجوة التضخمية: ويقصد بها الفرق بين الطلب الكلي على السلع والعرض منها.

وبإدخال كينز لهذا المصطلح فإنه يحول اتجاه التفكير من البحث عن أسباب التضخم إلى

البحث عن مقياس كمي للقوى التضخمية لتمكين السلطات النقدية والمالية من استخدامه في

تصميم سياسات تهدف الى تحقيق الاستقرار النقدي.<sup>1</sup>

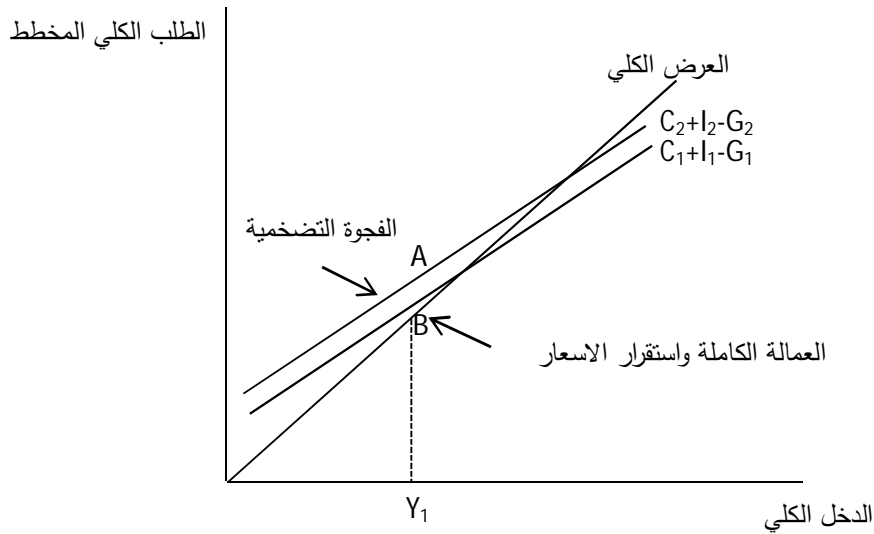
ولا بد أن نذكر هنا ان جانب العرض الكلي يمثل الناتج المحلي الاجمالي أما الطلب الكلي فيمثل

الاستهلاك والاستثمار والاتفاق الحكومي (صادرات - واردات).<sup>2</sup> حيث أنه كان مستوى التشغيل الكامل

أصغر من مستوى الدخل التوازني فإن الاقتصاد يعاني من الفجوة التضخمية، ومقدار هذه الفجوة هو

المسافة بين العرض الكلي والطلب الكلي الفعال.

### الشكل رقم (04) الفجوة التضخمية



المصدر : زهراء علي حسن محمود : تحليل وقياس الفجوتين التضخمية والانكماشية في الاقتصاد العراقي للمدة

(1990 - 2016)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في الادارة و الاقتصاد ، كلية العلوم المالية و

الاقتصادية ، جامعة بابل ، العراق، 2019 ، ص 26

<sup>1</sup> صبحي تادريس قريصة، مدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للنشر، بيروت لبنان، 1983، ص 254.

<sup>2</sup> زهراء علي حسن محمود، تحليل وقياس الفجوتين التضخمين والانكماشية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990- 2016)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،قسم العلوم المالية، جامعة بابل، العراق 2019، ص 24.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

حيث أن:

B: نقطة التوازن.

A: الفجوة التضخمية.

$(C_1+I_1+G_1)$  يمثل الطلب الكلي الفعال القديم اي قبل حدوث الفجوة التضخمية.

$(C_1+I_1+G_1)$  يمثل الطلب الكلي الفعال الجديد بعد حصول الفجوة التضخمية.

يؤدي الطلب الكلي المفرط شأنه شأن الذي ذكر في الرسم أعلاه  $(C_2+I_2+G_2)$  إلى ارتفاع الأسعار . لذلك يجب ان يخفض الانفاق الحكومي من اجل المحافظة على مستوى الطلب الكلي عند  $(C_1+I_1+G_1)$ .

وقد حدد الاقتصاديون ثلاث معايير لقياس هذه القوى التضخمية تتمثل في:

أ- **معيار الاستقرار النقدي أو التضخمي:** يستند هذا المعيار الى النظرية الكمية النيوكلاسيكية وطبقا لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق إذا تعادل معدل التغيير في كمية النقود  $\frac{DM}{M}$  مع معدل التغيير في إجمالي الناتج المحلي  $\frac{DY}{Y}$ ، وهنا يصبح الفرق بينهما أو معامل الاستقرار النقدي مساويا للصفر أما إذا زاد معدل التغيير النقدي عن معدل التغيير في الناتج المحلي يكون معامل الإستقرار موجبا الأمر الذي يكشف عن فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات وأن استمرار هذا الفرق في الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى التضخمية ويعطى بالصيغة التالية:<sup>1</sup>

$$B = \frac{DM}{M} - \frac{DY}{Y}$$

ب- **معيار الإفراط النقدي:** أو ما يسمى بالفجوة التضخمية النقدية ويتم احتساب فائض العرض النقدي من خلال الفرق بين التغيير في عرض النقود والتغير في الطلب عليها خلال فترة زمنية محددة.<sup>2</sup> وهذا بموجب الصيغة التالية:

$$M^T = aYt - Mt$$

$M^T$  حجم الإفراط النقدي.

$Yt$  حجم الناتج الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

<sup>1</sup> سعود جايد مشكور العامري ، مرجع سبق ذكره، ص 46

<sup>2</sup> هارون محمد صالح طه، مرجع سبق ذكره، ص 22.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

Mt كمية النقود المتداولة في السنة معيار عنها بـ M<sub>2</sub>

a : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي من الكتلة النقدية السائدة في سنة الأساس عند مستوى

معين من الاسعار وتحسب

$$a = \frac{Mt}{yt}$$

وحسب هذا المعيار فان التغيير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الرئيسي في إحداث التغيير في مستوى الأسعار ويؤكد فريدمان أن الحجم الأمثل لكمية النقود هو ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغيير الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعه دورانها محافظا على مستوى الأسعار السائد في فتره الأساس.<sup>1</sup>

ج- معيار فائض الطلب:<sup>2</sup> حسب هذا المعيار اذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة

مناظرة في حجم الانتاج فإن أثر فائض الطلب يعود بالكامل على رفع المستوى العام للأسعار.

ويمكن قياس اجمالي الفائض الطلب خلال فترة سابقة والتي انعكست كليا أو جزئيا في الارتفاع المتواصل للأسعار وفق الصيغة التالية:

$$Dx = (Cp + Cg + I) - Yt$$

حيث:

Dx: إجمالي فائض الطلب.

Cp: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I: الاستثمار بالأسعار الجارية.

Yt: إجمالي الناتج الاجمالي الحقيقي.

ثانيا: آثار التضخم

يترتب على التضخم وارتفاع الأسعار آثار إقتصادية تمس مستويات الدخل في المجتمع والتي تؤثر بدورها على مستوى معيشة الأفراد كما تمتد آثارها على أسعار الصادرات والميزان التجاري والنمو

<sup>1</sup> أحمد رمضان شنيش: دراسة العلاقة بين تضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1998-2008،

المجلة الجامعية، المجلد 1، العدد 15، 2013، ص 251

<sup>2</sup> سعود جابر مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص 47



## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

الاقتصادي في المجتمع إضافة إلى الآثار الاقتصادية تتولد عن التضخم آثار تتعكس على الأفراد والأسر.

### 1. الآثار الاقتصادية

أ- آثار التضخم على إعادة توزيع الدخل والثروة: بما أن التضخم يؤدي إلى فقدان العملة لقيمتها الحقيقية أي انخفاض القوة الشرائية للنقود في هذه الحالة يكون المستفيد هو المدين وذلك لان القيمة الحقيقية للنقود ستكون منخفضة وبذلك يتضرر الدائن،<sup>1</sup> فنجد أن هناك فئات تستفيد من التضخم هي تلك الفئات التي تحقق أرباحا ودخولا تفوق معدلات التضخم وهم في الغالب فئات رجال الأعمال أما فئة الأفراد ذوي الدخل الثابتة الأجور والمرتبات فإن معدل زيادة دخولهم تكون أقل من معدلات إرتفاع الأسعار فتتخفف دخولهم الحقيقية ويتأثرون سلبا بالتضخم، وبذلك يتم إعادة توزيع الدخل في المجتمع.<sup>2</sup>

ب- أثر التضخم على الإستهلاك و الإدخار: إن الإرتفاع المستمر في الأسعار مع ثبات الدخل النقدي سيقفل من القوة الشرائية لهذه الدخل ومن ثم سيتجه ادخار الأفراد إلى التناقص للمحافظة على مستوى الاستهلاك وقد يدفع ذلك أصحاب المدخرات السابقة إلى توجيه مدخراتهم إلى أصول أكثر أمنا كأصول المادية وسيؤثر ذلك سلبا على نمو الناتج القومي الحقيقي و الإستثمار.<sup>3</sup>

ج- أثر التضخم على معدلات الفائدة: يتأثر الدائنون سلبا بالتضخم بسبب انخفاض قيمة أموالهم التي أقرضوها لأنهم أقرضوا أموالا ذات قوة شرائية معينة بمعدل فائدة معين لا يؤخذ في عين الإعتبار معدل التضخم الذي وصلوا إليه.

ولتفادي الخسارة وتشجيعهم على إعتراض أموالهم يجب أن تأخذ آلية تحديد سعر الفائدة في اعتبارها معدل التضخم المتوقع بهدف تعويض أصحاب الأموال عن خسارتهم من خلال إضافة ما يعرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة على أن يتم التمييز بين سعر الفائدة الإسمي و الحقيقي؛ حيث أن هذا الأخير هو ما يحصل عليه المقرض بعد توقعات معدل التضخم.<sup>4</sup>

ويتم حسابه وفق معادلة فيشر وفق الصيغة التالية:  $r=i+f$

حيث:  $r$ : معدل الفائدة الحقيقي.  $i$ : معدل الفائدة الكلي.  $f$ : معدل التضخم.

<sup>1</sup> نادية محمد فاضل جواد، مرجع سبق ذكره، ص 32.

<sup>2</sup> نجلاء محمد بكر، اقتصاديات النقود و البنوك، أكاديمية طيبة، القاهرة، مصر 2000، ص 120.

<sup>3</sup> سند حسين محمد حسين، أثر تغيرات عرض النقود على الناتج الاجمالي و التضخم و سعر الصرف في ليبيا للفترة 1980-

2017، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة دمياط، مصر، ص 79.

<sup>4</sup> أسماء مخاليف، مرجع سبق ذكره، ص 70.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

د - أثر التضخم على النمو الاقتصادي: اختلفت آراء العلماء حول آثار التضخم وارتفاع الأسعار على النمو الاقتصادي فمنهم من يرى أن له أثرا إيجابيا ويدعم ذلك بأن ارتفاع الأسعار يكون دافعا لزيادة الاستثمارات وإيجاد فرص عمل في المجتمع والتغلب على البطالة.<sup>1</sup>

فيما يرى فريق آخر من الاقتصاديين أن التضخم يخلق حالة من عدم اليقين حول الأوضاع المستقبلية الأمر الذي يؤثر على قرارات الإستثمار ويؤخرها كما يؤثر على الحافز على الإدخار ونتاجية العمال. وتتوقف صحة أي من الرأيين على نوع وحدة التضخم فالتضخم السريع سيضر بالنمو الاقتصادي بينما قد يكون التضخم البطيء والمعتدل دافعا للنمو إذا ما صاحبه سياسات اقتصادية حكيمة.<sup>2</sup>

هـ - أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى انخفاض قدرة صادرات الدولة على المنافسة مقارنة بأسعار السلع المنافسة لها دوليا فتقل الصادرات بالنسبة لتلك الدولة بسبب انخفاض الطلب عليها وفي نفس الوقت ونظرا لارتفاع أسعار المنتجات داخل السوق المحلي يزيد الإقبال على السلع المستوردة التي تصبح أرخص من المنتجات المحلية فتزيد قيمة الواردات وبالتالي يحصل عجز في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الواردات.

و - أثر التضخم على هيكل الإنتاج: يوجه التضخم رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية التي لا تفيد النهضة الاقتصادية في مراحلها الأولى وذلك بسبب الارتفاع في الأسعار والأجور و الأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي هي أساس تحقيق النمو الاقتصادي. رغم ذلك لا عجب في أن يكون التضخم هدفا بحد ذاته لدى الدول التي تشهد اقتصادياتها ركودا كما هو الحال خلال فترة الأزمات الاقتصادية والمالية حيث ينخفض النمو الاقتصادي في هذه الفترات بصورة كبيرة أو تسجل الدول انكماشاً مما يجعل السلطات المختصة تتخذ السياسات والإجراءات التي من شأنها رفع مستوى الطلب على السلع والخدمات بما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.

<sup>1</sup> نجلاء محمد بكر، مرجع سبق ذكره، ص 121.

<sup>2</sup> أحمد حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010، ص 188.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

وبالتالي يمكن القول أن وجود قدر معقول ومقبول من التضخم سيشجع المنتجين على الإستمرار في الإنتاج رغبة في الحصول على الربح لكن في المقابل فإن الإرتفاع الكبير في معدلات التضخم ينتج عنه آثار سلبية كثيرة.<sup>1</sup>

2. الآثار الإجتماعية: يؤثر التضخم على الوضع الإجتماعي فمن تأثر سلبا في وضعه الإقتصادي فإنه سيتأثر اجتماعيا و يمهّد لظهور مشاكل اجتماعية عدة وخطيرة قد تمزق النسيج الإجتماعي ويولد النزاعات والصراعات الإجتماعية وحتى السياسية فضلا عن تفشي الجرائم ومؤثرا على الإستقرار المجتمعي والمستوى المعيشي.

حيث تتوسع الفجوة الداخلية بين الفئات داخل ذات الدخول الثابتة والفئات ذات الدخول المتغيرة والناجم عن عملية اعادة توزيع الدخول الأمر الذي يؤدي إلى الشعور بالغبين والظلم نتيجة عدم عدالة عملية التوزيع والتي تفضي إلى زيادة ثراء الفئات الغنية على حساب الفئات الأخرى وخاصة الفقيرة ما يولد الكراهية والحقد و قتل روح المبادرة والابداع لدى هذه الفئات كما تنحصر المعايير الأخلاقية في النشاط الاقتصادي<sup>2</sup> ؛ إذ يصبح الهم الأكبر هو تحقيق أرباح سريعة وكبيرة بأي وسيلة كانت وعلى حساب العملية الانتاجية ولصالح الأعمال غير المنتجة كالمضاربة والسمسرة وعمليات الشراء والبيع. فالتضخم لا تنعكس آثاره السلبية على الأوضاع الاقتصادية فحسب بل يؤدي إلى تغيرات كبيرة وعنيفة اجتماعيا وسياسيا ويمكن ايجاز بعض الآثار الإجتماعية كالتالي:<sup>3</sup>

- انهيار الوضع الإجتماعي للمتقنين ما يؤدي الى توقف النمو والتطور الاداري فيحصل التخلف ويتوقف الاختراع والابتكار بفعل تراجع دور الشريحة المثقفة؛
- ظهور الاستهلاك الترفي وتراجع أهمية العمل المنتج؛
- إنتشار الرشوة والفساد.

<sup>1</sup> رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه وآثاره وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية ، العدد 18، صندوق النقد العربي ، 2021 ، ص 09.

<sup>2</sup> يونس علي أحمد: آثار التضخم وجهتي نظر تفاوضية و تشاؤمية ،مجلة الاقتصاد السياسي الفصلية ،جمعية الاقتصاديين اربيل ،العدد 20، ص 117.

<sup>3</sup> علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص ص، 268-270.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

### المبحث الثاني: التفسير النظري لظاهرة التضخم

إن الجدل القائم في الأدبيات الاقتصادية حول مفهوم التضخم يرجع إلى تنوع المدارس والنظريات التي درست هذه الظاهرة على مر التاريخ، فمن يدرس التضخم باعتباره ظاهرة نقدية يجد اختلاف في تفسيرها من فترة إلى أخرى، إلا أنه وعلى اختلاف هذه التفسيرات فإنها لم تكن متناقضة في النتائج التي وصلت إليها بل قدمت تعريفا متكاملا وسلطت الضوء على كل المتغيرات التي تؤثر في خلف هذه الظاهرة وفي حجمها.

وسنحاول التطرق إلى هذه المدارس بشكل مركز كالآتي:

### المطلب الأول: التضخم في النظرية الكلاسيكية

يتم تفسير التضخم عند الكلاسيك من خلال اعتبار أن الزيادة الكبيرة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يضيف إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعنى أن هناك حالة من عدم التوازن بين عرض النقد والطلب عليه لذلك فهو تضخم نقدي، فعند زيادة عرض النقد تتخفص قيمته والعكس صحيح.<sup>1</sup> فالأولى تؤدي إلى ارتفاع الاسعار والثانية إلى انخفاضها ويستند النموذج الكلاسيكي على الفرضيات التالية:<sup>2</sup>

- كل الأسواق تسودها المنافسة الكاملة و الاقتصاد في تشغيل تام.
  - لا يخضع رجال الاعمال ولا العمال للخداع النقدي.
  - المرونة الكاملة للأجور النقدية وأسعار السلع.
  - قانون ساي (قانون المنافذ) للأسواق العرض يخلق الطلب عليه.
  - يتم النمو تلقائيا دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مع ثبات حجم المعاملات أو الحجم الحقيقي للإنتاج؛
  - ثبات سرعة دوران النقود ويقصد بها متوسط إنتقال الوحدات النقدية من يد إلى أخرى خلال فترات زمنية معينة.
  - المستوى العام للأسعار متغير تابع ويتصف بالسلبية في مواجهة تغيرات كمية النقود.<sup>3</sup>
- ويمكن عرض النظرية الكلاسيكية في صيغتين:

<sup>1</sup> منى يونس حسين، علاقة سعر الصرف بالتضخم ودوره في تحقيق التوازن النقدي في العراق للمدة 1990-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه، قسم المالية و الاقتصاد، جامعة بغداد، العراق ، 2009، ص 27.

<sup>2</sup> دبات أمينة، مرجع سبق ذكره، ص ص، 21-22.

<sup>3</sup> سهير محمود معنوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988، ص 25.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

أولا صيغة فيشر (معادلة المبادلات): وتفسر تقلبات قيمة النقود وتتسبب التضخم إلى تزايد كمية النقود مستندة إلى جانب عرض النقد بمعنى أن قيمة النقود تخضع للقوى نفسها التي تخضع لها أي سلعة في السوق فتحدد قيمة النقود عند تساوي العرض مع الطلب في نقطة التوازن.<sup>1</sup> وتعطى رياضيا بالعلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$M_s.V=P.T$$

$M_s$ : كمية النقود المتداولة (عرض النقود).

$V$ : سرعة تداول النقود.

$P$ : المستوى العام للأسعار.

$T$ : حجم الانتاج (عدد الصفقات النقدية) وهي ثابتة بناء على فرضية الاستخدام الكامل.

ونتيجة لذلك فإن قيام البنك المركزي بالزيادة السريعة لعرض النقد ستكون سبب ارتفاع معدل التضخم.

ثانيا نظرية الأرصدة النقدية معادلة كامبريدج:

حاولت هذه الصيغة تحسين الصيغة السابقة عن طريق الاقتصاديون مارشال وبيجو وغيرهم بإدخال فكرة الطلب على النقود أي حجم الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لأغراض المعاملات وهي بذلك تدخلت الطلب على النقود الى جانب عرضها.

فوفقا لهذه الصيغة يكون المستوى العام للأسعار مستقرا إذا كانت الكمية المطلوبة من النقود تساوي الكمية المعروضة منها:

$$M_s=M_d$$

كما استطاع الإقتصاديون في هذه الصيغة أن يربطوا بين كمية النقود والنتاج الاجمالي حيث أن كمية النقود هي نسبة من الناتج الوطني الاجمالي تتغير بتغيره وتعطى هذه الصيغة بالعلاقة الرياضية التالية:<sup>3</sup>

$$M_s = P.Y.K$$

حيث أن:

$P$ : المستوى العام للأسعار.

<sup>1</sup> منى يونس حسين، علاقة سعر الصرف بالتضخم ودوره في تحقيق التوازن النفسي في العراق، 1990-2014، مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>2</sup> ناظم الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 266.

<sup>3</sup> عبد الرحمان يسرى، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 139.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

K: الرصيد النقدي الذي يرغب الأفراد بالاحتفاظ به وهو الطلب على النقد.

Y: الناتج الوطني (الدخل القومي الحقيقي).

وبما ان  $k = \frac{1}{V}$  يمكن كتابة المعادلة بالشكل التالي:  $M = \frac{1}{V}PY$  وباستخدام Y بدلا من T يصبح

بالإمكان مقارنة معادلة التبادل بمعادلة كامبريدج حيث يصبح :

$$M.V=P.Y$$

### جدول رقم (01): مقارنة بين معادلتى التبادل والارصدة النقدية

| أوجه التشابه والاختلاف     | معادلة التبادل "فيشر"                    | الأرصدة النقدية "كامبريدج"                                  |
|----------------------------|--|---|
| من حيث المبدأ              | تهتم بتحليل عرض النقود وتهمل جانب الطلب  | تهتم بتحليل الطلب على النقود مع إهتمام أقل بجانب عرض النقود |
| من حيث التوازن             | التوازن ليتحدد بالعلاقة بين العرض والطلب | التوازن يتحدد بالعلاقة بين العرض والطلب                     |
| من حيث مستوى العام للأسعار | يتحدد بصورة مباشرة                       | يتحدد بصورة غير مباشرة                                      |
| من حيث وظيفة النقود        | وسيط في المبادلات                        | النقود ليست مجرد وسيط في المبادلات بل تضطلع بوظيفة الادخار  |

- المصدر: من اعداد الطالبتان

### المطلب الثاني: التضخم في النظرية الكينزية

لقد فسرت النظرية الكينزية التضخم من خلال العلاقة فيما بين الطلب الكلي والعرض الكلي واعتبرت التضخم على أساس أنه تضخم طلب سببه الزيادة في حجم الطلب تجاه العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الانفاق النقدي الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ناظم محمد الشمري: مرجع سابق، ص 394 - 395 .

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

كما استند على التقلبات التي تحدث في الانفاق الوطني بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري مستعينا بأدوات تحليلية كالمضاعف و هو " معامل عددي يعكس مدى الزيادة التي تحدث في الدخل القومي التي تنتج عن الزيادة الأصلية في الانفاق عن طريق ممارسة هذه الزيادة من تأثير على الانفاق الاستهلاكي "، والمعجل وهو "معامل عددي يوضح العلاقة بين الزيادة التي تحدث في الاستثمار والزيادة التي تحدث في الطلب الاستهلاكي".

غير أن النظرية الكينزية، تفسر زيادة الطلب الكلي أو الانفاق الكلي بالأسباب الآتية:<sup>1</sup>

- زيادة الانفاق الحكومي والانفاق الاستهلاكي ، أو الانفاق الاستثماري أو كل عناصر الانفاق الكلي؛
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة الانفاق الكلي؛
- زيادة العرض النقدي.

وانطلقت النظرية الكينزية من النقود كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة تؤثر في سعر الفائدة وحجم الاستثمار ووضع معادلة الأرصدة النقدية.<sup>2</sup>

$$\Rightarrow N = p(k + rk') \quad p = \frac{N}{k + rk'}$$

N: كمية النقود المتداولة

P: مستوى أسعار السلع الاستهلاكية رقم قياسي

K : كمية السلع الاستهلاكية

K' : الودائع في البنوك

R : نسبة الاحتياطي في البنوك

و افترض أن كلا من  $k$ ،  $k'$ ،  $r$  ثابتة وأن التغيير في المستوى العام للأسعار له علاقة طردية مع التغيير في كمية النقود.

<sup>1</sup> محمد أحمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سبق ذكره ، ص 578.

<sup>2</sup>منى يونس حسين: علاقة سعر الصرف بالتضخم ودوره في تحقيق التوازن النقدي في العراق للمدة 1990-2014 ، مرجع سبق ذكره، ص 31.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

إن هذه الأفكار الجديدة لكيبرز رغم أهميتها إلا أنها لم تخرج عن نطاق الدلالات والمفاهيم الخاصة بمعادلة الأرصدة النقدية وسرعة دوران النقود في المجال النقدي، باختصار فقد استخدم كينز نظام معادلات تنحصر دلالتها في إبراز العلاقات القائمة بين الدخل القومي والاستهلاك والاستثمار والتكاليف الإنتاجية ، ويتكون نظام المعادلات هذا من المعادلات الأساسية التالية:<sup>1</sup>

$$Y = P.T$$

$$Y = (E - S) + I \quad \Longrightarrow \quad Y = E + (I - S)$$

$$Y = E + Q$$

Y : إجمالي الدخل القومي

P: المستوى العام للأسعار

T: إجمالي الناتج بالوحدات المادية

E: إجمالي الناتج بالوحدات المادية الدخل المدفوع الانتاج بما فيها الربح العادي

S: الادخار

I: الاستثمار

Q: الأرباح أو الخسائر القدر به.

من خلال التعويض في المعادلات (01) (02) (03) نستنتج أن :

$$P = \frac{E}{T} + (I - S)/T$$

إن المعادلة الأخيرة يسميها كينز بالمعادلة الأساسية للمستوى العام للأسعار ومن خلالها استخلص أن زيادة كمية النقود يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار على الادخار فإذا كانت عوامل الانتاج مستخدمة استخداما كاملا فإن زيادة الطلب على عوامل الانتاج لابد أن يؤدي

<sup>1</sup> رمزي زكي: مشكلة التضخم في مصر وأسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح مكافحة الغلاء، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، مصر ، 1980 ، ص 54-55.



## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

إلى زيادة تكلفة الوحدة المنتجة وهو الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة المستوى العام للأسعار حيث يبقى في ارتفاع مستمر طالما كان الاستثمار يزيد عن الادخار.<sup>1</sup>

ووفقا للنظرية الكينزية ينبغي التمييز بين حالتين:

### أولا التضخم في حالة التشغيل الكامل للموارد :

في هذه الحالة تكون الطاقة الانتاجية مستغلة بالكامل ، وبافتراض زيادة تنامي الطلب الكلي الفعال فإن العرض الكلي لن يتمكن من الاستجابة لهذه الزيادة، حيث يرى كينز في هذا الصدد أن أي محاولة لزيادة الاستثمار ومن ثم الطلب ستؤدي بالأسعار الى الارتفاع اللامحدود مهما يكن الميل الحدي للإستهلاك، وبالتالي الوصول إلى حالة تضخم حقيقي<sup>2</sup>، ومع ذلك فإنه من غير الضروري أن يترتب على الزيادة في كمية النقود عند التشغيل الكامل للطاقات الانتاجية زيادة في الأسعار وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في تفضيل السيولة والاحتناز لدى الأفراد ، مما لا يترتب عليه حدوث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات وفي هذه الحالة تتفق النظرية الكينزية مع النظرية الكلاسيكية في تفسير التضخم.<sup>3</sup>

### ثانيا التضخم في حالة التشغيل غير الكامل للموارد:

رأى كينز أن هناك حالة من التضخم تسمى بالتضخم الجزئي وهو التضخم الذي يحدث في حالة استخدام جزئي لعوامل الانتاج حيث يرى أنه عندما يزيد الطلب الكلي فإن العرض الكلي يستجيب لأن هناك موارد عاطلة. ولكن مع الزيادة المستمرة في

الطلب الكلي فإن تكاليف عناصر الإنتاج ترتفع بسبب ارتفاع أسعار هذه العناصر الأمر الذي يؤدي إلى حدوث التضخم الجزئي في أوقات الرواج الاقتصادي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>مرابط ساعد : التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد مالي، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر ، 2018، ص 23.

<sup>2</sup>كمال عبد حامد آل زيارة: حكمت عبد الرزاق الدباغ ، ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة جامعة أهل البيت ، المجلد 1، العدد 12 ، ص 29

<sup>3</sup>أسماء مخاليف، مرجع سبق ذكره، ص ص 45 - 46

<sup>4</sup>محمد أحمد الافندي، مرجع سبق ذكره ، ص 580

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

و يمكن تلخيص النظرية حسب كينز فإن التضخم هو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة ، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار، بعبارة أخرى تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات يفوق المقدرة الحالية للطاقة الانتاجية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: التضخم في النظريات المعاصرة

بعدما تعرضت له النظرية الكلاسيكية والنظرية الكنزية من انتقادات في تفسير التضخم ، ظهرت عديد من النظريات وقدمت تفسيرات عديدة للتضخم منها ما يؤكد النظريات السابقة ومنها ما ربط التضخم بعوامل ومسببات جعلت له تفسيرات أخرى، ومن أهم هذه النظريات :

أولا النظرية النقدية الحديثة ( مدرسة شيكاغو) : من أبرز روادها الاقتصادي ألتون فريدمان ترى هذه النظرية أن التضخم هو دالة للطلب على النقود<sup>2</sup>، وعلى الرغم من أنها تتفق من حيث المبدأ مع النظرية الكمية للنقود إلا أنها أدخلت عليها تغييرات أساسية أهمها إستبعاد العلاقة التناسبية و التامة بين المتغيرات النقدية و مستوى الأسعار ومعارضة الفروض المتعلقة بثبات حجم الإنتاج.<sup>3</sup>

وأن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج؛ غير أن هذه النظرية لم تقترض ثبات الإنتاج وسرعة تداول النقود عكس النظرية الكلاسيكية.<sup>4</sup> ومن أبرز الفرضيات التي بنيت عليها النظرية:<sup>5</sup>

- استقلال عرض النقود عن الطلب عليها و استقرار دالة الطلب على النقود؛

- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود؛

<sup>1</sup> مجدي عبد الفتاح سليمان ، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002 ، ص 92.

<sup>2</sup> علي نبع صايل ، ناظم عبد الله عبد المحمدي : التنبؤ بمسارات التضخم في العراق للمدة 2011-2020 ، مجلة الدناير ، المجلد 1، العدد 12، 2018، ص 13.

<sup>3</sup> تقار عبد الكريم ، آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014، ص 39

<sup>4</sup> لحول عبد القادر، العلاقة بين النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري من منظور المدرسة النقدية الحديثة ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر ، 2015، ص 209.

<sup>5</sup> بلعروز بن علي: مرجع سبق ذكره، ص ص ، 65-66

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

- يتوقف الطلب على النقود لنفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.

وحسب رواد مدرسة شيكاغو فإن النقود وجه من أوجه الاحتفاظ بالثروة لها عدة بدائل مثل الأصول العينية ، وبالتالي فإن الطلب على النقود يتحدد بالعوامل التالية:<sup>1</sup>

- حجم الثروة التي يمتلكها الأفراد؛
- العائد على الأصول المالية و العائد المتوقع لأنواع الأصول المكونة للثروة ؛
- أذواق وتفضيلات المجتمع ما يصطلح عليه فريدمان بترتيب الأفضليات ؛
- النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية.<sup>2</sup>

ولقد توصل فريدمان إلى استخدام العلاقة الدالية بين المتغيرات المختلفة لدالة الطلب على النقود وفق الصيغة التالية:<sup>3</sup>

$$M = f(P, Rb, Re, \frac{1}{p} \cdot \frac{Dp}{Dt}, W, Y, U)$$

حيث أن M: الطلب على النقود.

P : المستوى العام للأسعار وهو متغير ممكن أن يؤثر على العائد الحقيقي لأي شكل من أشكال الثروة.

Rb : معدل الفائدة في السوق على السندات.

Re: العائد المتوقع من الأرباح على الأسهم.

1/p.dp/dt : التغيرات المتوقعة في المستوى العام للأسعار وهو معدل التضخم المتوقع حيث 1/P

مقلوب المستوى العام للأسعار و dp/dt معدل تغير الأسعار بالنسبة للزمن t حيث يرتبط العائد في حياة الأصول بالتغير المتوقع في قيمة السعر في فترة زمنية معينة أي كلما ارتفعت الأسعار كلما انخفض الاحتفاظ بالنقود .

W: نسبة الدخل من الثروة المادية إلى الثروة البشرية.

<sup>1</sup>دبات أمينة، مرجع سبق ذكره، ص50

<sup>2</sup>صبيحي تادريس قريصة، مدحت محمد العقاد، مرجع سبق ذكره، ص 285

<sup>3</sup>سهير محمود معتوق، مرجع سبق ذكره ، ص 84.

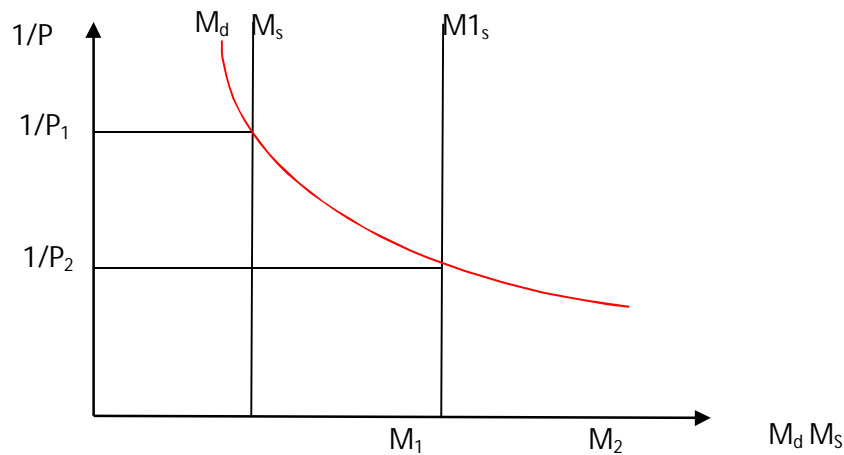
## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

Y: الدخل الدائم وهو مقياس للثروة عند فريدمان في الأجل الطويل بما يتضمنه العائد على النقود.

U: الأذواق والأفضليات الخاصة بالمستهلكين.

ويمكن توضيح ظاهرة التضخم بحسب هذه النظرية من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (05) ظاهرة التضخم حسب فريدمان



المصدر: ناظم محمد الشمري ، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر، الأردن، 1999 ص 393

و فيما يلي جدول يوضح أوجه الاختلاف بين النظرية الكينزية و نظرية فريدمان

الجدول رقم (02) : أوجه الاختلاف بين نظرية كينز وفريدمان:

| نظرية فريدمان                                  | التحليل الكينزي  |                       |
|--|--|-----------------------|
| دالة الطلب على النقود مستقرة.                  | غير مستقلة نظرا لتقلبات سعر الفائدة ويصاحبه تغير في سرعة دوران النقود في نفس الإتجاه | دالة الطلب على النقود |
| ليس له دور في التأثير على الطلب على النقود     | أهم محدد للطلب على النقود من خلال دافع المضاربة                                      | سعر الفائدة           |
| الطلب على النقود لا يعتمد إلا على الدخل الدائم | الطلب على النقود يعتمد على الدخل الحالي  | الادخار               |
| السلع الحقيقية أحد بدائل النقود                | لم تهتم بها  | السلع الحقيقية        |

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على : دبات أمينة ، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة ماجستير في الاقتصاد البنكي، كلية العلوم الاقتصادية ، تلمسان ، الجزائر، 2015 ، ص 55-58.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

إن الأحداث التي مر بها العالم في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أفرز واقعا عجزت النظرية الكينزية عن تفسيره فالتوظيف الكامل لم يكن من الممكن الوصول إليه إلا من خلال ارتفاع في المستوى العام للأسعار.<sup>1</sup>

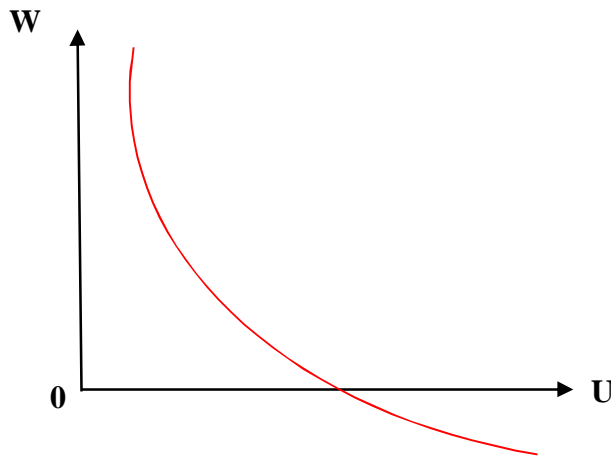
حيث واجهت الدول الغربية أزمة التضخم الركودي وارتفعت معدلات البطالة وهي ظاهرة لم يتمكن الفكر الكينزي من تفسيرها خلال تزامن ظاهرة البطالة والتضخم ، فظهرت دراسة الاقتصادي فليبس لدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم.

1. **منحنى فيليبس:** يتمثل منحنى فليبس في العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم وقد تضمنت دراسة فيليبس الأصلية بين النسب المئوية لمعدلات البطالة  $U$  ومعدلات الأجر الاسمية  $W$  وتوصل إلى نتيجة مفادها عندما ترفع معدلات البطالة تنخفض الأجور النقدية وعندما ترتفع معدلات البطالة ترتفع الأجور النقدية.<sup>2</sup>

وقد قام كل من ريتشارد ليبسي ، ساملسون وروبرت سولو بتطوير هذه الفكرة والتوصل إلى العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة وسرعان ما اصبحت هذه العلاقة تعرف بـ منحنى فيليبس ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:

$$W = f(U)$$

الشكل رقم (07) منحنى فيليبس



المصدر: السيد متولي عبد القادر، **إقتصاديات النقود والبنوك** ، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان ، الأردن،

2014، ص 213.

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

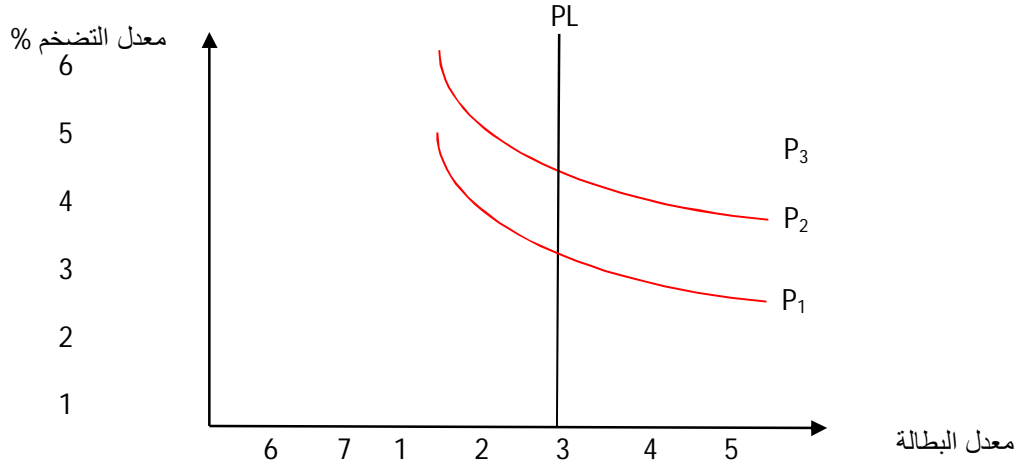
<sup>2</sup> علي كنعان ، مرجع سبق ذكره، ص 296.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

ولقد انتقد فريدمان منحى فيليبس فيما يخص اعتماده على الأجر الإسمية وقال أن العمال يهتمهم الأجر الحقيقي لارتباطه بمعدل التضخم المتوقع.

وعليه فإن ميلتون فريدمان ( 1968 ) وادمون فيليبس ( 1967 ) قدما تطورا نظريا لمنحى فيليبس يسمى بمنحى فيليبس المتزايد للتوقعات. وتوصلوا إلى أن محاولة دفع معدل البطالة إلى أدنى من المستوى الطبيعي لا بد وأن يؤدي إلى انحراف منحى فيليبس إلى أعلى في المدى القصير أي من P1 و P2 ثم P3 الأمر الذي يؤدي في المدى الطويل إلى الحصول على منحى فيليبس PL عند المعدل العادي للبطالة.

الشكل رقم (08): منحى فيليبس المتزايد للتوقعات



المصدر: السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 215

### ثانيا نظرية التضخم الهيكلي:

وتفسر هذه النظرية التضخم في البلدان النامية ، ويرى أصحاب هذه النظرية أن السبب الذي يقف وراء بروز هذه الظاهرة يعود إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار وحركة الاقتصاد الوطني وما يترتب عنها من تغيرات هيكلية في كل من الطلب والعرض الكلي ويرجع سبب التضخم الهيكلي إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في دالة الطلب الكلي بشكل يفوق التغير في دالة العرض الكلي نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>مقراني حميد ، أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر ( 1988 - 2012 ) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة بومرداس ، الجزائر ، 2014 ، ص 45

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

إضافة إلى ذلك فمن أسبابه <sup>1</sup>:

- الطبيعة الهيكلية في الإنتاج المتخصص للمواد الأولية؛
- جمود الجهاز المالي للحكومة في البلاد النامية؛
- ضآلة مرونة عرض المنتجات الغذائية؛
- طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية.

### ثالثا مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

وفق هذه المدرسة فإن التدخل الحكومي هو سبب الإضراب بين العرض الكلي والطلب الكلي وتؤكد على أهمية زيادة الإنتاج <sup>2</sup>.

وتتلخص في أن السياسات الاقتصادية يجب أن توجه نحو زيادة الانتاجية والتي تعمل بدورها على زيادة العرض الكلي، فهم يؤيدون التخفيضات الحادة في معدلات الضرائب التي يعتقدون بأنها تقدم حافزا للعمل والادخار والاستثمار <sup>3</sup>.

أي أنها تهتم بالسياسة المالية لما لها من دور في زيادة الحافز على العمل فيما اهتم النقديون بالسياسة النقدية ، كما يعتقد أصحاب هذه المدرسة بخلو النظام الرأسمالي من الآليات الداخلية التي تدفع به إلى أزمات فائض الانتاج إيماناً منهم بصحة قانون ساي.

4- **نظرية التضخم بدافع النفقة:** إن نقطة الانطلاق في هذه النظرية هو اهتمامها بجانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم وخصوصا في البلدان الرأسمالية المتقدمة، فينشئ التضخم وفقا لهذه النظرية نتيجة لمحاولة بعض المنتجين أو نقابات العمال رفع أسعار منتجاتهم إلى مستويات التي تتعدى المستويات السائدة في حالة المنافسة الاعتيادية، ونظرا لأن الأسعار والأجور هي دخول بقدر ما هي

<sup>1</sup> سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني: النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري ، الأردن ، 2010 ، ص 162.

<sup>2</sup> منى حسين يونس: علاقة سعر الصرف بالتضخم ودوره في تحقيق التوازن النقدي في العراق للمدة 1990-2014، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

<sup>3</sup> مايكل ابدجمان: الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1980، ص42.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

تكاليف فإن حصول هذا الأمر يصبح ممكناً أي أن حصول زيادة في الأجور أو الأسعار مدخلات الإنتاج يؤدي إلى حصول زيادة في أسعار المنتجات.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: آليات مواجهة التضخم

للآثار التي يتركها التضخم على حياة الأفراد بشكل عام والاقتصادية بشكل خاص هذا ما دفع بالاقتصاديين إلى وضع التضخم أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي يسعى الاقتصاد الكلي لمعالجته وهذا عبر تفعيل أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة المالية وعديد السياسات الأخرى كوسيلة علاجية للتخفيف من الآثار السلبية

### المطلب الأول: السياسة النقدية

شكلت العوامل والتقلبات الاقتصادية دوراً هاماً في إبراز الحاجة إلى وجود إجراءات من شأنها السيطرة على الجوانب السلبية لهذه العوامل، واستغلال الجوانب الإيجابية منها، تجسدت هذه الإجراءات والتوجهات في السياسة النقدية التي أصبحت جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ووجب التطرق إلى مفهوم وأهداف السياسة النقدية، وأدواتها.

**أولاً: مفهوم السياسة النقدية** تحظى السياسة النقدية باهتمام بالغ من قبل الدولة كأداة لإدخال تعديلات على حالة الاقتصاد بصورة عامة عن طريق التحكم في الكتلة النقدية.

#### 1- تعريف السياسة النقدية:

تعددت التعاريف التي تهتم بتوضيح ماهية السياسة النقدية، باختلاف الأفكار من جهة، والزمان من جهة أخرى، ومن خلال العرض الموالي يمكننا إبراز أهم هذه التعاريف:

**التعريف الأول:** "السياسة النقدية هي استخدام عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، فإذا كانت السلطات النقدية ترغب في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة فإنها تفعل ذلك عن طريق زيادة العرض".<sup>2</sup>

**التعريف الثاني:** "تتكون السياسة النقدية للحكومة من مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة

<sup>1</sup> عامر عمران كاظم : تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في الطرق المدة 1980-1996 ، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد الثالث، العدد 11، العراق، 2015، ص 247.

<sup>2</sup> مايكل ابدجمان ، مرجع سبق ذكره، ص 270.



## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

في المجال النقدي مباشرة أو عن طريق البنك المركزي من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي"<sup>1</sup>.

**التعريف الثالث:** " السياسة النقدية هي الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار، و ذلك في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة."<sup>2</sup>

وبخلاصة القول أن السياسة النقدية هي إحدى مكونات السياسة الاقتصادية، ويقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبوا إليها الحكومة، فالنقود لا تدير نفسها بنفسها، بل يجب تدخل السلطة النقدية في الدولة عن طريق اتباع سياسة نقدية تعكس الأهداف التي تصبوا إليها الدولة.<sup>3</sup>

و من أبرز أهداف السياسة النقدية ما يلي:<sup>4</sup>

- ✓ تحقيق استقرار نقدي واقتصادي من خلال مواجهة التغير في المستوى العام للأسعار الذي يؤثر على العملة الوطنية .
- ✓ محاولة تحقيق تنمية اقتصادية على مستوى كل القطاعات الاقتصادية .
- ✓ زيادة حجم كل من الدخل القومي ونمو الناتج المحلي.
- ✓ محاولة تسريع عملية التنمية من خلال برامج إقتصادية تنموية خاصة .
- ✓ محاولة تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- ✓ المساهمة في تطوير المؤسسات المالية بجميع أنواعها وذلك للمساهمة في خدمة وتطوير الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> بن سمينة دلال، تحليل أثر السياسات النقدية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013/2012، ص128.

<sup>2</sup> مناصرية حولة، أثر السياسة المالية على أداء سوق الأوراق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص65.

<sup>3</sup> أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسين، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 39.

<sup>4</sup> جميل الزيدانين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي ( منظور عملي)، دار وائل للطباعة و النشر، الأردن، 1999، ص 89.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

ثانيا أدوات السياسة النقدية :

تستخدم السلطات النقدية مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة لتحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار تتعلق هذه الأدوات بالاصدار النقدي والرقابة على الائتمان المصرفي، حيث يلجأ البنك المركزي في فترات التضخم الى استعمال اجراءات انكماشية قصد تقليص حجم السيولة النقدية و فيما يلي أهم الأدوات :

### 1. الأدوات غير المباشرة :

تتمثل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية في الاحتياطات القانونية ، سعر إعادة الخصم ، وعمليات السوق المفتوحة، ويؤثر سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة على الحجم الكلي للائتمان المتاح للجهاز المصرفي، إذ يستخدمها البنك المركزي للتأثير على القاعدة النقدية. أما التغير في الاحتياط القانوني فيؤثر على هيكل وحجم الودائع المصرفية والنقود والائتمان المصرفي، ولكنه لا يؤثر على القاعدة النقدية. ويمكن شرحها بإيجاز من خلال مايلي: <sup>1</sup>

#### أ- سعر إعادة الخصم :

وهو سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند لجوء الأخيرة إلى إعادة خصم الأوراق التجارية أو المالية القصيرة الأجل التي بحوزتها، فالزيادة في سعر الخصم ترفع كلفة الاقتراض من البنك المركزي وبالتالي كلفة الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية إلى الأفراد والمشاريع، وتلجأ السلطات النقدية إلى هذا الأسلوب عندما تواجه ضغوطا تضخمية ناشئة عن النمو المفرط في الطلب الكلي إذ تقوم السلطة النقدية بإتباع سياسة نقدية انكماشية بهدف تقليص الإنفاق الكلي (الطلب الكلي)، ووفقا للسياسة الانكماشية تقوم برفع سعر إعادة الخصم أي رفع كلفة القروض والسيولة التي يقدمها البنك المركزي وهذا بدوره سيؤدي إلى تقليل حجم الائتمان وبالتالي التقليل من التوسع في عرض النقد الذي يهدد استقرار مستوى الأسعار وفي الوقت نفسه فأن البنوك التجارية تلجأ إلى رفع سعر الفائدة على القروض التي تقدمها للقطاع غير المصرفي عن طريق خصم الأوراق التجارية والمالية بمعنى إن البنوك ستقوم بنقل عبء كلفة الاقتراض إلى الأفراد والمؤسسات مما يقلل من طلب الائتمان ووضع حد للتوسع

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 89.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

في منح الائتمان المصرفي والتقليل من الإنفاق النقدي وبالتالي تقليل حدة الضغوط التضخمية.<sup>1</sup>

### ب - عمليات السوق المفتوحة

هي العملية التي يقوم من خلالها البنك المركزي بعمليات بيع وشراء سندات قصير الأجل في السوق النقدي، من أجل التأثير على السيولة النقدية المتداولة. فإذا أراد البنك المركزي أن يرفعها يتدخل كمشتري لهذه الأوراق، والعكس صحيح إذا أراد إنقاصها، وتتم هذه العملية كما يلي<sup>2</sup>:

يمارس البنك المركزي تأثيره عن طريق إجراءات يتخذها حسب الحالات التي يواجهها في الاقتصاد الوطني، في حالة التوسع الكبير للنشاط الاقتصادي الذي يترافق مع تزايد حدة التضخم فإن البنك المركزي يقلل من قدرة البنوك و المؤسسات المالية على منح الائتمان ، عن طريق خفض كمية الأموال المتداولة وذلك بواسطة عمليات بيع الأسهم ، السندات ، الأذونات والأوراق التجارية، وأحياناً الذهب والعملات الأجنبية الأخرى. مما يؤدي إلى انخفاض كمية النقود المتداولة إذ تنخفض الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، ومن ثم تضعف قدرها الائتمانية بمقدار قيمة عمليات البيع، فينخفض بذلك العرض النقدي ويقل الائتمان الممنوح وتنكمش الاتجاهات التوسعية في النشاط الاقتصادي إلى المستوى المراد الوصول إليه.

أما في حالة الانكماش وانخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي وموجات الركود المتتالية فإن البنك المركزي يقوم بعمليات شراء الأسهم والسندات والأذونات والأوراق التجارية وأحياناً الذهب ، الفضة والعملات الأجنبية، الأمر الذي ينعكس في شكل زيادة الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية وزيادة السيولة لدى الأفراد، فتزداد قدرة البنوك والمؤسسات على منح الائتمان والتوسع في توليد النقود المصرفية، كما تساعد على توسيع حركية النشاط الاقتصادي إلى المستوى الذي تزول عنده مظاهر الكساد والانكماش ويحدث التوازن المطلوب والمرغوب من قبل السلطات النقدية.

كما أن عملية السوق المفتوحة لها تأثير على أسعار الفائدة، حيث عندما يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية، و السندات الحكومية يؤدي ذلك إلى الحفاظ على أسعارها في السوق. وهذه السياسة تساهم في رفع أسعار الفائدة والعكس صحيح كما يؤدي إلى التأثير في اتجاهات الاستثمار بالاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> ألاء نوري حسين، تقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق متقدمة وناشئة مختارة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، 2011، ص18.

<sup>2</sup> دبات أمينة، مرجع سبق ذكره، ص106.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

وتتوقف فعاليتها على مجموعة من الشروط من بينها<sup>1</sup> :

- توافر إرادة التعامل من طرف المتدخلين .
- اتساع هيكل السوق مما يجعله أكثر نشاطا وديناميكية .
- عمق السوق من خلال توفر عدد من السندات المتداولة ذات الخصائص الجيدة.

### ج- الاحتياطي القانوني ( الإجمالي):

هو عبارة عن نسبة قانونية يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية ، ويقوم بالاحتفاظ بها لديه كوديعة بدون فوائد، إن مقدرة البنوك التجارية الاقراضية تعتمد على ما تمتلكه من سيولة أو احتياطات نقدية ، التي يكون أساسها حجم الودائع التي يستقبلها من عملائه، حيث عند ظهور تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الاجباري، وأحيانا يتوصل الأمر بالبنك المركزي إلى زيادة رفع هذه النسبة إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة ، وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان.<sup>2</sup>

فالبنك المركزي اذا كان يريد تقليص السيولة لدى البنوك التجارية يقوم برفع هذه النسبة والعكس صحيح. وكتقييم للأدوات الكمية للسياسة النقدية، يرى ميلتون فريدمان أنه لا ضرورة لاستعمال الأدوات الثلاثة إلا في حالة عدم تمكن أي أداة من الأدوات في تأدية وظيفتها بالكامل، أما مسؤولي البنوك المركزية فيرون أهمية كبيرة في أداة إعادة الخصم لأنه بواسطتها تزود البنوك بأرصدة احتياطية وتزود النظام المصرفي بالسيولة في حالة الطوارئ.

### 2. الأدوات الكيفية (المباشرة)

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع ما بصورة مباشرة، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا، وتتمثل في:

- أ- سياسة تأطير القروض: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال سنة، وأن لا يتجاوز مجموع القروض الموزعة بنسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذا الإجراء تتعرض

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص107

<sup>2</sup> ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2012، ص270.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

البنوك إلى عقوبات، واعتماد البنوك هذا الأسلوب من طرف السلطات النقدية من أجل التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات التي تتطلب موارد مالية كبيرة وتستخدم هذه الأداة لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات بحيث يقوم البنك المركزي بتثبيت هامش للقروض الموجهة للاستهلاك حسب الظروف الاقتصادية سواء حالة رواج أو كساد.

**ب - السياسة الانتقائية للقروض:** وينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل القرارات تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات، والغرض الأساسي من استخدام السياسة الانتقائية للقروض هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة، و يمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها :

✓ قرار معدل خصم مفضل؛

✓ إمكانية إعادة الأوراق التجارية التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية؛

✓ إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف؛

✓ تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها

**ج - تنظيم الائتمان الاستهلاكي:** ظهر هذا النوع من الرقابة على الائتمان في الدول الصناعية خلال عقد الأربعينات من القرن الحالي. وطبقته الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية ضمن برنامج اقتصادي لمعالجة الضغوط التضخمية والحد من الطلب على بعض المواد الإستراتيجية. وبموجب هذا النوع من الرقابة يجري تنظيم الائتمان للأغراض الاستهلاكية عن طريق قواعد معينة لتنظيم البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية المعمرة، كتحديد المبلغ الواجب دفعه مقدم كجزء من قيمة السلعة المشتراة وكذلك مدة سداد الائتمان الاستهلاكي<sup>1</sup>.

**د - الحد الأقصى لسعر الفائدة:** إن البنوك التجارية عادة لا تدفع فوائد على الحسابات الجارية، في حين تفرض فوائد على أصول ذات درجة كبيرة من السيولة (مثل أدون الخزنة)، ولذلك تتنافس البنوك التجارية فيما بينها من أجل المزيد من الودائع ويتم ذلك عن طريق منح فوائد على الودائع الجارية لديها وقد يؤدي هذا التنافس إلى رفع سعر الفائدة إلى معدلات عالية، لذا يضع البنك

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 275.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

- المركزي حداً أعلى على سعر الفائدة الممنوح الودائع الجارية لا يمكن أن تتعداه البنوك التجارية<sup>1</sup>.
- هـ - **النسبة العليا للسيولة**: تصدر السلطات النقدية أمر يقضي بإجبارية البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة، يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، ولهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي<sup>2</sup>.
- و - **الإقناع الأدبي**: وتقوم هذه السياسة على قيام البنك المركزي بتوجيه النصح للبنوك التجارية، وذلك بعدم التوسع في تقديم القروض وخاصة تلك القروض التي توجه للمضاربة إذا ما رأى البنك المركزي ثمة خطر على الاقتصاد القومي، و يأخذ هذا التوجيه الأدبي أشكالاً متعددة منها:
- الرقابة الكمية: وهي قيام السلطات النقدية بإرسال مذكرات إلى البنوك التجارية بتقييد الائتمان الأغراض معينة وبما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
- الرقابة النوعية: وتتمثل في التوجيه الذي تتولاه البنوك التجارية من قبل السلطة النقدية بخصوص تقييد الائتمان، بصرف النظر عن الغرض الذي يمنح لأجله الائتمان أو التحذير بعدم قبول خصم بعض الأوراق التجارية<sup>3</sup>.

### ثالثاً: علاقة معدل التضخم بسعر الصرف و معدل الفائدة

يعتبر سعر الصرف والمستوى العام للأسعار من أهم أدوات السياسة النقدية وفي نفس الوقت من أهم ما تهتم به على ضوء ما يعكسه القطاع الداخلي والخارجي حيث أن التضخم يرتفع وينخفض بفعل العديد من العوامل الاقتصادية من بينها سعر الصرف ومعدل الفائدة.

#### 1. العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم

لقد كان للاقتصادي (غوستاف كاسل) الفضل في دراسة العلاقة بين معدل التضخم في بلد ما وبين سعر صرف العملة وذلك فيما يعرف بنظرية تعادل القوة الشرائية والتي تظهر أن أسعار الصرف بين عملتين

<sup>1</sup> دبات أمينة، مرجع سبق ذكره، ص108

<sup>2</sup> لحوّل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص158.

<sup>3</sup> ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص276.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

تتغير باستمرار أو تستجيب للتغيرات في مستوى الأسعار في البلدين ومع افتراض حرية التبادل بين هاتين الدولتين وانعدام تكاليف الصفقات يستمر التعديل في المستوى العام للأسعار إلى حد تساوي أسعار السلع والخدمات والأصول المالية بين الدولتين وهذا ما يسمى بقانون السعر الوحيد.<sup>1</sup> وهو ما يعبر عنه بالصيغة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية. أما وفقا للصيغة النسبية فإن نسبة تغير سعر صرف عملة ما مقابل عملة أخرى يكون مساويا إلى نسبة التضخم في كلا البلدين و ذلك على المدى الطويل<sup>2</sup>. و تعني أن معدل انخفاض سعر الصرف الاسمي يساوي إلى فرق مستوى التضخم بين البلد المحلي والأجنبي .

و هناك قناة أخرى تظهر من خلالها علاقة سعر الصرف بالتضخم و هي تخفيض قيمة العملة وهو ما يؤدي إلى رفع الأسعار المحلية نتيجة ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية فكلما زادت نسبة الواردات إلى اجمالي السلع المستهلكة في ظل عدم وجود بدائل محلية زاد تأثير تغيرات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار .

ولقد حاول العديد من الاقتصاديين العمل على اختبار العلاقة بين نظام سعر الصرف ومعدلات التضخم حيث وبعد دراسة احصائية امتدت من 1980 الى 1989 توصل الإقتصادي Edwards سنة 1993 إلى أن مستويات التضخم منخفضة في الدول التي تتبنى نظم الصرف الثابتة، ومن جهة أخرى قام Edwards سنة 2001 و Mendoza سنة 2003 بدراسة تجريبية أخرى واستنتج أن المزيد من الثبات يكون فعالا في تحسين مصداقية السلطات النقدية وتحقيق معدلات تضخم مقبولة.<sup>3</sup>

ويرى مؤيدو نظام سعر الصرف المرن أن الأخير يقدم معدلات تضخم تماثل مت يقدمه نظام سعر الصرف الثابت في المدى البعيد، إذ يعتبر (كويرك 1996) بأنه في المدى البعيد يكون هناك تكيف بين تقلبات أسعار الصرف والتضخم لذلك من المرجح أن تلغى الفوارق بين معدل التضخم في ظل نظم أسعار الصرف المختلفة، يضاف إلى هذا الضغوط التي مارسها صندوق النقد الدولي على الدول النامية

<sup>1</sup> رشيدة زاوية ، تأثير تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية ، الجزائر، 2020 ، ص 113.

<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 114.

<sup>3</sup> أسماء مخاليف ، مرجع سبق ذكره ، ص 90 .

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

التي تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة، بزيادة مهام السياسة النقدية وعدم إقتصارها على الدفاع عن مثبتات أسعار الصرف، مما قارب كثيرا بين معدل التضخم في ظل نظم أسعار الصرف المختلفة.<sup>1</sup>

إن تحسن سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات، كما أن انخفاض تكاليف الإستيراد في المدى القدير لها تأثير على مستويات التضخم من ترشيد أداة الإنتاج وبالتالي الحصول على عوائد انتاجية وهذا يؤدي إلى رفع جودة المنتجات وهو ما يحسن من تنافسية الإقتصاد ويطلق على هذه الظاهرة "الحلقة الفاضلة للعملة القوية"<sup>2</sup>

### 2. آثار سعر الصرف على التضخم: ينتج عن العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم تأثير

يطلق عليه بتأثير المسننة وهو يعبر عن تقلبات أسعار الصرف بإرتفاع مستويات الأسعار، إذ أنه عند انخفاض قيمة العملة ترتفع الأسعار المحلية للواردات وبالتالي تطالب النقابات العمالية بالزيادة في الأجور فترتفع تكاليف الإنتاج أي تضخم تكاليف، أما عند ارتفاع قيمة العملة تنخفض تكلفة الواردات مما يؤدي إلى الانخفاض في مستوى الأسعار.<sup>3</sup> فالتغير في سعر صرف العملة يؤثر بشكل مباشر على معدل التضخم من خلال تغير أسعار السلع المستوردة أو المصدرة والمقيمة بالعملة المحلية وبشكل غير مباشر من خلال التغيرات في النشاط الاقتصادي نتيجة لتلك التعديلات.<sup>4</sup>

وتعتبر نظرية الحلقة المفرغة للتضخم وسعر الصرف عن وجود علاقة تأثير بين المتغيرين وملخص النظرية أن التغيرات في أسعار الصرف أو عرض النقود تؤثر بصورة مباشرة في معدل التضخم كما يؤثر التضخم في أسعار صرف العملة المحلية وعرض النقود الحقيقي والفرضية التي تركز عليها النظرية هي مرونة الأسعار الداخلية في الأمد القويب والبعيد مما يسمح بتحريك معدل التضخم نتيجة لأي تغير في

<sup>1</sup> نوة بن يوسف، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970 - 2012، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص ص 121-122

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسات تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 131.

<sup>3</sup> أسماء مخاليف، مرجع سبق ذكره، ص 94.

<sup>4</sup> أحمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1970- 2014، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، 2015، ص 29.



## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

سعر الصرف أو عرض النقود، كما يعتقد مؤيدو هذه النظرية أن العلاقة تتسم بدرجات من التشابك و التعقيد بحيث لا يمكن الجزم عن معرفة المتغير الرئيسي الذي يحكم هذه العلاقة.<sup>1</sup>

**3. العلاقة بين معدل الفائدة ومعدل التضخم:** من أهم النظريات التي درست أثر سعر الفائدة على التضخم نجد النظرية التقليدية حيث يقيم هذه النظرية أثر سعر الفائدة على الإدخار كمدخل للحد من التضخم، إذ تلجأ السلطات

النقدية إلى رفع سعر الفائدة مستتدة في ذلك إلى الأثر الموجب لسعر الفائدة على الإدخار فتؤدي إلى زيادة الإدخار و بالتالي إمتصاص جزء من المعروض النقدي الفائض في الإقتصاد مما يحد من التضخم باعتباره ظاهرة نقدية بحتة وبالتالي فإن العلاقة بينهما عكسية.<sup>2</sup>

إلا أن سعر الفائدة ليس بالضرورة ما يحصل عليه المقترض فهو يقترض بسعر السوق أو السعر الإسمي وهو سعر التبادل بين النقود الحاضرة والمستقبلية وفي غياب التضخم يتطابق سعر الفائدة الحقيقي والإسمي.<sup>3</sup>

حيث يرى الاقتصادي (فيكسال) أنه عندما يرتفع سعر الفائدة السوقي عن سعر الفائدة الحقيقي نتجه الأسعار للإرتفاع فيحدث التضخم ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة السوقي عن الحقيقي ولا يحدث الإستقرار إلا عندما يتعادلان.<sup>4</sup>

وفي فكر المدرسة الكينزية حيث يمثل ممر سعر الفائدة الممر الاساسي لنقل أثر السياسة النقدية في النموذج الكينزي حيث أن آثار السياسة النقدية التوسعية أو الإنكماشية تنتقل إلى الإقتصاد الحقيقي عبر ممر سعر الفائدة، فعلى سبيل المثال فإنه لعلاج التضخم الذي ينشأ عن فائض الطلب من الممكن اتباع

<sup>1</sup> فواز نايف و سعدون حسين، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة و الإقتصاد جامعة الموصل، المجلد 31، العدد 93، العراق، 2019، ص 168.

<sup>2</sup> موساوي آمال و جاب الله مصطفى، أثر سعر الفائدة على التضخم كهدف للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 دراسة قياسية، مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص 124.

<sup>3</sup> أدهم محمد البرماوي و فاروق فتحي الجزائر، التأثير غير المتماثل لصدمات سعر الفائدة على معدل التضخم باستخدام نموذج نارديل دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، المجلد 03، العدد 01، الجزء 2، 2022، ص 1132.

<sup>4</sup> موساوي آمال و جاب الله مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 124.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

سياسة نقدية إنكماشية من خلال رفع أسعار الفائدة كأحد أدوات السياسة النقدية وكذلك يرى أصحاب المدرسة النقدية ومنهم فريدمان أن رفع سعر الفائدة يحد من التضخم حيث أن العلاقة عكسية بينهم.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: السياسة المالية

تتم معالجة مشكلة التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية والتي هي الإنفاق الحكومي والضرائب، فعندما يحصل التضخم يمكن للدولة معالجته بواسطة زيادة حجم الضرائب بصرف النظر عن تفاصيلها، إذ إن زيادة الضرائب ستؤدي إلى اقتطاع جزء من دخول الأفراد وهذا ما ينعكس على انخفاض الطلب على السلع والخدمات فتتخفص الأسعار وينخفض التضخم هذا من ناحية.

### أولاً: تعريف السياسة المالية:

تعرف بأنها "عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، و هي تتضمن فيما تتضمنه تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة وكذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية، وإشاعة الاستقرار وذلك من خلال تقريب بين طبقات المجتمع وإتاحة تكافؤ الفرص وجمهور المواطنين ، وفي تعريف آخر "هي تعبر عن البرنامج الذي تخططه الدولة ، مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تحقيقاً لأهداف المجتمع"<sup>2</sup>

### ثانياً : مبادئ السياسة المالية:

تفيد مبادئ السياسة المالية بأن حصول زيادة في الطلب عند مستوى الإنتاج الذي يحقق العمالة الكاملة سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وتنشأ الفجوة التضخمية والتي هي الكمية التي يزيد بها الطلب الكلي عند مستوى الدخل الذي يتحقق عند مستوى العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، وإذا تمكن صانع السياسة من التنبؤ بدقة بالتضخم فإن السياسة المالية الفعالة يمكن أن تستخدم لمنع الفجوة التضخمية من

<sup>1</sup> أدهم محمد السيد البرماوي و فاروق فتحي السيد الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 1133.

<sup>2</sup> جهيدة العياطي، تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، مقارنة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 03، العدد 01، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، 2015،

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

الحدوث ومواجهة ارتفاع الأسعار، ذلك لأن تخفيض مستوى الإنفاق الحكومي يؤدي إلى إنقاص الطلب الكلي مباشرة مؤدية بذلك إلى إبقاءه عند مستواه التوازني، وعلى العكس من ذلك قد تزداد الضرائب على الأفراد مما تؤدي إلى تخفيض الدخل الممكن التصرف فيه الأمر الذي ينجم عنه تناقص الاستهلاك.<sup>1</sup>

ويتوقف الأثر الانكماشى لزيادة الضرائب على نوع السياسة الضريبية المفروضة، فزيادة الضرائب المباشرة على الدخل قد يكون لها أثر ضار في حافز العمل، ولكن أيضاً كم من الوقت سيأخذه التغيير في السياسة ليكون أثره الرئيس على الدخل، وبالتالي فإننا نستطيع تقليل حجم الأثر السالب للتباطؤ بين السياستين (التباطؤ الزمني للإجراءات السياسية المالية والنقدية)

إن السياسة المالية والنقدية متصلة لا محال فالاقتصاديون يرون أن خلال الاتجاه الانكماشى قد يكون الاستثمار غير حساس نسبي لانخفاض أسعار الفائدة وأن المستثمرين قد يمتنعون عن إقامة مشروعات استثمارية جديدة خلال الانكماش الحاد حتى لو عملت السياسة النقدية التوسعية على خفض أسعار الفائدة، ويرى الكينزيون الجدد بدلاً من ذلك أن خفض الضرائب يوفر حافزاً أسرع لزيادة الدخل، وأن تحقيق خفض في سعر الضريبة يعني خفض قيمة الضريبة المحصلة من دخول ملايين الناس الأمر الذي يؤدي إلى رفع الدخل الممكن التصرف به فورة، وبالمثل تعمل الزيادة في قيمة الضرائب المحصلة من الأفراد إلى خفض سريع للدخل الممكن التصرف فيه، ومن ثم انكماش الطلب الكلي.

كما يرى الاقتصاديون أن التخطيط الشامل المرن يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويسمح لمخططي السياسة العامة بالاستجابة السريعة للتغيير في الظروف الاقتصادية.

### ثالثاً : أدوات السياسة المالية

تلعب السياسة المالية دوراً مهماً في مواجهة الضغوط التضخمية من خلال تخفيض مكونات الطلب الكلي باستخدام الأدوات المتاحة مثل زيادة حصيللة الدولة من الضرائب وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات وتخفيض الأنفاق العام وترشيده يضاف إلى ذلك توجه الطلب نحو الاستثمارات، وكل ذلك يهدف إلى القضاء التدريجي على عجز الموازنة العامة وتمويله بطرق غير تضخمية بدلاً من الاعتماد على التوسع في إصدار نقود جديدة، ولغرض إعطاء صورة واضحة عن أدوات السياسة المالية الرامية إلى ضبط التضخم فلا بد من المرور على أهم تلك الأدوات وبصورة موجزة وكما يلي:

<sup>1</sup> ألاء نوري حسين، مرجع سبق ذكره، ص 15.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

### 1- الرقابة على الضرائب :

تتوسع الحكومة في تحصيل الضرائب لتقليص النقود في أيدي أفراد المجتمع وبالتالي السيطرة على معدل مستقر للأسعار، وتشمل الضرائب جميع أنواعها مثل ضرائب الدخل وضرائب الشركات والرسوم الجمركية غير المباشرة التي تفرض على السلع المختلفة سواء كان منها ما هو منتج وما هو مستورد، ولما كانت السياسة الضريبية تمثل وسيلة لتحقيق غاية محددة فإن الآثار الاقتصادية المرغوب إحداثها هي التي تحدد نوع أو أنواع الضرائب التي ينبغي فرضها على المجتمع وتوزيع العبء الضريبي وفقاً لمبدأ ضمان تحقيق الآثار المرغوبة بالكم والكيف، وهذا ما يهدف إليه المجتمع وبالأخص في حال توفر جهاز ضريبي كفوء وموضوعي فضلاً عن الوعي لدى المكلفين لنجاح السياسة الضريبية لتحقيق أهدافها، حيث تتم معالجة التضخم من خلال خفض القوة الشرائية لأفراد المجتمع عن طريق إضعاف محددات الاستهلاك أي رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل ، وبذلك يقع الأفراد تحت ظل معدلات أعلى من الضريبة فيتجه معظمهم للدخار بدلاً من الأنفاق لانخفاض مستويات دخولهم مما يقلل من حدة الطلب وفي نفس الوقت يزيد من متحصلات الضريبة ومن ثم السيطرة على الأسعار، وهذا الأمر يتطلب ربط السياسة الضريبية الموضوعية بعمليات التخطيط والحساب الدقيق لعوامل الدخل والأنفاق القومي<sup>1</sup>.

### 2- الإنفاق الحكومي :

يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الميزانية العامة، كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي توجهه الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية ، ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة حجم الإنفاق العام. وتمثل النفقات الاستثمارية جانباً هاماً في ميزانية الدولة، وخاصة في البلدان النامية والتي توجه جزءاً هاماً من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق والسدود وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها.

يتم استخدام سياسة الإنفاق العام كأحدى أدوات السياسة المالية تهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع

<sup>1</sup> سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص 65.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

والخدمات، ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دوراً بارزاً في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة، وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية وضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد في تمويلها على استثمارات القطاع الخاص، ما عدا المشروعات الاستثمارية الضخمة التي تتطلب تمويل الدولة، أما البلدان النامية فتلجأ إلى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي بهدف علاج الضغوط التضخمية عن طريق خفض الطلب الكلي على السلع و الخدمات<sup>1</sup>

### 3-الدين العام :

تعد سياسة القروض العامة من أكثر أدوات السياسة المالية فعالية في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد و وحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام ،

وتعتمد الحكومة في ذلك على عقد القروض و طرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من الكتلة النقدية المتداولة بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي الذي يفوق العرض ومقدرة جهاز الإنتاج المحلي<sup>2</sup>.

كخلاصة لما رأينا من أدوات وسياسات مستخدمة لعلاج ظاهرة التضخم، فإن للدولة إمكانية الاختيار بين استخدام السياسة المالية والسياسة النقدية لعلاج هذه الظاهرة، وهذا حسب أسباب حدوثها والإمكانيات المتوفرة والمتاحة، كما يمكن لها المزج بين السياستين و ذلك بالتنسيق بين أدواتهما. كما أنه هناك إجراءات لمكافحة التضخم تتم في الأجل القصير و مهمتها كبح جماح التضخم من خلال التحكم في محددات التوسع في السيولة المحلية، وإجراءات أخرى تتم في الأجل الطويل ومهمتها إزالة الأسباب والآثار السلبية المترتبة عن هذه الظاهرة

### المطلب الثالث : أدوات أخرى لمواجهة التضخم

ان أدوات السياسة النقدية و السياسة المالية لوحدهما أو حتى تفاعل الأدوات للسياستين قد لا يكون كفيلا لايجاد حلول لمواجهة التضخم لذلك نجد هناك آليات أخرى نذكر منها :

<sup>1</sup> سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص107.

<sup>2</sup> مقراني حميد، مرجع سبق ذكره ص55.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

### أولاً : سياسات جانب العرض

يمكن كذلك خفض معدلات التضخم من خلال تبني سياسات جانب العرض التي تشمل مجموعة من السياسات المصممة لخفض التكاليف وتحسين الكفاءة والإنتاجية والقدرة التنافسية بحيث يمكن زيادة مستويات الإنتاج واحتواء ارتفاع معدلات التضخم عبر عدد من السياسات من أهمها:

✓ تخفيض معدلات الضرائب.

✓ إصلاحات أسواق العمل وتحرير أسواق السلع والخدمات؛

✓ تحسين التعليم والمهارات والتدريب و حوافز لتمكين الشركات الناشئة؛

✓ تحسينات على البنية التحتية

من بين أهم مزايا سياسات جانب العرض، أنها تساعد على تقليل الضغوط التضخمية على المدى الطويل بسبب مكاسب الكفاءة والإنتاجية في أسواق العمل والمنتجات. كما يمكنها كذلك المساعدة في خلق وظائف حقيقية ونمو مستدام من خلال تأثيرها الإيجابي على إنتاجية العمل والقدرة التنافسية. لكن من بين عيوب سياسات جانب العرض، أنه يُمكن أن تستغرق وقتاً طويلاً حتى تؤتي ثمارها. على سبيل المثال، من غير المرجح أن يؤدي تحسين جودة رأس المال البشري، من خلال التعليم والتدريب، إلى نتائج سريعة، وقد يستغرق ذلك أيضاً وقتاً طويلاً، كما أنها قد ترتبط بقدر مرتفع من التكاليف قد لا تتمكن الحكومات من توفيره، وقد تواجه بالرفض من قبل بعض أصحاب المصالح نتيجة انفتاح الأسواق وزيادة مستويات المنافسة<sup>1</sup>.

### ثانياً : سياسة الرقابة على الأجور

اتضح فيما سبق أن أحد أسباب التضخم هو زيادة الأجور نتيجة ما يترتب عنها من ارتفاع في تكاليف الانتاج دون زيادة في الانتاجية، وبالتالي فإن تجنب هذا النوع من التضخم يتطلب زيادة الأجور بما يتوافق والزيادة في انتاجية العمال من خلال الربط بين معدلي زيادتهما، وهو ما يسمى " بسياسة الدخول" التي تقوم على ربط الزيادة في دخول عوامل الانتاج بالزيادة في انتاجية هذه العوامل، ومن أجل ذلك اقترح خبراء الأمم المتحدة تدخل من جانب الحكومات والنفقات العمالية بهدف ربط الأجر بالإنتاجية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - رانيا الشيخ طه، مرجع سبق ذكره، ص 29-30.

<sup>2</sup> اقتصاديات جانب العرض، عبر الموقع الإلكتروني

<https://business.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=9&lcid=20256> تاريخ الزيارة 2022/03/10.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

وقد تم اقتراح انشاء مجالس قومية للأجور والاسعار والكفاية الانتاجية، يكون غرضها تخطيط نمط الأجور بطريقة منسقة وبذلك تعالج بعض المسائل غير المنظمة التي تسود سوق العمل، وتشكل هذه المجالس من ممثلين عن الاتحادات العمالية وأصحاب الأعمال والحكومة للتوصل إلى تحديد دقيق للزيادة السنوية في معدل الأجور التي يمكن منحها دون أن يؤثر ذلك على استقرار الأسعار، وذلك على ضوء تقديرات الزيادة في الانتاج الحقيقي المنتظر في السنة القادمة، بالإضافة إلى اتباع سياسات أخرى مثل سياسة المفاوضات في الأجور، حيث يتم التفاوض على ضرورة التقشف وعدم الزيادة في الأجور نظراً للتضخم، وكذلك سياسة تجميد الأجور التي تتركز في عدم السماح للأجور بالارتفاع، ويحدث هذا بصفة خاصة عندما لا تستطيع الحكومات التوصل الى اتفاق مع النقابات العمالية حول الأجور<sup>1</sup>.

### ثالثاً : سياسات أخرى

هنالك سياسات أخرى على المستوى الكلي أيضاً تتمثل بالسياسات التالية:

#### 1- سياسة التسعير :

يتم بموجب هذه السياسة تثبيت الأسعار أو تحديدها بصورة مباشرة من قبل الدولة ومن خلال الأجهزة المختصة كالجهاز المركزي للأسعار أو التأثير عليها بصورة غير مباشرة وبالأخص على السلع المستوردة من خلال الإعفاءات الضريبية والجمركية.

#### 2- سياسة الدعم :

تتمثل سياسة الدعم في جملة من الإجراءات والسياسات الهادفة الى دعم أسعار بعض المنتجات الرئيسية والهامة والمرتبطة بقوت المواطن اليومي كالذقيق والرز والسكر وغيرها، وكذلك بعض المواد الأخرى كالوقود والكهرباء والتي يشترك جميع أفراد المجتمع في استهلاكها، إذ يؤدي ارتفاع أسعارها الى ضرراً كبيراً للطبقات الفقيرة في المجتمع، وقد واجهت هذه السياسة جملة من الانتقادات وبالأخص من صندوق النقد الدولي كونها تعطل عمل آلية السوق أو إنها تسبب إفراطاً في استهلاك تلك السلع أو تهريبها الى الخارج.

وقد تلجأ الدولة الى أسلوب البطاقات في توزيع المواد المدعمة وبالأخص بالنسبة الى المواد الغذائية عند تعرض البلد الى الكوارث أو الحصار الاقتصادي الذي يفرضه مجلس الأمن الدولي على بعض الدول، كالحصار الذي فرض على العراق وإيران وسوريا، كأجراء للحد من ارتفاع الأسعار إذ تعتمد الدولة الى

<sup>1</sup> أسماء مخاليف، مرجع سبق ذكره، ص 82.

## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

---

تجهيز أفراد المجتمع بالسلع الغذائية الرئيسة بأسعار مدعمة للحد من ارتفاع أسعارها ومن ثم تخفيض وطأة التضخم على المواطنين.

### 3- سياسة الخزين الإستراتيجي :

تلجأ الكثير من الدول الى توفير خزين إستراتيجي من البضائع والسلع وبالأخص الضرورية لاستخدامها في الحالات التي قد تتسبب في موجة من ارتفاعات الأسعار كالجفاف وتأثيره على إمدادات الغذاء وتسببه في ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى الدولي، وكذلك في حالات الحروب وبالشكل الذي يتحقق معه تدفق البضائع والسلع بصورة اعتيادية تحول دون ارتفاع أسعارها في حالة شحتها<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره ، ص 67.



## الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

### خاتمة الفصل

يعتبر التضخم ظاهرة غير صحية في الاقتصاد تعاني منها جميع الدول ، وقد أخذ حيزا كبيرا من الاهتمام في المدارس الفكرية و تعددت النظريات التي تناولت هذه الظاهرة وتضاربت من حيث الأفكار ووجهات النظر عن الأسباب المنشئة له والنتائج المترتبة عنه وقد يكون الاختلاف أن كل نظرية أو كل مدرسة قد درست التضخم في فترة معينة وبظروف اقتصادية معينة لا تتشابه ما أدى إلى هذا التباين وقد يكون المفهوم الأشمل له أنه زيادة في التداول النقدي يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي ما يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار .

إن تعدد المفاهيم أدى إلى وجود أنواع متعددة منها ما يفسر الظاهرة في البلدان النامية وأخرى في البلدان المتقدمة ، ولكن يصعب الفصل بين هذه الأنواع من حيث أسبابها وكيفية قياس حدتها إذ يستعمل العديد من المؤشرات لقياسه مثل الأرقام القياسية البسيطة و الضمنية أو معيار الإفراط النقدي لحساب الفجوة التضخمية التي تؤثر على التوازن الإقتصادي و تظهر اختلالات في الهيكل الكلي للإقتصاد .

ويترتب على التضخم آثار تمس كل من الجانب الاقتصادي مثل مستويات الاستثمار والادخار و توزيع الثروات والدخول وكذا في الجانب الاجتماعي إذ يساهم في تكريس الطبقة وزيادة الفقر والفساد في المجتمع الأمر الذي يلزم الدول بالبحث عن سبل و طرق لمعالجة هذه الظاهرة من خلال سياساتها الإقتصادية النقدية أو المالية وتفعيل أدواتها للحفاظ على استقرار الاقتصاد ومن بين هذه الأدوات سياسة السوق المفتوحة ، الرقابة الضريبية وسياسة الرقابة على الأجور .

وتختلف السياسات والأدوات التي تستخدمها الدول باختلاف الأهداف التي ترغب في تحقيقها وباختلاف طبيعة وهيكل اقتصاداتها حيث أن أسباب التضخم في الجزائر تختلف عنها في الإتحاد الأوروبي وآثاره أيضا ومدى خلقه لإختلالات في المتغيرات الاقتصادية في بلد معين وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني .

## الفصل الثاني

تحليل تطور التضخم في

الجزائر للفترة 1990-2021

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

### مقدمة الفصل:

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال حتى وقتنا الحالي بعديد المحطات وكانت أبرزها تلك المحطة في بداية التسعينات للانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، فبدأت عملية اصلاحات واسعة منذ 1988 تبعثها ببرامج الاصلاح المشتركة للدولة مع المؤسسات المالية الدولية بالإضافة إلى استحداث قانون شامل لتنظيم السياسة النقدية واصلاح المنظومة المصرفية والجهاز النقدي فيما يعرف بقانون النقد والقرض 10/90.

ومع تواصل تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي عانت الجزائر من ظاهرة التضخم خصوصا في بداية التسعينات واستمرت هذه الظاهرة مع مرور السنوات و تعدد برامج النمو والدعم ثم ظهور فيروس كورونا الذي كان له عديد التأثيرات على كل المؤشرات لاسيما التي تخص الأسعار والمستوى المعيشي وكذا التجارة العالمية. واستمرت هذه الظاهرة إلى يومنا هذا وذلك لارتباطها بجملة من المتغيرات التي تفسر العملية المولدة لها لذلك فإن معرفة أثر مختلف هذه المتغيرات يؤدي إلى معرفة الأسباب المنشئة له وبالتالي البحث عن حلول لهذه الظاهرة الغير صحية في الاقتصاد عن طريق اتباع أدوات السياسة المالية والنقدية والعمل على تطويرها للقيام بدورها في كبح التضخم على أكمل وجه.

وسيتيم من خلال هذا الفصل التعرف على مختلف التطورات التي عرفتها تطورات الأسعار خلال مراحل الاقتصاد الجزائري منذ بداية التسعينات وأسبابها، بالإضافة إلى ظهور فيروس كورونا وانتشاره وتأثيره على الأسعار، ثم البحث عن تحليل علاقة وأثر كل من الكتلة النقدية وسعر الصرف ومعدل الفائدة على معدل التضخم ومن ثم التطرق إلى الاجراءات التي اتخذتها الادارة الجزائرية لمواجهة هذه الظاهرة ومحاولة الحد منها.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

### المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

ان دراسة ظاهرة التضخم في الجزائر تستدعي الوقوف عند التغيرات الكثيرة التي طرأت على الاقتصاد الجزائري والسياسات الاقتصادية المتبعة حتى يمكن تحليل وتتبع مسار تطوره وكذا معرفة طرق قياس هذا المعدل ومدى كفاءتها ومصداقيتها في عكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر في مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري وعند كل الظروف سواء ظروف الحياة العادية أو حال وقوع أزمات مثل في فترة جائحة فيروس كورونا الوبائي.

### المطلب الأول : تطور ظاهرة التضخم في الجزائر للفترة 1990 - 2019

لقد اتبعت السلطات النقدية في الجزائر لمدة طويلة سياسة إقتصادية عامة بنيت على التخطيط المركزي فلم تظهر السياسة النقدية بمعناها الحقيقي والمستقل وبوجود الوفرة النفطية كان خلق النقود يتم بصورة موسعة لتغطية العجز مما أدى إلى عدم القدرة في التحكم في التوازنات الإقتصادية على رأسها التضخم.

وبعد الصدمة النفطية 1986 ظهرت مساوئ التخطيط المركزي وتعززت جهود الإنتقال إلى إقتصاد السوق لتصحيح الإختلالات التي شهدتها الجزائر من خلال اللجوء إلى صندوق النقد الدولي ومن خلال برنامج التعديل الهيكلي<sup>1</sup> وكذا تبني سياسات إصلاح إقتصادي شامل وموسع مع تعافي أسعار البترول في بداية الألفية، كل هذه التقلبات أثرت بشكل أو بآخر في معدل التضخم في الجزائر و اختلفت الأسباب و الآثار حسب التقلبات التي عرفتها كل فترة.

### أولاً: تطور معدلات التضخم للفترة 1990-1999

في عام 1986 تعرض الاقتصاد الجزائري للصدمة النفطية التي سرعان ما ترجمت إلى تراجع في الأموال العامة بالإضافة إلى الخلل الهيكلي في الإقتصاد ما حتم على الجزائر اللجوء إلى المؤسسات الدولية لمواجهة التراجع الرهيب في كل المؤشرات الكلية وتزايد الفقر. حيث لجأت الجزائر خلال هذه الفترة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تبنت الجزائر برامج التثبيت الاقتصادي في الفتوة 1989 - 1994 من أجل تغطية العجز الخارجي و تحقيق نوع من التوازن

<sup>1</sup> جمال دقيش، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الإنتقال إلى إقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015 ، مجلة منتدى للدراسات و الأبحاث الإقتصادية، المجلد 03، العدد 02 ، 2019، ص 14.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

الاقتصادي على المدى القصير من خلال مجموعة من الإجراءات لمعالجة الإختلالات الطارئة مثل العجز في الميزانية العامة، العجز في ميزان المدفوعات وتدهور العملة الوطنية.<sup>1</sup>

حيث دخلت الجزائر في محادثات مع صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية العجز الخارجي، وسطرت الحكومة خلال هذه المرحلة هدف إتباع سياسة نقدية صارمة والعمل على تخفيض معدلات التضخم إلى المعدل السائد في الدول الصناعية والحفاظ على القدرة الشرائية للفئات الهشة.<sup>2</sup>

و تجسد برنامج التثبيت في تنفيذ ثلاث (03) اتفاقات كالتالي :

✓ اتفاق الإستعداد الإئتماني الأول ماي 1989 من أبرز شروطه تعديل سعر الصرف و إدخال مرونة على نظام الأسعار؛

✓ اتفاق الإستعداد الإئتماني الثاني جوان 1991 من أبرز ما نص عليه تحرير الأسعار ورفع الدعم عنها وتحرير التجارة الخارجية؛

✓ اتفاق الإستعداد الإئتماني الثالث أفريل 1994 المرحلة الأولى " أفريل 1994 إلى ماي 1995 " من أبرز ما شمل تخفيض معدلات التضخم و الحفاظ على القدرة الشرائية للفئات الهشة.

و انطوت برامج الاستقرار على تنفيذ سياسات صارمة في إدارة الطلب واجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 60% بين (88-90) والتحرير الجزئي للأسعار المحلية ، وقد كانت مجمل الاصلاحات النقدية و المالية التي تمس القطاع الخارجي متدرجة إلى غاية التحرير الكامل، وكانت النتيجة المنطقية لهذه الاصلاحات المتركزة على ضغط الطلب الداخلي هو الإرتفاع في معدلات التضخم.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد الحفيظ بوخرص وسمير بن محاد، دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 02، العدد 04، 2019، ص 53 .

<sup>2</sup> جمال دقيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

<sup>3</sup> بلقاضي بلقاسم، التضخم وآثاره الاقتصادية والإجتماعية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 02، العدد 28، 2013، ص 151.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

جدول رقم : (03) تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-1994

الوحدة : %

| السنة    | 1989 | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 |
|----------|------|------|------|------|------|------|
| التضخم % | 9,3  | 17,9 | 25,9 | 31,7 | 20,5 | 29   |

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على :

- Evolution annuelle : <http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf>

يتضح من خلال الجدول أن معدلات التضخم لتلك الفترة قد شهدت مستويات مرتفعة جدا إذا ما قارناها مع ما كانت عليه سنة 1989، حيث ارتفعت من 9,3% سنة 1989 إلى 31,7% سنة 1992 وهو أعلى معدل منذ عقود ويرجع هذا الارتفاع إلى انخفاض قيمة العملة حيث اتخذ مجلس النقد و القرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار تخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار الأمريكي. وبالرغم من الانخفاض الذي شهده عام 1993 إلا أن المعدل عاود الارتفاع وزادت حدته سنة 1994 إلى 29% ويرجع ذلك إلى رفع الدعم على السلع المحددة في إطار اتفاق الإستعداد الإئتماني الثالث<sup>1</sup>، إلى جانب هذا كان لتخفيض قيمة الدينار بـ 40,17% من قيمته أمام الدولار سنة 1994 دورا أساسيا في ارتفاع الأسعار المحلية و زيادة التضخم.<sup>2</sup>

الأمر الذي يشير إلى أن هذه البرامج وحدها ليست كافية بعلاج الاختلالات العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري لذلك أوصى البنك العالمي ببرنامج التعديل الهيكلي 1995 - 1998 حيث أبرمت الجزائر اتفاقا في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي بغرض الحصول على قرض قيمته 1169 مليون حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل 127,9% من حصة الجزائر في السوق.<sup>3</sup> وحسب صندوق النقد الدولي فإن أبرز الأهداف المسطرة لهذا البرنامج تحقيق نمو متوسط بقيمة 5% من الناتج الاجمالي خارج

<sup>1</sup> سمير شرقرق ووهيبة قحام، تحليل وقياس العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف و معدل التضخم في الجزائر للفترة 1973 - 2017، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، المجلد 25 ، العدد 03 ، 2019، ص 365.

<sup>2</sup> أحمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1970-2014، مرجع سبق ذكره، ص 33.

<sup>3</sup> جمال دقيش، مرجع سبق ذكره، ص 17.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

المحروقات، تخفيض قيمة التضخم إلى 10,3%، تحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار قبل نهاية 1996.<sup>1</sup>

### جدول رقم (04) تطور معدلات التضخم لفترة برنامج التعديل الهيكلي

الوحدة : %

| السنة   | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---------|------|------|------|------|------|
| التضخم% | 29,8 | 18,7 | 5,7  | 5,0  | 2,6  |

المصدر : من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- Evolution annuelle : <http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC1969-2015.pdf>

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات التضخم سجلت تراجعاً وانخفاضاً ملحوظاً إذ انخفضت إلى 18,7% سنة 1996 ثم واصلت انخفاضها لتصل عند 2,6% سنة 1999 ما يعني أن برنامج التعديل الهيكلي قد بدأ يعطي ثماره بخصوص التحكم في التضخم و هذا راجع للسياسات المالية والنقدية المتشددة المفروضة من خلال البرنامج بهدف التخفيف من حدة الضغوط التضخمية وما تبعه من تعديل للأسعار، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط مما أدى إلى تراجع معدل التضخم إلى حدود معقولة<sup>2</sup>، وكذا تخفيض الأجور.

من الملاحظ أن بروز ظاهرة التضخم يرجع إلى التغيرات الهيكلية التي حدثت في مسار الإقتصاد الوطني وما يترتب عليه من تغيرات هيكلية في كل من الطلب و العرض الكليين، وقد سعت الجزائر جاهدة للخروج من هذه الدائرة عن طريق اللجوء إلى المؤسسات الدولية و محاولة تبني نظام السوق أملا في تحقيق نوع من التقدم ومع هشاشة البنية الاقتصادية فإن تحقيق ذلك يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مخلف الجوانب فتغيير النظام الاقتصادي غير كاف مادامت عوامل التخلف موجودة في هيكل الدولة ذاتها مثل

<sup>1</sup> عبد الحفيظ بوخرص و سمير بن محاد، مرجع سبق ذكره، ص 64.

<sup>2</sup> محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1990-2011، مجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك، العدد 14، 2014، ص 272.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

النمو الديمغرافي، هيكل السوق، الثقافة والتقاليد السائدة ، اللاتوازن الجهوي، نقص الهياكل القاعدية وكل ذلك يترتب عنه ارتفاع في الأسعار.<sup>1</sup>

### ثانيا: تطور معدلات التضخم للفترة 2000 – 2019

تميزت هذه الفترة بارتفاع أسعار المحروقات إلى غاية 2014 الأمر الذي أثر كثيرا على الوضعية النقدية المحلية كما تميزت هذه الفترة بتركيز بنك الجزائر على إستقرار الأسعار كهدف و مراقبة وتيرة التضخم،<sup>2</sup> بواسطة سياسة نقدية أساسها التدخل المباشر لاحتواء الظاهرة، حيث اتسمت الظروف مع بداية الألفية بالاستقرار الاقتصادي الذي كان شاقا لما رافقه من تكلفة اجتماعية كبيرة حيث أدت الضغوط الاجتماعية والسياسية في ظل توفر الموارد الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في اطلاق برامج تنموية لدعم وإنعاش النمو خلال الفترة 2001-2014، إلا أن أسعار النفط عرفت تدهورا كبيرا مع نهاية 2014 ما أثر بشكل كبير على الوضعية المالية والنقدية للجزائر باعتباره المصدر الأول للعملة الصعبة وتمويل الميزانية، ويمكن تتبع تطور معدل التضخم كالتالي:

### الجدول رقم (05) : تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000 – 2019

الوحدة : %

| السنة   | 2000 | 2001 | 2002 | 2003        | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---------|------|------|------|-------------|------|------|------|------|
| التضخم% | 0,3  | 4,2  | 1,4  | 4,3         | 4,0  | 1,4  | 2,3  | 3,7  |
| السنة   | 2008 | 2009 | 2010 | 2011        | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| التضخم% | 4,9  | 5,7  | 3,9  | 4,5         | 8,9  | 3,3  | 2,92 | 4,8  |
| السنة   | 2016 | 2017 | 2018 | ديسمبر 2019 |      |      |      |      |
| التضخم% | 6,4  | 5,6  | 4,3  | 1,95        |      |      |      |      |

المصدر : من اعداد الطالبتان بالاعتماد على :

- Rétrospective 1962-2011 : <https://www.ons.dz/>

- النشرات الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 05 ، رقم 21 ، رقم 49 ، رقم 51 ، رقم 53 ، رقم 55 ، رقم 56.

<sup>1</sup> أمينة بلعيد ، محددات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية ، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 06، 2018، ص 388.

<sup>2</sup> ريس فضيل، محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، الجزائر، العدد 21، ص 85.



## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

بلغ معدل التضخم أدنى مستوى له سنة 2000 عند 0,3% كحد أدنى عرفته الجزائر منذ الاستقلال بسبب نتائج برنامج التعديل الهيكلي و التقليل من حجم الموازنة العامة و كذلك تمكن الجزائر في هذا الإطار من المحافظة على استقرار الأسعار إلا أنه عاود الارتفاع إلى 4,2% سنة 2001 نتيجة لضخ المزيد من الكتلة النقدية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وارتفاع أجور الوظيف العمومي و انخفاض الناتج الوطني الخام و معدلات النمو من 27,5% سنة 2000 إلى 7,6% سنة 2001، ولم يلبث أن انخفض سنة 2002 ليعاود الارتفاع سنتي 2003 و 2004 و يبقى في حدود 4% بسبب تغطية الدولة لنفقات الحد الأدنى للأجور و عاد للانخفاض سنة 2005 إلى 1,4% ويعزى هذا التحسن إلى الإنعكاس الإيجابي لإستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، وابتداء من 2006 أخذ معدل التضخم في الارتفاع بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالا للبرنامج الأول حيث نجم عنه زيادة في حجم الانفاق التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة.<sup>1</sup>

و تميزت سنة 2007 بعودة قوية للاتجاه التصاعدي لمعدل التضخم و الذي تسارعت وتيرته سنتي 2008 و 2009 بسبب التقلبات والزيادة في السوق الدولية لأسعار المواد الغذائية لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة من جهة و من جهة أخرى ارتفاع أسعار المنتجات ذات الصلة بالواردات خصوصا أسعار الحبوب و المنتجات الحليبية وهي سلع تستوردها الجزائر بكثرة، إضافة إلى تأثيرات الأزمة المالية 2008 والتي صدرت للجزائر تضخما من الخارج وتزايد نفقات الحكومة التي بلغت 1,4 مليار دولار لدفع أجور وتعويضات التقاعد، ليتراجع سنة 2010 إلى 3,9% .

إن أبرز أسباب التضخم خلال الفترة 2000 - 2010 كانت ارتفاع أسعار السلع الزراعية المستوردة من حبوب و مواد طازجة والتوسع في الكتلة النقدية إضافة إلى ارتفاع أسعار الخضر والفواكه هذه العوامل التي قدرت مساهمتها في معدل التضخم بـ 31%، 62%، 07% على التوالي.<sup>2</sup>

وصل التضخم سنة 2011 إلى 4,5% بزيادة 0,6 عن السنة السابقة وذلك راجع إلى التوسع الكبير في الكتلة النقدية والزيادات في الأجور التي كانت بأثر رجعي إلى 2008 التي أدت إلى غرتفاع الطلب و

<sup>1</sup> ريجان الشريف و هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013، ص 78.

<sup>2</sup> Banque d'Algerie : Rapport 2010 Evolution Economique et Monetaire en Algerie, P 151.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

تكاليف الانتاج وأيضا بسبب انخفاض تنافسية الأسواق، ارتفاع مرونة الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية وانتقال التضخم العالي من الدول المصدرة.<sup>1</sup>

و تفاقم الأمر في سنة 2012 ليبلغ المعدل الأكثر ارتفاعا في العشرية حيث وصل إلى 8,9% وتكمن أهم محددات التضخم في هذه السنة في زيادة الكتلة النقدية والتي تساهم في نسبة 84% من التضخم وبدرجة أقل في ارتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية وكذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي<sup>2</sup>، ليسجل تراجعا واسعا وسريعا سنة 2013 إلى 3,3% وعرف ارتفاع الأسعار وتيرة أكثر اعتدالا تتوافق مع الهدف متوسط المدى المسطر في هذا المجال<sup>3</sup>، ليواصل انخفاضه سنة 2014 عند حدود 2,92%. وبعد تراجعه المعتبر سنتي 2013، 2014 عاد للارتفاع سنة 2015 بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاع في معدل التضخم لم يكن مرتبطا بالتوسع النقدي في هذه السنة كون هذا الأخير لم يتجاوز 0,1% وهي أدنى نسبة تاريخيا حيث كانت 14,6% سنة 2014.<sup>4</sup> واستمر هذا التسارع سنة 2016 ليبلغ 6,4% بالرغم من أن أسعار المواد الغذائية الرسمية في السوق العالمية قد انخفضت واستمر انخفاض المؤشر الوطني للقيم الوحودية للمواد الغذائية المستوردة وواصل مؤشر القيم الوحودية للمواد الاستهلاكية المستوردة من غير المواد الغذائية نموه بوتيرة مرتفعة وارتفاع المتوسط السنوي لمؤشر أسعار الاستهلاك للمنتجات ذات المحتوى المستورد بـ 6,8% وبلغ معدل التضخم الأساسي خارج المنتجات الفلاحية الطازجة 7,8% في حين بلغ معدل التضخم الأساسي المقاس بمؤشر الأسعار خارج المنتجات الفلاحية الطازجة و خارج المواد المحدد سعرها اداريا 7,9% وهذا ما يعكس استمرار التضخم الهيكلي.<sup>5</sup> أما في سنة 2017 فقد تراجع المعدل ليصل عند 5,6% حيث تفسر هذه التطورات غير النمطية إلى حد كبير بكثرة نشوء توقعات تضخمية قليلة الرشادة في ظل استمرار الاختلالات في ظل التنظيم والوضعيات المهيمنة في غالبية الاستهلاكية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> Banque d'Algerie : Rapport 2011 Evolution Economique et Monetaire en Algerie, P 32.

<sup>2</sup> بنك الجزائر: التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ص 52.

<sup>3</sup> بنك الجزائر: التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ص 42.

<sup>4</sup> بنك الجزائر: التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ص 46.

<sup>5</sup> بنك الجزائر: التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ص 35.

<sup>6</sup> بنك الجزائر: حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 2018، ص 6.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

عرف تسارع التضخم الهيكلي الذي سجل خلال سنتي 2015 و 2016 توقفا في فيفري 2017 ليتراجع إلى 5,3% بمعدل يقل عن التضخم الكلي فقد سام هذا التضخم المقاس بمتوسط المؤشر الاجمالي السنوي خارج المواد الفلاحية الطازجة بواقع 73,2% من التضخم الكلي مقابل 92,5% في سنة 2016.<sup>1</sup> ليسجل معدل التضخم تباطئا فنزل عند 4,3% بسبب تراجع وتيرة التضخم الخاص بالسلع المعملية و تواصل تراجع التضخم الهيكلي الذي بدأ في فيفري 2017 خلال 2018 و 2019 ليصل إلى 0,95% في شهر ديسمبر 2019<sup>2</sup> بسبب الظروف السياسية التي سادت البلاد واجمالا بقي معدل التضخم في طرف الادارة الحذرة للسياسة النقدية مما يمكن من تعزيز التحكم في التضخم ببذل المزيد من الجهود لتقليص الاختلالات على مستوى أسواق السلع والخدمات حيث يجدر بالذكر أن ادارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر في ظل ظرف اعتماد التمويل غير التقليدي قد سمحت باحتواء مخاطر ظهور الضغوط التضخمية.<sup>3</sup>

ومما سبق يمكن حصر الأسباب التي أدت إلى تولد الضغوط التضخمية في الجزائر كالتالي:

- ✓ توسع الإنفاق الكلي في الجزائر والزيادة في التكاليف الانتاجية .
- ✓ التوسع النقدي غير المراقب والعجز في الميزانية.<sup>4</sup>
- ✓ اتساع الفرق بين العرض و الطلب بسبب السياسة التوسعية للإستهلاك والنمو السكاني؛
- ✓ التضخم المستورد و التغيرات في سعر صرف و تخفيض العملة.<sup>5</sup>
- ✓ الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري و التوسع المشاريعي الذي مس جزء كبير منه الجانب الاجتماعي لا الجانب الاستثماري الإنتاجي.
- ✓ وجود فجوة غذائية نظرا لارتفاع عدد السكان وجمود الجهاز المالي والتخصص في انتاج وتصدير مادة أولية واحدة.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> بنك الجزائر: التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ص 38.

<sup>2</sup> بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 55 سبتمبر ، 2021 ، ص 30.

<sup>3</sup> بنك الجزائر: حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 2018، ص 22.

<sup>4</sup> بلقاضي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص 148 - 150.

<sup>5</sup> أسماء مخاليف، مرجع سبق ذكره، ص ص 196.

<sup>6</sup> تقار عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 90.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

### المطلب الثاني : مؤشرات قياس التضخم في الجزائر و مدى كفاءتها

لأجل التأكد أن الاقتصاد الجزائري يعاني ظاهرة التضخم لابد من استخدام مؤشرات يمكن من خلالها قياس درجة التضخم وتعتبر الأرقام القياسية أحد أقدم المؤشرات وأوسعها انتشاراً؛ ففي الجزائر يستخدم الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك CPI فحسب الديوان الوطني للإحصائيات تم تأسيسه بناء على ثمانية مجموعات من بنود الانفاق الاستهلاكي على السلع و الخدمات الفردية في حين تحتوي العينة السلعية على 791 منتجا بعدما كانت 261 وتمثل مجمل النفقات الاستهلاكية.<sup>1</sup> حيث يعتمد قياس المؤشر العام على اساس الملاحظة للأسعار لـ17 مدينة و قرية تقسم على مستوى خمسة (05) مجموعات وتمثل مختلف جهات البلد ويعكس هذا الرقم التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية ويتعلق الأمر بالمقياس الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار إلا أنه لا يفسر تكلفة المعيشة أو تغيراتها أو ميزانية الإستهلاك للأسر.<sup>2</sup>

وقد تم اعتماده على أساس الإحصاء الوطني حول الإستهلاك للعائلات الجزائرية سنة 1989 حيث أن سنة الأساس تتغير كل خمس (05) سنوات لدى مؤسسة الإحصاء المالي و الدولي بينما في الجزائر يمكن أن تصل إلى عشرة (10) سنوات في بعض الأحيان فما فوق، حيث تم اعتماده مرة أخرى على أساس الإحصاء الوطني للإستهلاك للعائلات الجزائرية سنة 2001 حيث تم اختيار المواد بناء على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصاء، ويعتمد هذا الجهاز في حساب CPI على صيغة لاسبير ويتفق المحللون على أهمية المؤشر باعتباره مقياسا مهما لمعدل التضخم لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على قوة النقود.<sup>3</sup>

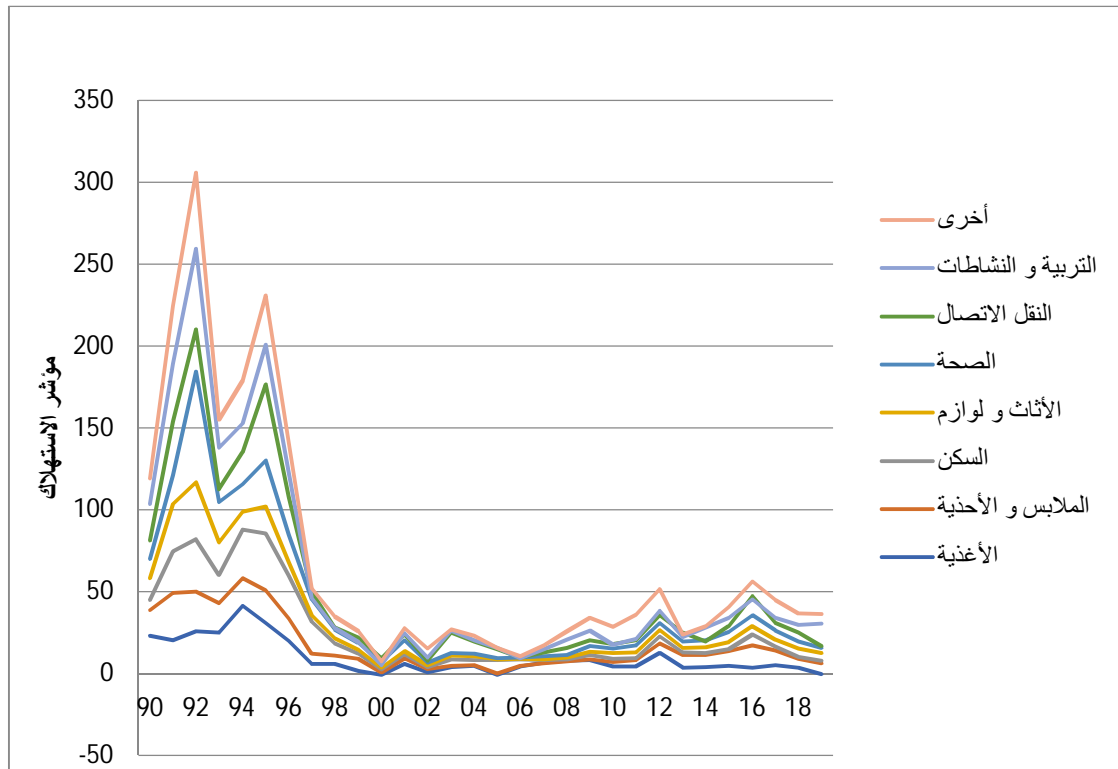
<sup>1</sup> يوسف صلاح الدين ويلحاج فتيحة، دراسة لواقع التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017، Revue des Reformes Economiques et Integration en Economie Mondiale ، العدد 14، 2020، ص 05.

<sup>2</sup> كمال بن دقفل، تحليل واقع ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، Revue des Reformes Economiques et Integration en Economie Mondiale ، العدد 14، 2020، ص 103.

<sup>3</sup> يوسف صلاح الدين ويلحاج فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 06.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

الشكل رقم (09): تطور مؤشر الاستهلاك للمجموعات الثمانية للفترة 1990 - 2019



المصدر: من اعداد الطالبتان بناء على الملحق رقم 01.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن انفاق العائلات الجزائرية موزع على ثماني (08) مجموعات وأن كل تغيير يطرأ على أسعار كل مجموعة من شأنه أن يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن ويمكن تتبع هذه التغيرات كالتالي:

- المجموعة الأولى أغذية و مشروبات غير كحولية: تميزت هذه المجموعة بعدة تغيرات بين ارتفاع وانخفاض حيث بلغ أقصى معدل تغير إلى 41,3% سنة 1994 بسبب ارتفاع الطلب عليها باعتبارها أهم السلع الاستهلاكية وحاجة المواطنين اليومية لها ونتيجة لتحرير أسعار السلع المدعمة ثم أخذت بالإنخفاض لتصل إلى مستويات دنيا بلغت -0,8% سنة 2000، وهي السنة التي سجل فيها أدنى معدل تضخم في الجزائر ما يدل على قوة تأثير هذه المجموعة على المستوى العام للأسعار حيث قدرت نسبة مساهمتها في تغير التضخم بـ 47,59% في المتوسط وبذلك تبقى المجموعة الأساسية المؤثرة على المستوى العام للأسعار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أسماء مخاليف، مرجع سبق ذكره، ص 165.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

وبقيت في مستويات مقبولة إلى غاية سنتي 2008 و 2009 حيث شهدت ارتفاعا محسوسا وصل إلى 7,5 و 8,2 على التوالي وهذا على الرغم من أن أسعار المواد الغذائية الأساسية في العالم ولدى أهم الشركاء التجاريين قد عرف انخفاضا وكانت الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية المستوردة في تراجع إلا أنها عرفت ارتفاعا في الجزائر بسبب الاحتكار و المضاربة التي ميزت السوق المحلية إلا أن مساهمتها في معدل التضخم بقيت في حدود المتوسط.

وقد عرف التضخم القوي الذي ظهر سنة 2012 بعد سنة من التراجع تزايدا حادا سجلت فيه السلع الغذائية التضخم الأقوى بـ 12,2% مقابل 4,2% في السنة السابقة، حيث أن مساهمة السلع الغذائية في متوسط التضخم السنوي وبعد ما تراجعت خلال ثلاث (03) سنوات أصبحت في تزايد قوي مرتفعة بـ 20 نقطة مئوية لتصل لـ 62,8% و هي مساهمة أكبر بكثير من وزن هذه الفئة من المواد ضمن المؤشر (42,8%).<sup>1</sup> إلا أنها عادت لتسجل أقوى تراجع بـ -9,0% لتصل إلى 3,2% بسبب التباطؤ في أسعار المنتجات الفلاحية واستعادت مساهمة المواد الغذائية في متوسط التضخم السنوي نسبة أكثر تطابقا مع وزنها في ميزانية الأسر 43,1%.<sup>2</sup>

عند مقارنة تطور مؤشرات بالمؤشر الإجمالي نلاحظ أنها كانت في نفس إتجاه تغيرات المؤشر الإجمالي فالسنوات التي عرفت معدل تضخم منخفض كان معدل تغير أسعار هذه المجموعة في أقل مستوى له،<sup>3</sup> فأقل معدلات التضخم خلال فترة الدراسة كانت خلال السنوات 2000، 2002، 2005 وخلال هذه السنوات كان معدل تغير أسعار المجموعة الأولى على التوالي -0,8، -0,6، -1,1 وهي أقل نسب تغير للمجموعة خلال الفترة المذكورة، وبنفس السياق خلال السنوات التي ارتفع فيها معدل التضخم تزامن ذلك مع نسب مرتفعة لأسعار المجموعة الأولى فأعلى معدلات التضخم كانت خلال 1994، 1995 في الفترة الأولى و 2009، 2012 إذ كان معدل تغير أسعار المجموعة الأولى على التوالي 41,3، 30,8، 8,2، 12,2.

و قد عرفت ارتفاعا طفيفا سنة 2015 إلا أن، هذه الزيادة لم تمثل السبب الرئيسي للتضخم أما سنة 2016 فأدى التباطؤ في تضخم أسعار المواد الغذائية إلى 3,4% أدى إلى انخفاض مساهمة المجموعة في التضخم بحوالي النصف في سنة واحدة 25,2% مقابل 46,7% في 2015.<sup>4</sup> ليعاود الإرتفاع سنة

<sup>1</sup> بنك الجزائر: التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 61.

<sup>2</sup> بنك الجزائر: التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 50.

<sup>3</sup> رايس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 84.

<sup>4</sup> بنك الجزائر: التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 42.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

2017 و يساهم في معدل التضخم بنسبة 41,7% ويرجع هذا الارتفاع إلى الارتفاع الذي عرفته أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، فيما شهدت تباطئا سنتي 2018 و 2019 لتصل عند -0,6 نتيجة للإنخفاض المتزامن في أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة إذ انخفضت أسعار الزيوت ومشتقات الحليب والسكر انخفاضا محسوسا إذ انخفضت الزيوت النباتية بعدد أدنى مستو لها خلال 12 سنة<sup>1</sup>، وبالرغم من الارتفاع الطفيف لأسعار الحبوب في الأسواق العالمية لم تؤثر في مؤشر المجموعة بسبب و تقلص فاتورة الواردات من الحبوب اللينة و الصلبة خلال سنة 2019.

- **المجموعة الثالثة (03) السكن:** بلغ أقصى معدل تغير لهذه المجموعة 35% سنة 1995 بسبب ارتفاع أسعار أشغال البناء والطلب على العمومية ومشاريع السكن بعدما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للسكن. لينخفض معدل التغير سنة 2002 إلى 1,0% وذلك عقب الإجراءات المتخذة في إطار برنامج التعديل الهيكلي وما تضمنه من تحرير الأسعار المفوترة للمؤسسات العمومية لبناء السكنات الإجتماعية والإجراءات التي تهدف إلى تخفيض كلفة السكن الاجتماعي لتبقى بين الارتفاع والانخفاض على نفس وتيرة معدل التضخم السنوي و قد كانت نسبة متوسط مساهمتها في تغير الأسعار خلال الفترة 1990 - 2014 قد بلغت 9,75%<sup>2</sup>، ثم انخفضت لتعرف أدنى مستوى لها سن 2018 بتغير قدره 0,9%.

- **باقي المجموعات :** عرفت هذه المجموعات تذبذبا واضحا؛ فخلال الفترة 1990-1996 عرفت أسعار هذه المجموعات ارتفاعا واضحا وذلك بسبب انصراف أفراد المجتمع تحت وطأة الفقر وقلة الموارد باتجاه المواد الاستهلاكية ذات الضرورة القصوى في حين عرفت تذبذبا واضحا من 1997 إلى 2011 بسبب ارتفاع الأجور و معاشات التقاعد غير المصحوب بارتفاع في الإنتاج و تزايد الإنفاق العام والاستهلاك غير المرتبط بجانب العرض بل بذوق المستهلك وتفضيلاته الشخصية ونمط حياته ومنطقته لتبقى على نفس التذبذب إلى غاية 2015 حيث ساهمت هذه المجموعات في ارتفاع التضخم بنسبة كبيرة فقفزت مجموعة الملابس والأحذية من 7,1% إلى 8,7% ومجموعتي الأثاث والصحة من 3,6% إلى 4,4% ومن 4,4% إلى 6,1% على التوالي، فعلى عكس السنوات السابقة حين مثل معدل الزيادة في أسعار المواد الغذائية المحرك الأساسي للتضخم فإن التضخم راجع في سنة 2015 لإنحراف المواد المعملية والتضخم في أسعار الخدمات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بنك الجزائر: التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ص 30.

<sup>2</sup> أسماء مخاليف، مرجع سبق ذكره ص 166.

<sup>3</sup> بنك الجزائر: التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ص 47.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

أما في سنة 2017 فقد عادت وتيرة الأسعار للتباطؤ بعد سنتين من التسارع و استمر تضخم أسعار مجموعات الملابس والأحذية النقل ومواد متنوعة بالإضافة إلى التغذية والمقدر ترجيحها بـ75% من المؤشر الكلي حيث ساهمت بواقع 86,7% من التضخم أما في سنة 2018 فتراجع مساهمة السلع المعملية بواقع 43,6% من التضخم الإجمالي كانت 20,7% منها تخص مجموعة الأحذية والملابس الذي انتقل من 8,9% إلى 5,5% في 2018 واستمر الاتجاه التنازلي في تضخم أسعار الخدمات ليعاود الإرتفاع في ديسمبر 2018 وبلغت مساهمة الخدمات في التضخم الإجمالي في 2018 20,1% بزيادة قدرها 8,4 نقطة مئوية في سنة واحدة وهذا نتيجة للزيادات المتزامنة في مساهمة مجموعات التعليم والثقافة والترفيه، النقل والاتصال التي بلغت معدلات أسعارها على التوالي 4,6% مقابل 2,9% في سنة 2017 و 5,5% مقابل 4,7% في 2017.<sup>1</sup> واستمر تباطؤ هذه المجموعات ماعدا مجموعة الملابس والأحذية ومجموعة التريبة اللتان عرفتا تزايد بـ 6,6% مقارنة بـ 5,5% سنة 2018 لمجموعة الملابس وعند 13,6% مقارنة بـ 4,6% سنة 2018 لمجموعة التريبة والثقافة.

وتجدر الإشارة إلى أن أسعار هذه المجموعات تتأثر بحجم عرضها على مستوى الاقتصاد الكلي والذي يعتمد بصورة شبه مطلقة على الواردات من السلع الأجنبية نظرا لعدم مرونة وضعف هيكلها الانتاجي مما يجعل أسعارها عرضة للتغير بشكل مستمر تبعا للتغيرات في الأسعار العالمية كما تتأثر أيضا بحجم الإنفاق العام سواء في المجال الاستثماري لزيادة عرضها في السوق الوطنية أو الاستهلاكي من خلال زيادة الأجر التي تعتبر أهم العوامل المحددة للإنفاق الاستهلاكي وكيفية تخصيصه حسب الحاجات الأساسية للأسر الجزائرية وتفضيلاتها الإستهلاكية.

من الملاحظ حسب معطيات الجدول أن بنك الجزائر يعتمد في حسابه للتضخم على مؤشر مدينة الجزائر الكبرى وليس على أساس المؤشر الوطني ما يجعل المعدل المصرح به من بنك الجزائر لا يعكس حقيقة وضعية أسعار الاستهلاك في الجزائر بسبب إهماله لاختلاف أنماط الاستهلاك لباقي مناطق الوطن والتي لا يمكن أن تتشابه نتيجة لإختلاف العادات والتقاليد والبيئة والمناخ والطبيعة الاستراتيجية وفرص العمل الموجودة في العاصمة مقارنة بمناطق الوطن ككل لاسيما الداخلية منها. فعلى الرغم من فاعلية مؤشر أسعار الاستهلاك في مراقبة الاتجاهات التضخمية إلا أنه مازال يعاني من عدة عيوب فضلا عن كون القاعدة المعتمدة في حساب المؤشر تتعلق بمدينة الجزائر ومن بين هذه النقائص نجد:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بنك الجزائر: التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، ص 34.

<sup>2</sup> كمال بن دقل، مرجع سبق ذكره، ص 105.



## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

- ✓ المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار كل السلع والخدمات الموجودة في الأسواق المحلية بل عينة فقط؛
- ✓ دراسة تغيرات الأسعار على مستوى بعض المناطق والأسواق مع اهمال مناطق وأسواق أخرى؛
- ✓ الاقتصار على الاختبار الدوري للأسعار في فترات زمنية طويلة نسبيا فإلى يومنا هذا يتم اعتبار سنة 2001 سنة أساس؛
- ✓ الاشكاليات المتعلقة بنوع السلع المختارة والتي تختلف من حيث المنشأ والجودة إلى جانب القوانين المتعلقة بها ففي السكن مثلا هناك اختلاف كبير في اسعار الوحدات السكنية تبعا لصيغة عقد الإستفادة؛
- ✓ يتولى الديوان الوطني للاحصاءات إعداد وحساب مؤشر أسعار الإستهلاك نظرا للامكانيات الكبيرة التي يتطلبها وهو هيئة حكومية ما يطرح اشكالية مدى مصداقية النتائج المقدمة في ظل غياب مؤسسات خاصة تقوم بمثل هذا العمل؛
- ✓ مؤشر سعر الاستهلاك هو خاص بدراسة تغيرات أسعار المستهلك وبالتالي هو لا يتضمن أسعار السلع الأخرى كأسعار الجملة وأسعار سلع المنتج أو أسعار السلع الوسيطة.

### المبحث الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال جائحة كورونا 2020-2021

تعرض العالم بأسره خلال سنتي 2020 و2021 إلى أخطر اجتياح وبائي عرفته البشرية في العصر الحديث ألا وهو فيروس كورونا التاجي والذي أدى انتشاره إلى خروج الحياة عن مسارها المألوف واتساع حالة عدم اليقين في المستقبل.

و في ظل هذا الخوف تحول هذا الإجتياح إلى أزمة صحية رمت بظلالها على الواقع الإجتماعي المعيشي والإقتصادي للدول حيث تركت تأثيرات كبيرة وعميقة على معظم اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، لكن هذه التأثيرات ستكون أكبر على الاقتصاديات النامية كالجزائر التي عانت على نحو حاد من التداعيات الإنسانية والاقتصادية للجائحة بالإضافة غلى التكاليف المالية الكبيرة المرتبطة بها وقد تزامنت هذه الأزمة مع استمرار انخفاض أسعار النفط التي ظلت مستمرة منذ سنة 2014 18 مارس 2020 و يعزى ذلك بشكا اساسي إلى اجراءات إغلاق واسع النطاق للحدود الدولية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سيد أعمار زهرة وبللعا أسماء، قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر الآثار والإجراءات، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 143.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

### المطلب الأول : ظهور فيروس كورونا وتأثيره على الأوضاع الاقتصادية عالميا

إن فيروس كورونا المستجد ادخل العالم في أزمة اقتصادية ومالية اعتبرت أشد وأعنف أزمة حدثت في تاريخ البشرية، حيث يظهر أن هذه الأزمة الصحية المستجدة ستفضي الى صدمات تلحق العرض والطلب والتي قد تدخل العالم في دائرة الركود العالمي .

#### أولا : تعريف فيروس كورونا (كوفيد 19)

إن فيروس كورونا هو فيروس حيواني المصدر ينتقل للإنسان عند المخالطة اللطيفة بالحيوانات المزرعية أو الحيوانات البرية المصابة بالفيروس، كما ينتقل عن التعامل مع فضلات الحيوانات، ورغم أن المصدر الحيواني هو المصدر الرئيسي الأكثر ترجيحاً لهذه الفاشية، يجب إجراء المزيد من الاستقصاءات لتحديد المصدر الدقيق للفيروس وطريقة سريانه، وتتص ارشادات منظمة الصحة العالمية للبلدان والأفراد على احتمالية انتشار المرض بسبب مخالطة الحيوانات وملامسة الأغذية الملوثة وانتقاله في شخص لآخر<sup>1</sup>.

لقد أدى ظهور جائحة كورونا كوفيد 19 في اواخر عام 2019 الذي اختلفت الروايات والتصريحات حول المكان الذي خرج منه، فالبعض يرجعه إلى أوهان الصينية وبالضبط في سوق المأكولات البحرية وهذا ما تحفظت عنه الصين خلال تصريح كبير المستشارين الصينيين شوننغستاين في 27 فبراير 2020 لرغم من ظهوره في الصين إلا أن هذا لا يعني أن أصل المنشأ الفيروس هو الصين "،بينما متحدث باسم وزير الخارجية الصين وجه اتهامه للولايات المتحدة الأمريكية من خلال جيشها الذي جلبه إلى مدينة ووهان، وكان الرد الأمريكي من الرئيس ترامب الذي وصف الفيروس بالصيني، وجاءت التهم متبادلة بين دولتين بحكم تنافسهما في كثير من الأصعدة في النظام الدولي<sup>2</sup>.

#### ثانيا: انعكاسات فيروس كورونا على الأوضاع الاقتصادية عالميا

حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الأونكتاد )، ستتسبب أزمة فيروس كورونا في حدوث ركود في بعض الدول وستؤدي إلى انخفاض النمو السنوي العالمي هذا العام إلى أقل من 2.5%، مما قد يؤدي إلى حدوث عجز في الدخل العالمي بقيمة 2 ترليون دولار، وتكون أكثر الدول تضررا هي الدول

<sup>1</sup> موقع منظمة الصحة العالمية، تاريخ الزيارة 2022/04/30، عبر الموقع الالكتروني:

<https://www.unicef.org/media/65871/file>

<sup>2</sup> زكريا وهبي، متلازمة الأوبئة والاقتصاد في ظل جائحة كورونا كوفيد 19، مجلة مدارات سياسية، المجلد 03، العدد 03، عدد خاص، جويلية 2020، ص48.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

المصدرة للنفط وغيرها من الدول المصدرة للسلع، هذه الدول ستخسر أكثر من 1% من نموها، إضافة إلى تلك التي تربطها علاقات اقتصادية قوية مع الدول التي ستتأثر قبل غيرها بالصدمة الاقتصادية، وستشهد دول مثل كندا والمكسيك وأميركا الوسطى ودول مثل شرق وجنوب آسيا والاتحاد الأوروبي تباطؤا في النمو بين 0.7% و 0.9%، كما أن من تربطها علاقات مالية قوية مع الصين ربما ستكون الأقل قدرة على التعافي من تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد<sup>1</sup>.

فيما يتعلق بتأثير الجائحة على نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي فتتراوح التوقعات لعام 2020 بين 8.8 في المائة و 1 في المائة ومن بين هذه التوقعات، يعد صندوق النقد الدولي النقطة المرجعية الرئيسية لتقييم الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا. وبناء عليه، سينكمش النمو العالمي بنسبة - 4.2 في المائة، بفارق 7 نقاط مئوية مقارنة بالتوقعات المنشورة قبل اندلاع الأزمة<sup>2</sup>.

أما فيما يتعلق بأسعار صرف العملات، فأدت حالة عدم اليقين والتخوف من المستقبل إلى زعزعة الثقة بالعملات بشكل عام وعملات الأسواق الناشئة بشكل خاص حيث انخفضت قيمتها السوقية أمام العملات الصعبة.

وفيما يخص انخفاض أسعار النفط فقد انخفضت إلى مستويات غير مسبوقه بعد تراجع الطلب العالمي لنحو الثلث وهبطت أسعار عقود النفط الأمريكية المقرر تسليمها في مايو 2020 إلى أدنى مستوى لها في التاريخ، متجاوزة الصفر، بسبب فائض المعروض النفطي، نتيجة لقلّة الاستهلاك؛ فقد توقفت حركة النقل داخليا وخارجيا في كثير من الدول

ذكرت دراسة لتقييم آثار هبوط أسعار النفط أن تسع دول من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط قد تشهد انخفاضا في أرباح المنتجات الهيدروكربونية بما مجموعه 192 مليار دولار<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> كرامة مروة، رحال فاطمة، خبيزة أنفال حدة، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي تأثير فيروس كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري نموذجا، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 02، جوان 2020، ص 317

<sup>2</sup> غيث طلال فايز المجالي، التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا المستجد على النظام السياسي والاقتصادي الدولي، دفاثر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 01، 2021، ص 10.

<sup>3</sup> أحمد فايز الهرش، أزمة الإغلاق الكبير الأثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد 19، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 2، العدد 2، خاص (2020)، ص ص 121-122.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

### ثالثا: انعكاسات فيروس كورونا على الأوضاع الاقتصادية الجزائرية

الجزائر على غرار الدول التي لها علاقات كبيرة مع الصين، ستتأثر بفيروس كورونا المستجد في المدى القصير والمتوسط خاصة وان الصين هي الممون الأكبر للجزائر بالسلع، فتوقف النشاط الاقتصادي والمؤسسات الانتاجية في الصين أدى إلى نقص في الطلب على المنتجات البترولية وتراجع الصادرات الصينية للجزائر في ظل توقف الطيران والشحن والنقل البحري الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية. ادى فيروس كورونا إلى خفض الإنفاق العام بنسبة 30 %، وتقليص الاستثمار في مجال الطاقة إلى النصف لهذا العام ليصل إلى 7 مليارات دولار<sup>1</sup>.

قد شهد الاقتصاد الجزائري تراجع في معدل نموه مسجلا 0.2% في جانفي 2020 مقابل 1.3% في نفسه الفترة من سنة 2019 وهذا راجع لتدني أسعار البترول كنتيجة لنقص الطلب العالمي على هذه المادة الاستراتيجية. كما شهدت كذلك السوق الجزائرية حالة ركود تام وذلك ناتج عن تقلص النشاط التجاري<sup>2</sup>. حيث أن قرار السلطات الجزائرية بتعليق الرحلات الجوية والبحرية للحد من انتشار الوباء قد أثر بشكل كبير على الحركة الاقتصادية من وإلى الجزائر حيث تراجعت قيمة الواردات من 41,93 مليار دولار نهاية سنة 2019 إلى 25,66 مليار دولار عند سبتمبر 2020 بنسبة تراجع تقدر بـ 38,8% أما الصادرات فقد عرفت تراجعا محسوسا هي الأخرى قدر بـ 49,1% حيث انتقلت من 35,82% مليار دولار عند نهاية سنة 2019 إلى 18,22 مليار دولار في سبتمبر 2020 وتبعاً لذلك اتسع العجز في الميزان التجاري سنة 2020 إلى غاية شهر سبتمبر بنسبة 21,6% ليصبح 7,43 مليار دولار بعدما كان 6,11 مليار دولار نهاية سنة 2019.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: تداعيات الجائحة على ارتفاع الأسعار عالميا

تراجع معدل التضخم في عام 2019 ليصل إلى حوالي 5.0% مقارنة بنحو 9.4% محققا في عام 2018، وقد تتأثر معدلات التضخم قليلا في عام 2020 بالتداعيات على مستوى العرض والطلب، وبنخفاض الأسعار العالمية للنفط فيما يتوقع ارتفاعها في عام 2021 في ظل التعافي المتوقع للطلب

<sup>1</sup> كرامة مروة، رجال فاطمة، خبيزة أنفال حدة، مرجع سبق ذكره، ص ص325-326.

<sup>2</sup> رفيقة صباغ، جائحة كورونا المستجد وأثارها على الاقتصاد العالمي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية، المجلد 19، العدد 04، 2020، ص168.

<sup>3</sup> عتروس سيف الدين، أثر جائحة كوفيد 19 على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، 2021، ص395.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

العالمي والمحلي والأسعار العالمية للنفط<sup>1</sup>. كما تشير التوقعات إلى أن التطورات الراهنة ستؤدي إلى ارتفاع التضخم العالمي بما يتراوح بين 2.5 و3 نقطة مئوية إضافية في عام 2022 ونحو نقطتين مؤبقتين في عام 2023. من جانب آخر، تتوقع وحدة الاستخبارات الاقتصادية (الايكولوميسيت) ارتفاع معدل التضخم العالمية كنتيجة للتطورات الراهنة إلى ما يفوق 6 في المائة في عام 2022. فقد رفع بنك جي بي مورجان عن توقعاتها بمعدل التضخم العالمية بنحو 0.9 نقطة مئوية في عام 2022 مع بقاء التضخم السنوي فوق 6 في المائة في النصف الأول من عام 2012.

حيث ظهر فيروس كورونا في وقت تحتل فيه الصين مكانة كبيرة في الاقتصاد العالمي و تحوز جزءا كبيرا من حجم التجارة الدولية وما لبث أن انتشر إلى الاقتصادات الأكثر مساهمة وتأثيرا في نمو الاقتصاد العالمي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والاتحاد الأوروبي الذين تبلغ مساهمتهم المجتمعة أكثر من 60% من إجمالي التصنيع العالمي وحوالي 50% من الصادرات المصنعة حول العالم وبالتالي فإن كل صدمة تؤثر على هذه الدول ستعكس تداعياتها على سلاسل العرض في باقي دول العالم بما في ذلك تلك التي لا تعاني من عدد اصابات كبيرة.

- انخفضت أسعار البترول إلى مستويات غير مسبوقه بعد تراجع الطلب العالمي عليه إذ تراجعت أسعار سلة أوبك في الربع الأول من سنة 2020 إلى 51,5 دولار للبرميل بانخفاض 11,6 دولار مقارنة مع نفس الفترة سنة 2019<sup>2</sup> ويواصل إنخفاضه ليصل سعر السلة إلى 26,7 دولار للبرميل في الربع الثاني من سنة 2020 ثم أخذت الأسعار في التحسن لتصل إلى 44,0 دولار للبترول في الربع الرابع بمعدل سنوي يقدر بـ 41,4 دولار للبرميل سنة 2020 مقارنة بمعدل سنوي لسنة 2019 يقدر بـ 64,0 دولار للبرميل.<sup>3</sup> أما سنة 2021 فبالرغم من الجائحة فمع تخفيف القيود المفروضة على المصانع و عودة الأمور تدريجيا فقد تحسن الطلب تدريجيا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار حيث وصل في الربع الأول والثاني والثالث من سنة 2021 إلى 60,0 و 67,3 و 72,6 دولار للبرميل على التوالي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> نصر الدين توات، أثر جائحة كورونا (كوفيد 19) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 4، العدد 1، 2021، ص 90.

<sup>2</sup> منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية، يناير 2020، ص 41.

<sup>3</sup> منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الإحصائي السنوي 2020، ص 112.

<sup>4</sup> منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الإحصائي السنوي 2021، ص 61.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

- في حين أن أسعار المعادن كالذهب والفضة قد شهدت ارتفاعا إلى مستويات غير مسبوقه فقد أثرت حالة عدم اليقين السائدة في خوف الأفراد من انهيار قيمة العملات مع امتداد الأزمة وتعاظمها ومع رغبة الأفراد في الاحتفاظ بمدخراتهم أدى ذلك لزيادة الطلب على الذهب كمخزن نسبي للقيمة وملاذ آمن عند الأزمات بعكس العملات الورقية التمس سرعان ما تتأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية والاضطرابات التي تمر بها المجتمعات حيث قام المستثمرون حول العالم بالتحوط بشراء المزيد من الأصول الذهبية مع تفشي فيروس كورونا والاقبال على المخاطرة وقد وصل سعر الذهب في منتصف أبريل 2020 إلى أعلى مستوياته في 7 سنوات.<sup>1</sup> ومن المتوقع أن تواصل أسعار المعادن الثمينة ارتفاعها بنسبة 6% خلال عام 2021.<sup>2</sup>

- وفيما يخص المستلزمات والأدوات الطبية فمع زيادة عدد الإصابات بفيروس كورونا والارتفاع المتسارع بعدد الوفيات وزيادة معدلات استخدام الأجهزة والأدوات الطبية واستهلاك المستلزمات والأدوية حدث نقص كبير بها وعجز الانتاج المحلي عن تأمين حاجة الأسواق الداخلية من كمادات طبية وقفازات ومطهرات ومعقمات وحتى أجهزة التنفس، ومع رغبة الدول في إنشاء مشاف جديدة أو ميدانية أدى كل ذلك إلى طلب متزايد على المستلزمات الطبية الأمر الذي أفضى إلى عدم قدرة العرض على مواكبة الطلب على هذه المستلزمات فتسبب بالنقص ما أدى إلى قيام أغلب الدول بفرض قيود على المستلزمات الطبية من تحديد الأسعار ومنع التصدير وتحديد كميات التوريد حيث تنافسا الدول الغربية على شراء صفقات الكمادات وأدوات طبية أخرى من شركات خاصة وأعلنت دول أخرى عن تسخير أجهزتها الأمنية للحصول على المستلزمات الطبية مثل عينات الفحص وغيرها من الأسواق العالمية، بل ووصل الحال لتهديدات من زعماء دول في حال لم يحصلوا على حاجتهم من السوق.

- وقد صاحب الطلب الكبير على المستلزمات الطبية طلبا كبيرا على السلع الإستراتيجية الغذائية حيث أدت حالة الخوف من المجهول بسبب تضاعف الحالات إلى قيام المستهلكين بتخزين سلع أساسية كالسكر والأرز والطحين خشية نفاذها من السوق كما أن إعلان الدول عن الحظر المتواصل ساهم في لجوء الناس إلى سياسة التخزين وقد قامت بعض الدول بمنع تصدير السلع أو اشتراط الحصول على موافقات من الجهات المختصة قبل تصدير بعض المواد الغذائية باعتبارها جزءا من الأمن الغذائي.

<sup>1</sup> أحمد فايز الهرش، مرجع سبق ذكره ، ص 122.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الإقتصاد العربي الإصدار الثالث عشر، أبريل 2021، ص 8.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

فقد قال تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو أن جائحة كوفيد 19 ستتسبب في ركود اقتصادي وشيك ودعت الدول إلى البدء في اتخاذ إجراءات لتخفيف تأثيرات الجائحة الطويلة الأمد على الجوع وانعدام الأمن الغذائي كما حذرت من أن النتيجة الفعلية يمكن أن تكون أسوأ إذا ما تفاقم الوضع. فبالرغم من ارتفاع أسعار المواد الغذائية مع بداية 2020 إلا أنها عاودت الانخفاض في شهر مارس بسبب تباطؤ الطلب مع تفاقم الأزمة الصحية. إلا أن الأسعار ما لبثت أن 2020 قالت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة فاو أن أول ارتفاع لأسعار الغذاء العالمية قد سجل في جوان 2020 حيث بلغ متوسط مؤشر فاو لأسعار الغذاء الذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة من الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم و السكر 93,2 نقطة بارتفاع يقدر بـ 2,4% مقارنة مع شهر مارس ليصل في شهر أوت 2020 إلى 96,1 نقطة.<sup>1</sup> وواصلت أسعار السلع الغذائية العالمية ارتفاعها حيث ارتفعت بنسبة 32,9% شهر أوت 2021 مقارنة بنفس الشهر من سنة 2020.<sup>2</sup>

- أما فيما يخص أسعار الفائدة فقد غلبت الاتجاهات التوسعية على موقف السياسة النقدية في الاقتصاديات المتقدمة خلال عام 2020 بغرض تقديم الدعم اللازم لمستويات السيولة ودعم الإئتمان الموجه للقطاع الخاص وبناء عليه تم خفض أسعار الفائدة لمستويات تاريخية فيما سجلت مستويات سالبة أو صفرية في بعض الدول كما تم تبني برامج التيسير الكمي على نطاق واسع في الاقتصاديات المتقدمة ليتسع نطاق انتشارها ويشمل بعض الدول النامية والأسواق الصاعدة حيث حافظ مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي على سعر الفائدة عند مستويات تراوحت بين 0 إلى 0,25% خلال عام 2020 بهدف الإبقاء على سياسة نقدية توسعية للتخفيف من التداعيات الحادة للوباء. ومن جهته واصل البنك المركزي الأوروبي خلال عام 2020 اللجوء إلى تدابير السياسة النقدية التحفيزية ليبقي على سعر الفائدة الرسمية عند مستوى الصفر مع قيامه بتعزيز برنامج شراء طوارئ الجائحة كما تعهد بتأجيل موعد انتهاء إجراءات التيسير الكمي من منتصف عام 2021 إلى نهاية مارس 2022 على الأقل.<sup>3</sup>

- و بالنسبة لأسعار العملات فقد أدت حالة عدم اليقين إلى زعزعت الثقة بعملات الأسواق الناشئة بشكل خاص حيث انخفضت قيمتها السوقية أمام العملات الصعبة واضطرت السلطات النقدية لدعم عملتها

<sup>1</sup> فاو أسعار الغذاء العالمية ترتفع لأول مرة في 2020، مقال منشور بتاريخ 2020/07/02 على موقع الجزيرة الإخبارية، [www.aljazeera.net/ebusiness](http://www.aljazeera.net/ebusiness) ، تاريخ الإطلاع 2022/05/01.

<sup>2</sup> دون عنوان، مقال منشور بتاريخ 2021/09/27 على موقع قناة CNN بالعربية، [www.arabic.cnn.com/business](http://www.arabic.cnn.com/business) ، تاريخ الإطلاع 2022/05/01.

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الإقتصاد العربي الإصدار الثالث عشر، أبريل 2021، ص 8.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

المحلية عن طريق سحب جزء من الرصيد النقدي الإحتياطي من العملات الصعبة والذهب لدى البنك المركزي مما أدى إلى تذبذب في سعر صرفها، فقد أدى قيام البنك المركزي بتوفير السيولة النقدية للأسواق ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى انخفاض الاحتياطيات النقدية من العملات الصعبة وهو ما أثر على سعر الصرف.<sup>1</sup> أما فيما يخص قيمة الدولار فقد شهد تراجعاً مقابل اليورو والين الياباني بنسبة 3,29 % و 2,97 % على التوالي سنة 2020 فيما ارتفعت قيمة الدولار مقابل الجنيه الاسترليني بنسبة 3,4 % خلال نفس الفترة.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: التضخم في الجزائر خلال فترة جائحة كورونا

إن أول ظهور لفيروس كورونا في مدينة ووهان الصينية في شهر ديسمبر 2019 وقد عرفته منظمة الصحة الدولية على أنه من فصيلة الفيروسات التاجية التي قد تسبب المرض للإنسان والحيوان، ويسبب عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية وتتمثل أعراضه في الحمى والارهاق والسعال الجاف وقد يعاني البعض من الآلام و الأوجاع أو احتقان الأنف أو الرشح أو ألم الحلق أو الاسهال.<sup>3</sup> وقد قامت منظمة الصحة العالمية باعلان كوفيد19 كوباء عالمي في 11 مارس 2020 في ظل الارتفاع الكبير في عدد الاصابات في العديد من بلدان العالم.

### أولاً: فيروس كورونا في الجزائر والاجراءات المتخذة

أعلنت الجزائر عن تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا لرجل إيطالي وصل إلى البلاد يوم 17 فيفري بحسب ما أفاد به التلفزيون الرسمي في نشرة الثامنة المسائية وقال التلفزيون نقلاً عن وزير الصحة أن الرعاية الإيطالية يخضع للحجر الصحي.<sup>4</sup> بمنطقة حاسي مسعود وقد قامت بترحيله على متن

<sup>1</sup> أحمد فايز الهرش، مرجع سبق ذكره، ص 123.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الإقتصاد العربي الإصدار الثالث عشر، أبريل 2021، ص 9.

<sup>3</sup> فيروس كورونا المستجد covid19، مقال منشور على موقع الأونروا بتاريخ 2020/04/14، [www.unrwa.org/covid\\_19](http://www.unrwa.org/covid_19) ، تاريخ الإطلاع 2021/12/06.

<sup>4</sup> وكالة الأنباء الفرنسية فرونس 24، [www.france24.com/ar](http://www.france24.com/ar) ، تاريخ النشر 2020/02/25 الساعة 20:52 ، تاريخ الإطلاع 2022/04/03.



## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

طائرة ايطالية في 28 فيفري من مطار حاسي مسعود الدولي في رحلة خاصة.<sup>1</sup> ومن ثم تسارعت الأحداث و تم اكتشاف العديد من الإصابات فلجأت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الإحترازية في كل المجالات بداية بغلق الجامعات والمدارس انطلاقا من تاريخ 12 مارس 2020 عن طريق تقديم العطلة الربيعية إلى تقييد ممارسة الأنشطة التجارية وتعليق ممارسة نشاطات أخرى إبتداء من 22 مارس 2020 مثل غلق محلات بيع المشروبات والمطاعم وتعليق ممارسة الأنشطة التجارية بالتجزئة باستثناء الأنشطة التي تمون السكان بالمواد الأساسية وتعليق عمل الفنادق وخطوط الطيران وقد إنخض الإنتاج الصناعي والاستهلاكي بنسبة كبيرة بسبب اعتماده بشكل كبير على الواردات الصينية التي انخفضت بسبب الجائحة ما أدى إلى زيادة العجز التجاري إلى 18,2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020.<sup>2</sup>

كما أعلن بنك الجزائر عن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إحتواء تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد أبرزها تخفيض متطلبات الإحتياطي إلى 8% وتخفيض المعدل التوجيهي لبنك الجزائر لتنتيته عند 3,25% ابتداء من 15 مارس<sup>3</sup>، ليتمهما بإجراءات تخفيفية أخرى إلى غاية 30 سبتمبر تتمثل أساسا في تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى 60% ومنح البنوك إمكانية إعادة جدولة ديون عملائها التي تأثرت حسب تقديرها بالظروف التي سببها الوباء ودون تأثير على الترتيب وتوفير هذه المستحقات.<sup>4</sup> ولم تقتصر الإجراءات التخفيفية في الجانب النقدي على هذه الإجراءات بل حرص بنك الجزائر على مواكبة التبعات السلبية لتفاقم الوضعية الوبائية حيث:

- ✓ اجتماع لجنة عمليات السياسة النقدية 29 أبريل 2020 فتم تخفيض المعدل التوجيهي إلى 3% بدلا من 3,25% وتخفيض معدل الإحتياطيات الإلجبارية من 8% إلى 6%؛
- ✓ بيان صحفي بتاريخ 14 أكتوبر 2020 جاء فيه تمديد التدابير الإستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الإحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية إلى غاية 31 ديسمبر 2020 ؛
- ✓ بيان صحفي بتاريخ 01 أبريل 2021 تمديد الإجراءات الإستثنائية للمرة الثالثة إلى غاية 30 جوان 2021 ؛

<sup>1</sup> وكالة الأنباء الجزائرية [www.aps.dz/ar/sante-science](http://www.aps.dz/ar/sante-science) ، تاريخ النشر 2020/02/29 الساعة 12:46، تاريخ الاطلاع 2022/04/03.

<sup>2</sup> سيد أمر زهرة وبللعا أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 145.

<sup>3</sup> بنك الجزائر، لجنة عمليات السياسة النقدية، بيان صحفي بتاريخ 2020/03/15، ص 01

<sup>4</sup> بنك الجزائر، كلمة محافظ بنك الجزائر في الإجتماع المشترك لصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، 2020/04/26 ، ص 03.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

✓ بيان صحفي بتاريخ 30 سبتمبر 2021 لتمديد الإجراءات الإستثنائية إلى غاية 31 ديسمبر 2021.

ثانيا: **تأثر معدل التضخم بالجائحة:** إن الإجراءات التي اتخذتها الجزائر وجميع دول العالم أثرت بشكل كبير على حركة التجارة الدولية وبالتالي على المستوى العام للأسعار؛ حيث أثرت الجائحة على مستويات العرض والطلب من السلع والخدمات في اتجاهات ذات أثر متباين على معدلات التضخم من ناحية نتج عن انتشار الفيروس عدم الانتظام في سلاسل الإمداد لبعض السلع والخدمات مما أدى إلى ارتفاع أسعارها فيما أدى تراجع مستويات الدخل وفقدان الوظائف إلى إنكماش الطلب الكلي وهو ما عمل على امتصاص جانب من الضغوط التضخمية إضافة إلى تأثير التقلبات التي شهدتها أسعار النفط من انخفاض كبير في 2020 إلى تحسن ملموس سنة 2021.<sup>1</sup>

كما أن المستوى العام للأسعار من المتوقع أن يتأثر بالتحديات التي يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية كنتيجة لتراجع المتحصلات من النقد الأجنبي<sup>2</sup>، الأمر الذي سيأثر بشكل كبير على معدلات التضخم.

جدول رقم (06) : تطور معدلات التضخم للفترة جانفي 2020 - سبتمبر 2021

الوحدة: %

| الشهر         | جانفي 2020 | فيفري 2020  | مارس 2020   | أفريل 2020  | ماي 2020    | جوان 2020  | جويلية 2020 |
|---------------|------------|-------------|-------------|-------------|-------------|------------|-------------|
| معدل التضخم % | 1,92       | 1,82        | 2,13        | 2,4         | 2,39        | 2,84       | 2,43        |
| الشهر         | أوت 2020   | سبتمبر 2020 | أكتوبر 2020 | نوفمبر 2020 | ديسمبر 2020 | جانفي 2021 | فيفري 2021  |
| معدل التضخم % | 1,48       | 1,39        | 3,2         | 3,43        | 2,35        | 4,23       | 5,59        |
| الشهر         | مارس 2021  | أفريل 2021  | ماي 2021    | جوان 2021   | جويلية 2021 | أوت 2021   | سبتمبر 2021 |
| معدل التضخم % | 5,87       | 7,18        | 6,03        | 5,37        | 7,29        | 8,69       | 9,62        |

المصدر: من اعداد الطالبتان بالإعتماد على:

- بنك الجزائر: النشرات الثلاثية الإحصائية قم 54 جوان 2021 و 56 ديسمبر 2021.

نلاحظ أنه قبل وصول الجائحة إلى الجزائر كان معدل التضخم لشهري جانفي وفيفري على التوالي مقاربا لشهر ديسمبر 2019 ومع بداية الجائحة في مارس 2020 و عزل مدينة البليدة في 23 مارس ليستمر

<sup>1</sup> تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث عشر، أفريل 2021، صندوق النقد العربي، ص31.

<sup>2</sup> تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الرابع عشر، جويلية 2021، صندوق النقد العربي، ص34.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

في الارتفاع ليبلغ 2,4% شهر أبريل 2020 تزامنا مع تزايد عدد الإصابات و الإنطلاقة الفعلية للموجة الأولى للوباء حيث بلغ عدد الحالات المؤكدة إلى غاية 03 أبريل 1171 حالة و 105 حالة وفاة<sup>1</sup>، واصل الارتفاع الطفيف عند 2,84% شهر جوان 2020 ؛ إن هذا الإستقرار النسبي في معدلات التضخم للسداسي الأول من سنة 2020 على الرغم من تفشي الجائحة و تهافت المواطنين بدواعي الهلع إلى تكديس السلع الأساسية خصوصا من مواد الحليب والسمنيد والزيت والسكر يرجع بشكل أساسي إلى إستقرار أسعار المواد الغذائية المدعمة ووجود مخزون من هذه المواد يكفي إلى غاية الثلاثي الأول لسنة 2021<sup>2</sup> و إصدار وزارة التجارة لإجراءات المنع الفوري لعمليات بيع السمنيد المباشر للمواطنين<sup>3</sup>، إضافة إلى استقرار أسعار المواد الغذائية غير المدعمة واسعة الإستهلاك بسبب توفر المعروض من هذه المواد داخل الأسواق الجزائرية<sup>4</sup>. فيما يرجع الارتفاع الطفيف جدا إلى ارتفاع مؤشر الإستهلاك خارج المواد الغذائية.

وواصل معدل التضخم تراجع له ليصل إلى 1,39% شهر سبتمبر 2020 بسبب تخفيف القيود على بعض النشاطات؛ و مع إعلان دخول الجزائر في الموجة الثانية للوباء في 05 نوفمبر 2020 عرف معدل التضخم قفزة إلى 3,43% شهر نوفمبر و 3,52% شهر ديسمبر حيث وصل عدد الإصابات إلى 1133 إصابة و 15 حالة وفاة بتاريخ 24 نوفمبر<sup>5</sup>، وواصل ارتفاعه المتذبذب ومع بداية الموجة الثالثة التي بدأت في 25 جويلية و امتدت إلى نهاية شهر سبتمبر حيث شهد قفزة كبيرة إلى 9,62% شهر سبتمبر 2021 وهو أعلى مستوى يصل إليه التضخم في العشرين سنة الأخيرة وترجع هذه الزيادات إرتفاع أسعار الإستهلاك بالإضافة إلى تحسن أسعار البترول وتعافيتها تدريجيا فوق 30 دولار وهو السعر المحدد في قانون المالية حيث تؤدي الزيادة في أسعار البترول إلى الزيادة في الإيرادات العامة ومن ثم الزيادة في الإنفاق العام والنتيجة زيادة معدل التضخم<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> وكالة الأنباء الجزائرية، البيان الصحفي للجنة رصد ومتابعة فيروس كورونا، [www.aps.dz/ar/sante-science](http://www.aps.dz/ar/sante-science)، تاريخ النشر 2020/04/03 الساعة 17:34، تاريخ الإطلاع 2022/04/02.

<sup>2</sup> تصريحات وزير التجارة كمال رزيق لقناة النهار بتاريخ 2020/04/02، [www.youtube.com/ennahar](http://www.youtube.com/ennahar)، تاريخ النشر 2020/04/02، تاريخ الاطلاع 2022/04/03.

<sup>3</sup> وكالة الأنباء الجزائرية، [www.aps.dz/ar/region](http://www.aps.dz/ar/region)، تاريخ النشر 2020/04/07 على الساعة 16:40، تاريخ الإطلاع 2022/04/02.

<sup>4</sup> سفيان خلوفي و كمال شريط، أثر جائحة فيروس كوفيد 19 على أسعار المواد الغذائية غير المدعمة في الجزائر خلال النصف الأول من سنة 2020، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 02، 2021، ص 96.

<sup>5</sup> وكالة الأنباء الجزائرية، [www.aps.dz/ar/sante-science](http://www.aps.dz/ar/sante-science)، تاريخ النشر 2020/11/24 الساعة 17:23، تاريخ الإطلاع 2022/04/02.

<sup>6</sup> سليم مجلخ وليد بشيشي، دراسة تحليلية قياسية لمحددات التضخم في الجزائر للفترة 1970-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 03، 2021، ص 18.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

وقد كان من الواضح أن حالة عدم اليقين السائدة في الأسواق العالمية بسبب فيروس كورونا ستلقي بظلالها على الأسعار العالمية، فالدول التي تستورد أغلب حاجياتها بسبب عدم وجود هيكل إنتاجي يواجه الطلب المحلي ستتأثر بصورة حادة بهذا الإرتفاع و ستواجه هذه الدول نوعين من المخاطر مخاطر كمية جراء تراجع المعروض السلعي في الأسواق العالمية ومخاطر سعرية نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات وفاتورة الدعم الحكومي للمواد الغذائية سواء عن طريق منع أسعارها من الارتفاع في الأسواق المحلية أو عدم الدخول للمحافظة على القدرة الشرائية.<sup>1</sup> وعبى ضوء التحديات التي تواجه الجزائر في تنظيم الأسواق الداخلية ومكافحة المضاربة والتأثيرات الناتجة عن تذبذب التموين نجد أن مؤشرات أسعار الإستهلاك قد تغيرت كالتالي:

و فيما يلي مؤشر أسعار الإستهلاك من الفترة جانفي 2020 - سبتمبر 2021

جدول رقم (07) : تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الفترة جانفي 2020 - سبتمبر 2021

الوحدة: %

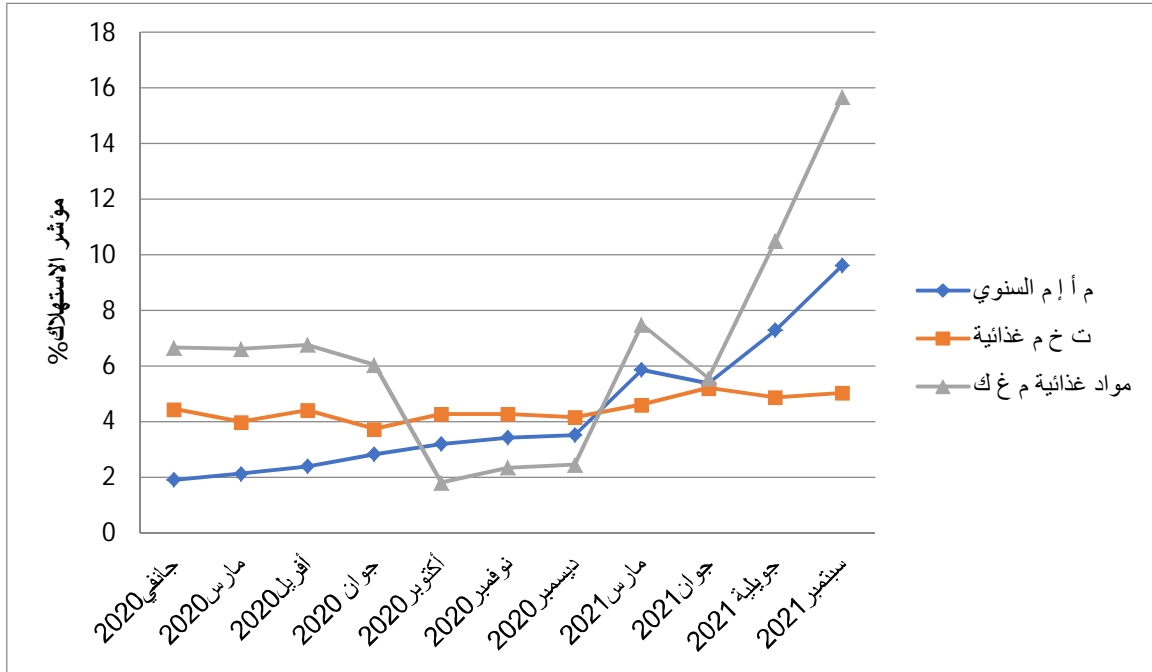
| التغيرات خارج المواد الغذائية | المؤشر بالمتوسط السنوي | المجموعة 8 | المجموعة 7 | المجموعة 6 | المجموعة 5 | المجموعة 4 | المجموعة 3 | المجموعة 2 | المجموعة 1 | الفترة      |
|-------------------------------|------------------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|-------------|
| 4,45                          | 1,92                   | 1,18-      | 6,76       | 1,88       | 4,86       | 3,15       | 1,98       | 10,98      | 6,66       | جانفي 2020  |
| 4,0                           | 2,13                   | 0,78-      | 6,42       | 1,81       | 4,83       | 3,75       | 2,16       | 11,06      | 6,62       | مارس 2020   |
| 4,42                          | 2,4                    | 0,09-      | 6,42       | 1,81       | 3,99       | 3,75       | 2,16       | 10,14      | 6,77       | أفريل 2020  |
| 3,74                          | 2,84                   | 1,71       | 5,43       | 1,01       | 3,98       | 3,57       | 3,12       | 1,21       | 6,04       | جوان 2020   |
| 4,28                          | 3,2                    | 7,55       | 0,39       | 3,70       | 4,60       | 3,57       | 1,05       | 5,58       | 1,81       | أكتوبر 2020 |
| 4,28                          | 3,43                   | 9,10       | 0,39       | 2,74       | 4,19       | 3,59       | 1,05       | 5,47       | 2,35       | نوفمبر 2020 |
| 4,17                          | 3,52                   | 9,09       | 0,39       | 2,72       | 4,18       | 3,65       | 1,33       | 5,54       | 2,46       | ديسمبر 2020 |
| 4,62                          | 5,87                   | 9,95       | 3,49       | 2,48       | 4,01       | 3,69       | 1,11       | 5,60       | 7,49       | مارس 2021   |
| 5,22                          | 5,37                   | 11,33      | 9,76       | 1,66       | 4,67       | 4,44       | 1,49       | 5,41       | 5,56       | جوان 2021   |
| 4,88                          | 7,29                   | 9,85       | 9,76       | 1,47       | 4,67       | 4,43       | 1,49       | 5,40       | 10,50      | جويلية 2021 |
| 5,04                          | 9,62                   | 10,57      | 10,54      | 0,68       | 4,86       | 6,0        | 1,83       | 5,44       | 15,68      | سبتمبر 2021 |

المصدر : من اعداد الطالبتان بالإعتماد على النشرة الثلاثية الإحصائية رقم 56 ديسمبر 2021.

<sup>1</sup> سفيان خلوفي وكمال شريط، مرجع سبق ذكره، ص 92.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

الشكل رقم (10) تغيرات مؤشر أسعار الاستهلاك للفترة جانفي 2020-سبتمبر 2021



المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على الجدول رقم: 07.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن:

- عرف مؤشر أسعار الإستهلاك للمجموعة الأولى استقرارا ملحوظا في السداسي الأول لسنة 2020 و لم تتأثر أسعارها بالجائحة نظرا للمخزون الإستراتيجي الذي وفرته الدولة وكذا على إعتبار أن أغلب المواد الغذائية واسعة الإستهلاك تنتج محليا من عجائن وغيرها وأن الارتفاع لم يمس إلا الفواكه الطازجة على غرار الموز الذي تأثر بسعره بتعطل الإمدادات والتفاح المحلي الذي لم يكفي الإنتاج المحلي منه تغطية الطلب عليه. و بقي مستوى الأسعار للمجموعة على نفس الوتيرة إلى أن بدأ في التراجع ويصل إلى 2,46% شهر ديسمبر 2020 ليظهر أن السبب الرئيسي للتضخم لهذه الفترة لا يرجع إلى الزيادة في أسعار المواد الغذائية ولكن بسبب التغيرات التي مست مؤشر أسعار الإستهلاك خارج المواد الغذائية الذي وصل عند 4,17% في ديسمبر 2020 مقارنة ب 2,46% لمؤشر المواد الغذائية في نفس الشهر، ليظل مستوى التضخم معتدلا ومتوافقا مع أهداف السياسة النقدية على الرغم من ارتفاعه قليلا عما كان عليه في 2019.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بنك الجزائر، لجنة عمليات السياسة النقدية، بيان صحفي، 2021/02/04، ص 01.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

- على الرغم من تحسن أسعار البترول بشكل ملحوظ إلا أنه ومنذ بداية سنة 2021 عرفت مؤشرات أسعار الإستهلاك لكل المجموعات ارتفاعا و تزييدا ملموسا ما عدا المجموعة السادسة حيث قفز مؤشر المجموعة الأولى من 3,95% شهر جانفي إلى 15,68% شهر سبتمبر وذلك بسبب الارتفاع الكبير لأسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية والتي قفزت لأعلى مستويات لها حيث ارتفع المؤشر المرجعي لمنظمة الأغذية والزراعة لأسعار السلع الغذائية في عام 2021 بشكل حاد مقارنة بعام 2020 حيث بلغ 125,7 نقطة في 2021 بارتفاع قدره 28,1% عن العام الذي سبق كما ارتفع مؤشر أسعار الحبوب من 103,1 نقطة سنة 2020 إلى 131,2 سنة 2021 أما الزيوت النباتية فقد انتقل المؤشر الخاص بها من 99,4 سنة 2020 إلى 164,9<sup>1</sup>.

وقد عرفت المجموعتان السابعة التريبة والثقافة والثامنة مختلفة قفزة كذلك من 3,55% شهر جانفي إلى 10,54% شهر سبتمبر ومن 8,86% شهر جانفي إلى 10,57% على التوالي نتيجة العبء الاقتصادي الذي تعانيه الدولة أو الأسرة لتوفير لوازم مواجهة الجائحة في المؤسسات التعليمية والتعليم عن بعد كالحاسوب والأجهزة اللوحية.

وارتفع مؤشر المجموعة الخامسة الصحة من 4,18 شهر جانفي إلى 4,86 في شهر سبتمبر ويرجع هذا التغير إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الطبية وشبه طبية وبلوغ الموجة الثالثة أوجها بعدد إصابات تجاوز 1544 إصابة وعدد وفيات وصل إلى 46 وفاة فيما ارتفع مؤشر مجموعة السكن من 1,33% شهر جانفي إلى 1,83% شهر سبتمبر والتي تزامنا مع الحرائق التي مست 19 ولاية جزائرية تضررت جراءها عديد الممتلكات.

فمن الواضح أن تأثير مؤشر أسعار الإستهلاك للمجموعة الأولى و مؤشر أسعار الإستهلاك للمواد خارج المواد الغذائية في المؤشر الكلي كان متوازنا عند بداية 2021 لكن سرعان ماتغير هذا التوازن ليصبح مؤشر أسعار المواد الغذائية اضافة إلى مؤشر التريبة والثقافة المساهم الأكبر في ارتفاع المؤشر الكلي.

<sup>1</sup> احصائيات منشورة على الموقع الرسمي لمنظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، [www.fao.org/worldfoodsituation](http://www.fao.org/worldfoodsituation) ، تاريخ النشر 2022/04/08، تاريخ الإطلاع 2022/04/10.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

### المبحث الثالث: تحليل أثر المتغيرات النقدية على معدلات التضخم

إن اختلاف أسباب التضخم في الجزائر بين نقدية وهيكلية جعل من دراسة الظاهرة التضخمية وتحليلها أمرا معقدا لمعرفة المتغيرات التي تؤثر فعليا فيها خصوصا في دولة كالجزائر تسعى إلى التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وعن أدوات للسياسة النقدية لمواجهة الاختلالات التي تمس مؤشرات الكلية.

فنتيجة لأزمة البترول لسنة 1986 عرفت الجزائر اختلالات اقتصادية كثيرة أبرزها التضخم، ولأن الاستقرار النقدي يعد هدفا أساسيا في أي نظام اقتصادي كان لابد من معرفة المتغيرات التي تؤثر فيه بشكل مباشر وكيف تؤثر فيه وحصر الأسباب التي تغذي الضغوط التضخمية للعمل على إيجاد حلول للتخفيف من حدتها ومواجهة الآثار المترتبة عليها.

### المطلب الأول: تأثير عرض النقود على معدل التضخم

يعتبر بنك الجزائر هو المسؤول عن تنفيذ وإدارة السياسة النقدية في الجزائر، إذ يتم عرض النقود من خلال الإصدار النقدي الذي يعتبر مسؤوليته فيعتبر المتحكم الأساسي في كمية النقود الموجودة في الاقتصاد من أجل المحافظة على التوازنات النقدية الداخلية والخارجية، ومن أجل تحليل الوضعية النقدية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2021، لابد من تحليل تطور الكتلة النقدية.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

أولاً - تحليل تطور الكتلة النقدية

جدول رقم (08): تطورات الكتلة النقدية  $M_2$  خلال الفترة 1990-2021

الوحدة: مليار دينار جزائري

| السنة                | 1990     | 1991     | 1992    | 1993    | 1994    | 1995    | 1996    | 1997     |
|----------------------|----------|----------|---------|---------|---------|---------|---------|----------|
| الكتلة النقدية $M_2$ | 343.005  | 415.270  | 515.902 | 627.427 | 723.514 | 799.562 | 915.058 | 1081.518 |
| معدل نمو % $M_2$     | 13.94    | 21.02    | 24.1    | 21.78   | 15.22   | 10.51   | 14.44   | 18.18    |
| السنة                | 1998     | 1999     | 2000    | 2001    | 2002    | 2003    | 2004    | 2005     |
| الكتلة النقدية $M_2$ | 1592.461 | 1789.350 | 2022.5  | 2473.5  | 2901.5  | 3299.5  | 3738.03 | 4146.9   |
| معدل نمو % $M_2$     | 19.10    | 12.4     | 13.0    | 22.3    | 17.3    | 15.6    | 11.4    | 10.9     |
| السنة                | 2006     | 2007     | 2008    | 2009    | 2010    | 2011    | 2012    | 2013     |
| الكتلة النقدية $M_2$ | 49337.4  | 5994.6   | 6955.9  | 7137.1  | 8280.7  | 9929.2  | 11013.3 | 11941.5  |
| معدل نمو % $M_2$     | 18.6     | 24.2     | 16.0    | 3.1     | 15.4    | 19.9    | 10.9    | 8.4      |
| السنة                | 2014     | 2015     | 2016    | 2017    | 2018    | 2019    | *2020   | **2021   |
| الكتلة النقدية $M_2$ | 13686.7  | 13704.5  | 13816.3 | 14974.6 | 16636.7 | 16506.6 | 17659.6 | 19633.5  |
| معدل نمو % $M_2$     | 14.6     | 0.13     | 0.81    | 8.38    | 11.09   | -0.78   | 6.98    | 10.05    |

\*ديسمبر 2020.

\*سبتمبر 2021.

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على:

- ONS, Rétrospective statistiques 1962, 2015 , p-p : 218-219.

Rapport banque d'algerie 2005, p : 145

- بنك الجزائر: التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2008، 2010، 2012، 2015، 2017.

- النشرات الثلاثية الاحصائية لبنك الجزائر: 43،55،56.

لقد كان من أهداف برامج التثبيت وبرنامج التعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية هو التحكم في نمو التوسع النقدي ولكن على الرغم من ذلك نلاحظ أن معدلات نمو العرض النقدي للفترة 1990-1999 عرفت نمواً بلغ أقصاه سنة 1992 بـ 24.1% نتيجة تطبيق سياسة توسعية لتمويل عجز الموازنة المترافق مع التخفيض الكبير في قيمة الدينار، ثم بدأت سنة 1994 في التباطؤ تقيداً بالأهداف المسطرة في برنامج التعديل الهيكلي وهو التحكم في نمو التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق اتباع سياسة تكشف صارمة تمثلت في تخفيض عجز الموازنة



## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

العامّة، تجميد أجور العمال، تقليص حجم الانفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية فوصل بذلك معدل نمو الكتلة النقدية في سنة 1999 و 2000 إلى 12.4% و 13% على التوالي.<sup>1</sup> وهو ما انعكس على معدلات التضخم التي عرفت انخفاضا في تلك الفترة مما يدل على أن العامل النقدي يعتبر من أهم الأسباب المنشئة للتضخم.

غير أنه ومع بداية الألفية الجديدة تميزت الكتلة النقدية بالارتفاع واعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2005-2009) والتي تزامن مع ارتفاع أسعار النفط.

حيث شهدت سنة 2001 أعلى نسبة نمو للكتلة النقدية بـ 22.3% ما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية M<sub>2</sub> من 222.5 مليار دينار سنة 2000 إلى 2473.5 مليار سنة 2001 ويرجع ذلك إلى زيادة الأرصدة النقدية الخارجية وارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد إلى 68% سنة 2001 بينما كانت لا تتجاوز 30% سنة 1993 وتواصل الارتفاع في مستويات عرض النقود إلى غاية 2007 نتيجة تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة سنتي 2005 و 2006 وتباطؤ سرعة تداول النقود القانونية حيث تراوحت بين 1.6 و 1.3 كما انه يبرز فرضية الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية وتنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية وعمليات تبييض الأموال.<sup>2</sup>

ليعرف معدل نمو الكتلة النقدية معدلا ضعيفا سنة 2009 بسبب التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية أين انخفضت أسعار البترول وكذا بسبب انخفاض أو تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت بمعدل 9.05% وهو ما أثر سلبا على قدرة البنوك على خلق الائتمان.<sup>3</sup> لتعاود الارتفاع في ظل تجاوز الأزمة العالمية وتحسن أسعار النفط وفي ظل برامج التنمية المستدامة بمعدل نمو 15.4% لكن بمعدل أقل من الوتيرة العالمية التي ميزت سنتي 2006 و 2008.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> بن البار أمحمد، سنوسي علي، أثر عرض النقود على الجزائر خلال الفترة 1986-2014 دراسة تحليلية قياسية، مجله كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016، ص: 307.

<sup>2</sup> علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 7، 2014، ص: 25-26.

<sup>3</sup> Banque d'Algérie, rapport d'évolution économique et monétaire en Algérie, 2009, p: 166.

<sup>4</sup> بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، ص: 6.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

أما سنة 2011 فقد عرفت نموا مرتفعا بـ 19.9% الذي يرجع إلى تحسن حجم الودائع تحت الطلب والودائع لأجل وهو ما ساهم في خلق الائتمان الذي شكل نسبة 74.10% من العرض النقدي في الاقتصاد بينما تراجع معدل النمو النقدي سنة 2012 إلى 10.9% بسبب تبعات الأزمة الأوروبية وانخفاض صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي.<sup>1</sup> فيما سجلت سنة 2013 مواصلة في تراجع وتيرة التوسع النقدي الذي ترافق بنمو معتبر للقروض للاقتصاد (20.27%) في ظرف تميز بارتفاع متواضع لصافي الموجودات الخارجية ضمن الوضعية النقدية المجمعة حيث بلغت نسبة صافي الموجودات الخارجية إلى  $M_2$  1.275 في نهاية 2013 وهو ما يؤكد أهميتها كضمان للنقود في الاقتصاد الوطني.<sup>2</sup>

أما سنة 2014 فعرفت نموا بـ 14.6% بسبب ارتفاع الودائع تحت الطلب لدى المصارف على عكس سنة 2015 التي عرفت تعارض كلي مع الفترة 2010-2014 أين كان متوسط نمو الكتلة النقدية  $M_2$  يقدر بـ 13.4% سنويا وتميزت الوضعية المجمعة بنمو شبه منعدم للكتلة النقدية  $M_2$  بـ 0.13% الناجم عن الانخفاض القوي للودائع لأجل لقطاع المحروقات (-41.1%) في إشارة إلى حدة الصدمة الخارجية على الاقتصاد الوطني ما أدى إلى تقلص الموارد المجمعة على مستوى النظام المصرفي والمالي وتزايد حدة تغير هيكل الكتلة النقدية إذ انتقلت الحصة النسبية للنقود الورقية إلى 30% في 2015 مقابل 26.7% في 2014.<sup>3</sup> لتواصل سنة 2016 التباطؤ الناجم عن نفس الأسباب، انهيار أسعار النفط وتراجع الصادرات من المحروقات وتجميد بعض المشاريع.

وفي 2017 دخلت صيغة التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ بعد تعديل قانون النقد والقروض 90-10 بموجب القانون رقم 10-17 الصادر في 11-10-2017 يتم الأمر 03-11 الصادر في 26-08-2013 والذي تبنته الجزائر لتغطية حاجات تمويل الخزينة العمومية، تراجع احتياطي الصرف، نفاذ خزينة الدولة بسبب انهيار أسعار النفط واستبعاد لجوء الحكومة إلى الاستدانة الخارجية.<sup>4</sup> وبهذا ارتفعت الكتلة النقدية لسنتي 2017 و2018 بـ 11,09 8.38% الناجم عن الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر محمد لكصايسي أمام المجلس الشعبي الوطني، مارس 2013.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص: 154.

<sup>3</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص: 133-134.

<sup>4</sup> بهلول نور الدين، زغادنية أسماء، أثار التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري دراسة تقييمية خلال الفترة 2017-2019، مجله ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 1، 2020، ص: 192-193.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

على مستوى المصارف بـ 20.5% تزامنا مع تسديد الخزينة العمومية لجزء من ديونها تجاه الشركة الوطنية للمحروقات فضلا عن مواصلة بنك الجزائر عمليات ضخ السيولة والتي سمحت بتعويض الانخفاض المتواصل للسيولة المصرفية الناجم عن انخفاض أسعار النفط وضمان مستوى نمو معتبر للقروض الموجهة للاقتصاد.<sup>1</sup> لينخفض معدل الكتلة النقدية لسنة 2019 وانكماشاً بـ 0.78% حيث انتقل عرض النقود من 1836.7 مليار سنة 2018 إلى 16506.6 مليار دينار سنة 2019 بسبب تخلي الدولة عن آلية التمويل غير التقليدي.

إلا أنها وبالرغم من تهاوي أسعار النفط عرفت الكتلة النقدية نمو بمعدل 6.98% سنة 2020 ويرجع ذلك إلى الاجراءات النقدية المتتالية التي أعلن عنها بنك الجزائر في اطار مواجهة آثار جائحة كورونا عن طريق تخفيض معدل الاحتياطي الاجباري في البنوك من 8% إلى 6%. من أجل تحرير هوامش سيولة اضافية للنظام المصرفي وبالتالي توفير موارد دعم اضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكاليف معقولة.<sup>2</sup> لتواصل الكتلة النقدية النمو بمعدل 10.05% إلى غاية سبتمبر 2021 بسبب بقاء اجراءات التخفيف المطبقة على البنوك في اطار الجائحة وكذا التحسن الذي عرفتته أسعار البترول.

ويمكن القول أنه خلال الفترة (2000-2020) قد تضاعفت الكتلة النقدية أكثر من 8 مرات في حين وعند النظر إلى الناتج المحلي الخام نجد أنه بلغ 4104.1 مليار دينار سنة 2000 و 18383.8 مليار دينار سنة 2020.<sup>3</sup> أي أنه تضاعف بمعدل أربع مرات خلال نفس الفترة وهو ما يدل على أن المصادر الرئيسية للتضخم في الجزائر تتحملها عملية الاصدار النقدي، إذ يعتمد حجم تأثير نمو عرض النقود على المستوى العام للأسعار على درجة استجابة الناتج الحقيقي لتطورات الطلب الكلي في الاقتصاد. حيث تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى زيادة في الطلب الكلي دون أن تكون هناك زيادة مماثلة في الناتج الحقيقي ما أدى إلى ارتفاع المستوى العامل للأسعار ومعدل التضخم وهو لب نظرية كمية النقود.

<sup>1</sup> أدبوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2021، ص: 46.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، لجنة عمليات السياسة النقدية، بيان صحفي، 2020/04/29، ص 2.

<sup>3</sup> بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الاحصائية رقم 56، ديسمبر 2021، ص: 25.

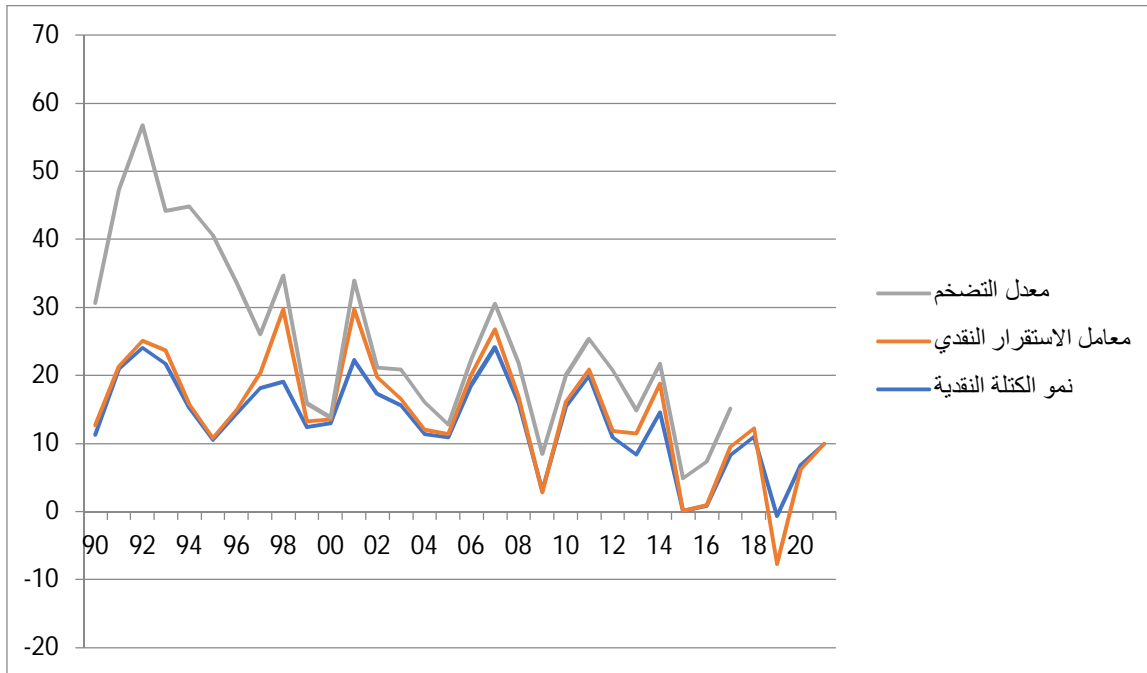
## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

### ثانياً - تشخيص واقع التضخم من خلال معامل الاستقرار النقدي

يقصد بالاستقرار النقدي استقرار المستوى العام للأسعار، إذ يرى فريدمان أن حالة الاستقرار النقدي تكون عندما يكون معامل الاستقرار النقدي مساوياً للواحد (01) وهو ما لم يحصل في حالة الجزائر الشيء الذي ساعد على ارتفاع الضغوط التضخمية. فكما تم ذكره فإن نمو الكتلة النقدية بثمانية أضعافها مقارنة مع نمو الناتج المحلي بأربعة أضعاف خلال نفس الفترة يدل على أن الاقتصاد الجزائري شهد نسبة عالية من السيولة الزائدة عن الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد.<sup>1</sup>

ويمكن قياس اختلال التوازن بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الخام أي قياس الفجوة التضخمية من خلال معامل الاستقرار النقدي

الشكل(11): تطورات معدل التضخم، الكتلة النقدية  $M_2$  ومعدل نمو الناتج المحلي الخام للفترة من 1990 - 2020.



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق رقم 02 وبرنامج Excel

<sup>1</sup> Samir Bellal, la régulation Monétaire en Algérie (1990-2000), Revue du chercheur, n 8, 2010, p: 16.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

\*خلال الفترة 1990-1999: نلاحظ وجود عدم توافق بين التغير في الكتلة النقدية والتغير في الناتج المحلي حيث انتقل معامل الاستقرار من 0.37 سنة 1991 إلى 0.98 سنة 1992 بسبب بداية تطبيق الشروط المتعلقة بالإصلاح النقدي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي. كما شهدت سنة 1993 تراجعاً في نمو الناتج المحلي بـ 10.7% مقارنة بـ 24.1% سنة 1992 ما أدى إلى اتساع الفجوة التضخمية ثم تلاه انكماش في السنوات الثلاث الآتية بسبب نمو الناتج الإجمالي بنسب تفوق معدل تطور الكتلة النقدية.

أما سنة 1998 فقد عرفت حالة تضخمية حادة حيث قدرت قيمة معامل الاستقرار النقدي 10.61% بسبب التراجع الحاد في نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 1.8% مقابل 8.2% في سنة 1997، فيما شهدت سنة 1999 نوعاً من الاستقرار نتيجة تقارب معدلات تطور الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي الناتج عن تطبيق سياسة صارمة في إطار برنامج التعديل الهيكلي.

\*خلال الفترة 2000-2020: يمكن القول أنه تم تحقيق استقرار نقدي نسبي سنة 2000 حيث سجل معامل الاستقرار النقدي انكماشاً بـ 0.47% راجع إلى نمو الناتج الحقيقي بـ 26.3% مع زيادة تقارب النصف في الكتلة النقدية ليعود الاقتصاد ليعرف حالة تضخمية حادة حيث ارتفع معامل الاستقرار النقدي إلى 7.43% و 2.47% في سنتي 2001 و 2002 على التوالي والناتج عن تباطؤ معدل نمو الناتج الإجمالي في السنتين والذي كان يكون شبه منعدم سنة 2001 بنسبة قدرت بـ 3%.

فيما عرفت الفترة 2003-2005 نوعاً من الاستقرار النقدي بسبب نمو الناتج المحلي بنسب تقدر بـ 16%، 17.2%، 23% على التوالي مقابل زيادة معقولة في الكتلة النقدية بسبب مشاريع التنمية التي عرفت البلاد في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي، بينما عادت الضغوط التضخمية سنتي 2006 و 2007 بسبب تراجع نمو الناتج المحلي الذي قابله زيادة في الكتلة النقدية بسبب زيادة معاشات التقاعد ليعود الاستقرار سنة 2008 عند 0.86 بالرغم من زيادة الكتلة النقدية بـ 16% لتغطية زيادة أجور الوظيف العمومي والتي قابلها معدل نمو في الناتج المحلي أعلى منها بمعدل 18.6%.

أما سنة 2009 فقد عرفت انكماشاً في معامل الاستقرار النقدي -0.32 بالرغم من ارتفاع معدل التضخم إلى 5.7% يرجع هذا الانكماش إلى تباطؤ نمو معدل الناتج المحلي والكتلة النقدية جراء طبيعة الأزمة العالمية.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

أما الفترة 2010-2012 فقد عرفت استقرارا نقديا حيث بلغ 0.75، 0.94، 0.94 على التوالي بالرغم من تسجيل سنة 2012 معدل تضخم مرتفع وصل إلى 8.9% وترجع هذه الحالة من التضارب إلى ارتفاع مساهمة الزيادة في الكتلة النقدية في التضخم من متوسط 67% خلال الفترة 2001-2002 إلى 84% في 2012 بالإضافة إلى صدمة الطلب الناجمة عن مراجعة الأجور سنة 2011.<sup>1</sup>

فيما سجلت قيم مرتفعة لمعامل الاستقرار النقدي سنتي 2013 و 2014 بـ 3.11% و 4.17% على التوالي بسبب زيادة معدل نمو السيولة المحلية وانخفاض معدل الناتج المحلي الحقيقي.

أما في سنتي 2015 و 2016 فقد عرف كل من الناتج المحلي والكتلة النقدية نمو ضعيفا بسبب تراجع أسعار البترول وتوقف المشاريع ما أدى إلى انكماش معامل الاستقرار النقدي عند 0.03- و 0.16 على التوالي.

ليعاود الارتفاع سنتي 2017 و 2018 نتيجة نمو الكتلة النقدية بـ 8.3% و 11% على التوالي نتيجة دخول عملية التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ في أكتوبر 2017 مع تراجع معدلات نمو الناتج المحلي بسبب استمرار توقف المشاريع الاستثمارية نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول.

أما في سنة 2019 فقد شهدت الضغوط التضخمية تراجعا كبيرا بسبب التراجع في نمو الكتلة النقدية الناتج عن توقف اجراءات التمويل غير التقليدي حيث تراجعت بنسبة 0.78- % والتي رافقها شبه انعدام في نمو الناتج المحلي بـ 0.1% وحالة الركود الطويل الذي عرفته الجزائر جراء الحراك الشعبي.<sup>2</sup>

فيما عرفت سنة 2020 تراجعا حادا وانكماشيا في معدل نمو الناتج الاجمالي بـ 9.3- % بسبب آثار جائحة كورونا التي ضربت جميع مؤشرات النمو الاقتصادي بينما عرفت الكتلة النقدية نموا بنسبة 6.9%. أما في سنة 2021 فمن المرجح أن يعاود الناتج المحلي الاجمالي النمو إلى 6% مستفيدا من حالة التعافي الاقتصادي وكذا التحسن في أسعار النفط حسب خبراء صندوق النقد الدولي.<sup>3</sup>

وعليه يمكن القول أن هذا المعامل المتعلق بعرض النقود الذي يعكس جانب الطلب والناتج المحلي الاجمالي الذي يمثل العرض الحقيقي من السلع والخدمات يظهر حالة من عدم التطابق ويظهر فجوة بين

<sup>1</sup> بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص: 51.

<sup>2</sup> سيد عمر زهرة، بللعا أسماء، مرجع سبق ذكره، ص: 143.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 143.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

المعروض النقدي والناتج الحقيقي في ظل عجز الانتاج المحلي على تغطية الارتفاع في الطلب الكلي الناجم عن نمو الكتلة النقدية ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار المحلية.

وعليه يمكن القول أن نمو الكتلة النقدية يعتبر أحد أبرز الأسباب وأهم مصادر التضخم في الجزائر نظرا للاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد وضعف الهيكل الانتاجي أي أنه كلما زادت الكتلة النقدية فإن معدلات التضخم سترتفع ما لم تقابل هذه الزيادة انتاج حقيقي من السلع والخدمات.

### المطلب الثاني: العلاقة بين قيمة الدينار ومعدلات التضخم

إن إحدى القضايا المهمة المرتبطة بمعدلات التضخم هي دراسة آلية انتقال أثر التغير في سعر صرف العملة المحلية إلى أسعار السلع والخدمات خاصة وأن الدولة الجزائرية قد اعتمدت سياسة تخفيض العملة في فترات الأمر الذي أظهر تأثيرات انعكست على المستوى العام للأسعار.

أولاً- تحليل تطور سعر الصرف خلال الفترة 1990-2021: عرف نظام الصرف الجزائري منذ الاستقلال عدة تطورات فالجزائر كانت تتبع نظام صرف ثابت مرتبط بعملة الفرنك الفرنسي، وبسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي تم ربطه بسلة من العملات الصعبة ثم تبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في إطار النظام الصرف العائم (المدار) والمرتبب بالدولار الأمريكي منذ سنة 1994 إلى يومنا هذا.

جدول رقم (09): يوضح تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2021

الوحدة: %

| السنة     | 1990  | 1991     | 1992     | 1993     | 1994     | 1995     | 1996     | 1997     |
|-----------|-------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|
| سعر الصرف | 12.20 | 17.76    | 21.83    | 24.10    | 42.90    | 52.17    | 56.18    | 58.41    |
| السنة     | 1998  | 1999     | 2000     | 2001     | 2002     | 2003     | 2004     | 2005     |
| سعر الصرف | 60.35 | 69.31    | 75.34    | 77.82    | 70.72    | 72.61    | 72.06    | 72.38    |
| السنة     | 2006  | 2007     | 2008     | 2009     | 2010     | 2011     | 2012     | 2013     |
| سعر الصرف | 71.15 | 66.83    | 71.18    | 72.73    | 73.94    | 76.05    | 78.10    | 78.15    |
| السنة     | 2014  | 2015     | 2016     | 2017     | 2018     | 2019     | 2020     | *2021    |
| سعر الصرف | 80.56 | 107.1317 | 110.5274 | 114.9327 | 118.2906 | 119.1596 | 132.1319 | 134.5843 |

\*السداسي الأول لسنة 2021.

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر: 2005، 2012، 2014.
- النشرات الثلاثية الاحصائية: 05، 11، 29، 56.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

لقد أدت صدمة البترول لسنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة ما جعل الجزائر تخطو نحو التحول من التسيير الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، ومن أجل هذا أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات. حيث تم تعديل سعر الدينار وفقا لتنظيم انزلاق تدريجي ومراقب طبق منذ نهاية 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل معدل سعر الدينار من 4.85 دج/دولار نهاية سنة 1987 إلى 17.7 دج/دولار في نهاية مارس 1991.<sup>1</sup>

مع بداية تطبيق شروط الاتفاق مع المؤسسات المالية تم تخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% في سبتمبر 1991 ليبلغ سعر الصرف 21.83 دج/دولار سنة 1992 ثم إلى 24.1 سنة 1993، إذ تميزت هذه الفترة بانخفاض إيرادات الدولة وارتفاع خدمات الدين الخارجي ما نتج عنه تدهور العديد من المؤشرات الاقتصادية.

وفي مارس 1994 تم تخفيض قيمة الدينار بـ 7.3% وفقا لمبدأ البحث عن التوازن الخارجي تطبيقا لنظرية أسلوب المرونات طلبا من السلطات العمومية وبـ 40.17% في أبريل في نفس السنة أي بنسبة 47.47% خلال شهرين في انتظار الوصول إلى مرحلة التحويل الكامل للدينار.<sup>2</sup>

واستمر التخفيض سنة 1996 ليبلغ 56.18 دج/دولار واستمر التخفيض سنة 1998 تزامنا مع برامج التعديل الهيكلي ليصل إلى 60.35 دج/دولار. فيما عرف سعر الصرف ارتفاعا سنة 1999 فبلغ 69.31 دج/دولار بسبب تراجع احتياطي الصرف إلى 4.4 مليار دولار.<sup>3</sup> وواصل الدينار انخفاضه فوصل سنة 2001 إلى 77.82 دج/دولار ثم استمر سعر الصرف بالارتفاع أين وصل إلى 79.72 دج/دولار سنة 2002. وقد قام بنك الجزائر في جانفي 2003 بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وهذا الاجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية.<sup>4</sup>

ثم عاد الدينار وارتفع بين شهري جوان وديسمبر 2003 ووصل إلى 72,61 دج/دولار واستمر هذا التحسن إلى غاية 2007 حيث انخفض سعر الصرف إلى 66.83 دج/دولار يرجع هذا التحسن إلى

<sup>1</sup> أحمد سلامي، مراد جنيدي، قياس العلاقة الاقتصادية بين تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم حالة الاقتصاد الجزائري في الفترة 1970-2016، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، العدد 24، 2018، ص: 268.

<sup>2</sup> محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، ص: 246.

<sup>3</sup> زاوية رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

<sup>4</sup> أحمد سلامي، مراد جنيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 269.



## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

المكاسب الاقتصادية المحققة في ما يتعلق بمؤشرات التوازن الكلي وارتفاع احتياطات العملة الصعبة ووصولها إلى 62 مليار دولار أمريكي خلال أبريل 2006 وتدني الديون الخارجية وانخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2006 وكان لذلك الأثر الواضح على قيمة الدينار الجزائري.<sup>1</sup>

وخلال الفترة 2008-2014: عرف سعر صرف الدينار ارتفاعا مقارنة بسنة 2007 ليصل إلى 80.56 دج للدولار الواحد في 2014 على الرغم من الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال نفس الفترة نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات كما تواصل التراجع سنتي 2015 و2016 من 107.13 سنة 2015 إلى 110.5 سنة 2016 وهذا راجع لتراجع اسعار البترول واتساع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين.<sup>2</sup> فأدى هذا الانخفاض الكبير في قيمة الدينار إلى تراجع بحوالي 3% أمام الدولار و5% أمام الأورو خلال الثلاثي الأول من سنة 2016.

وخلال السنوات 2017-2019 استمر التدهور الكبير في قيمة الدينار وهذا راجع لانخفاض إيرادات الدولة نتيجة انخفاض أسعار البترول ونتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والمالية في أوروبا بحيث تصل التجارة معها 50% من التجارة الخارجية الجزائرية الأمر الذي أثر سلبا على الميزان التجاري وتراجع احتياطات الصرف من العملة الصعبة.<sup>3</sup>

أما خلال فترة جائحة كوفيد 2020-2021 واصلت قيمة الدينار التدهور والانخفاض فبلغ 132.13 دج/دولار سنة 2020 و134.58 دج دولار للسداسي الأول لسنة 2021، بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط سنة 2020 والركود الاقتصادي الناتج عن الجائحة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الاستقرار النسبي لأسعار النفط يساهم في استقرار أسعار الصرف وأن قيمة العملة ترتبط أيضا بوضعية الميزان التجاري.

<sup>1</sup> محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص: 248.

<sup>2</sup> نوفل بعلول، أثر نظام أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول العربية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018، ص: 160.

<sup>3</sup> بودالي سليمان، بشيكر عابد، تحليل العلاقة وتحديد اتجاه السببية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر للفترة 1990-2019، مجلة اضافات اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، 2021، ص: 15.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

ثانياً - أثر التغير في سعر الصرف على المستوى العام للأسعار

يشكل سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والعالمي حيث يؤدي دورا كبيرا شرط تناغم سياسة الصرف المتبعة مع السياسة الاقتصادية الكلية حيث يقاس أثر تغيرات أسعار الصرف على معدل التضخم من خلال التغير في قيمة الواردات، فإن التخفيض في قيمة الدينار سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية للواردات وتختلف قوة التأثير ومداه وسرعته على حجم الاعتماد على الواردات في الاقتصاد، معدلات التضخم لدى الشركاء التجاريين وكذا مرونة القطاع الانتاجي وقدرته على توفير بدائل محلية للسلع المستوردة.

جدول رقم (10): يوضح مقارنة تطور معدل التضخم مع التغير في سعر الصرف خلال الفترة 1990-

الوحدة: %

2021

| السنة                | 1990  | 1991  | 1992  | 1993  | 1994  | 1995  | 1996  | 1997   |
|----------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|--------|
| معدل التضخم%         | 17.9  | 25.9  | 31.7  | 20.5  | 29.0  | 29.8  | 18.7  | 5.7    |
| التغير في سعر الصرف% | 51.17 | 45.57 | 22.91 | 10.39 | 78.00 | 17.76 | 7.68  | 3.96   |
| السنة                | 1998  | 1999  | 2000  | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  | 2005   |
| معدل التضخم%         | 5.0   | 2.6   | 0.3   | 4.2   | 1.4   | 4.3   | 4.0   | 1.4    |
| التغير في سعر الصرف% | 3.32  | 14.84 | 8.7   | 3.29  | 2.44  | -8.91 | -0.75 | 0.44   |
| السنة                | 2006  | 2007  | 2008  | 2009  | 2010  | 2011  | 2012  | 2013   |
| معدل التضخم%         | 2.3   | 3.7   | 4.9   | 5.7   | 3.9   | 4.5   | 8.9   | 3.3    |
| التغير في سعر الصرف% | -1.66 | -6.07 | 6.50  | 2.17  | 1.66  | 2.85  | 2.69  | 0.06   |
| السنة                | 2014  | 2015  | 2016  | 2017  | 2018  | 2019  | 2020* | **2021 |
| معدل التضخم%         | 2.92  | 4.8   | 6.4   | 5.6   | 4.3   | 1.95  | 2.35  | 5.37   |
| التغير في سعر الصرف% | 3.08  | 32.98 | 3.16  | 3.99  | 2.92  | 0.72  | 10.82 | 1.85   |

\*ديسمبر 2020.

\*\*جوان 2021.

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11 والملحق رقم 01

- تقارير بنك الجزائر: 2005، 2012، 2014.

- بنك الجزائر: النشرات الثلاثية الاحصائية: 11، 05، 29، 56.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

وللوقوف على آثار تغيرات سعر الصرف على التضخم والمستوى العام للأسعار يمكن أن نميز المراحل كالتالي:

**\*مرحلة 1990-1998 مرحلة اصلاحات الصرف:** عرفت معدلات التضخم ارتفاعا مطردا طوال فترة الإصلاحات، فخلال مرحلة التخفيض التدريجي للدينار و بالنظر إلى عملية تحرير الأسعار وتزامنا مع تخفيض الرسمي الأول بنسبة 28.5% سنة 1991 تطور معدل التضخم بالموازاة مع سعر صرف الدينار خلال فترة تخفيض قيمة الدينار الاسمي وبعد عملية التخفيض الرسمي الثانية انخفض معدل التضخم إلى 29.2% سنة 1995. حيث يمكن ملاحظة أنه خلال الفترة 1991-1995 كان متوسط معدل التضخم أقل من متوسط خفض قيمة العملة (رفع سعر الصرف) والسبب يعود إلى عدم رفع بعض الشركات لأسعارها للمحافظة على الميزة التنافسية واختلاف تأثيرات التخفيض على كل قطاع.

وإتباع الجزائر موقفا نقديا صارما بدأ معدل التضخم بالتراجع منذ سنة 1996 إلى 1998 ليبلغ 5.0% سنة 1998 ويمكن القول أن مرحلة اصلاحات الصرف 1990-1998 عرفت اتجاهين:

- الأول منذ 1990-1995 تميزت بارتفاع معدل التضخم نتيجة تخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار.
- الثاني منذ 1996-1998 تميزت بمعدل نمو مرتفع لأسعار الصرف مقارنة بمعدل التضخم حيث عرفت انخفاضا في المستوى العام للأسعار نتيجة التحكم في السيولة الاقتصادية وتراجع مستوى الطلب الكلي.

**\*مرحلة استقرار سعر الصرف 1999-2014:** تميزت المرحلة باستقرار نسبي لأسعار الصرف نتيجة اصلاحات مرحلة التعديل الهيكلي وكذا نمو احتياطات النقد الأجنبي بشكل كبير الناجم عن ارتفاع أسعار البترول وهذا راجع إلى الدور البارز الذي لعبته كل من السياسة النقدية إلى جانب سياسة سعر الصرف وبفضل التنسيق الجيد بين هاتين السياستين وصل معدل التضخم إلى مستويات المقارنة مع شركاء التجاريين.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ناديه سحاب، دراسة العلاقة بين سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1994-2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة باتنة، 2018، ص 135.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

عرفت الفترة 1999-2002 استمرارا في انخفاض قيمة الدينار فعلى الرغم من وصول التضخم إلى أدنى مستوى له سنة 2000 0.3% إلا أن سعر الصرف ارتفع نتيجة تبعات تراجع احتياطات الصرف سنة 1999.

فانتقل سعر صرف الدينار من 69.31 دج/دولار سنة 1999 إلى 80.56 دج/دولار سنة 2014 أي أن الدينار قد فقد 16.23% من قيمته في المقابل تميزت هذه الفترة بمتوسط معدل التضخم يفوق معدل ارتفاع سعر الصرف يرجع ذلك إلى السياسة التوسعية التي انتهجتها الدولة والتضخم المستورد الناتج عن تأثير ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالإضافة إلى هيكل وطبيعة الواردات التي تعكس درجة التبعية للخارج.<sup>1</sup> لاسيما فيما يخص المواد الغذائية والاستهلاكية إذ تمثل نسبة كبيرة من الواردات والتي تخضع للدعم من الدولة مثل الحبوب قمح صلب ولبن الحليب والزيوت والتي تفرض فيها الدولة أسعارا ثابتة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن. وأيضا وارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي التي تعكس عدم قدرة رسم سياسة اقتصادية مستقلة عن التطورات الخارجية، إذ كلما ارتفعت هذه النسبة زاد تأثير الارتفاع في أسعار الواردات على الأسعار المحلية وزادت حساسية الاقتصاد لاستيراد التضخم.<sup>2</sup>

ونظرا لتبعات الصدمة النفطية سنة 2015 عرفت الفترة 2015-2018 ارتفاعا في معدل التضخم يقابله ارتفاع في سعر الصرف نتيجة تآكل احتياطات النقد الأجنبي ولقد عرفت هذه الفترة انخفاضا في قيمة الواردات من 58.58 مليون دولار سنة 2014 إلى 41.93 مليون دولار سنة 2019 ما فرض على بنك الجزائر اتخاذ جملة من التدابير لاحتواء تزايد الواردات.<sup>3</sup>

وفي سنتي 2020 و 2021 عرفت قيمة الدينار تدهورا كبيرا بسبب تراجع أسعار البترول من جهة واعتمادها على الواردات الأجنبية لتغطية الطلب المحلي ما أثر على معدلات التضخم فتعطلت عمليات الامداد للسلع والخدمات الأجنبية مقابل الطلب العالي ما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في حين كان انخفاض احتياطي النقد الأجنبي سنة 2020 سببا رئيسيا لنمو سعر الصرف بمعدل 10.89%.

<sup>1</sup> أدبوب سارة، لسبع مريم، مرجع سبق ذكره، ص 47.

<sup>2</sup> زميت فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص 386.

<sup>3</sup> أدبوب سارة، لسبع مريم، مرجع سبق ذكره، ص 48.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

من خلال ما سبق يمكن القول:

- أن عملية التخفيض في قيمة الدينار أدت إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار بسبب غياب انتاج محلي يكون بديلا أو ينافس السلع المستوردة غالية الثمن، إلا أن ذلك الارتفاع يرتبط بمدى الانكشاف الاقتصادي وحجم الواردات.
- سعر صرف الدينار لا يؤثر على معدل التضخم في الجزائر بدرجة كبيرة فمثلا في سنة 2000 عرفت الجزائر أقل معدل تضخم بينما في نفس السنة فقد الدينار 8.7% من قيمته مقارنة بسنة 1999 بينما في سنة 2007 ارتفعت قيمة الدينار بـ 6.07% مقارنة مع 2006 في حين معدل التضخم بلغ 3.7% إذ يتأثر كلاهما ببعضهما البعض ويحكمهما تغيرات سعر البترول.
- سياسة الدولة في دعم أسعار السلع الضرورية تعمل على تقليل أثر سعر الصرف على معدل التضخم إذ مهما ارتفعت قيمة الدينار أو انخفضت ومهما كان حجم النقد الأجنبي المدفوع لاستيراد هذه السلع فإنها ستصل للمواطن بنفس السعر.

### المطلب الثالث: أثر سعر الفائدة على معدل التضخم

تسعى الجزائر إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار باستخدام قنوات انتقال أثر السياسة النقدية، منها قناة سعر الفائدة على الودائع والقروض، إذ تحدد جميع البنوك المركزية مستوى مقبولا من التضخم فإذا خرج المعدل عن النطاق المحدد فإنها تعمل على السيطرة عليه وقد يكون سعر الفائدة وسيلة لذلك عن طريق خفض أو رفع معدل الفائدة. ويعد سعر الفائدة أحد أهم العوامل التي يترتب على تغييرها سواء بالارتفاع أو الانخفاض حدوث تغيير مصحوب في المستوى العام للأسعار، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تحويل جانب من السيولة الحاضرة لدى الافراد إلى ودائع للاستفادة من ارتفاع العائد عليها، وسيترتب عن انخفاض السيولة انخفاض مصاحب في المستوى العام للأسعار بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

أولا : معدلات الفائدة على الودائع

جدول رقم (11): تطور معدلات الفائدة على الودائع خلال الفترة 1990-2019

الوحدة: %

|      |      |      |      |      |      |      |      |              |
|------|------|------|------|------|------|------|------|--------------|
| 1997 | 1996 | 1995 | 1994 | 1993 | 1992 | 1991 | 1990 | السنة        |
| 11   | 13   | 14   | 15   | 11.5 | 11.5 | 11.5 | 10.5 | معدل الفائدة |
| 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | السنة        |
| 1.9  | 3.6  | 5.3  | 5.3  | 6.3  | 7.5  | 8.5  | 9.5  | معدل الفائدة |
| 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | السنة        |
| 1.8  | 1.8  | 1.8  | 1.8  | 1.8  | 1.8  | 1.8  | 1.8  | معدل الفائدة |
|      |      | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | السنة        |
|      |      | 1.75 | 1.75 | 1.75 | 1.75 | 1.75 | 1.75 | معدل الفائدة |

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء والبنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه يمكن اعطاء قراءة توضيحية للتغيرات الحاصلة على مستوى معدل الفائدة

كالتالي:

للمرحلة 1990-1995: ارتفعت فيها معدلات الفائدة بوتيرة عالية حيث وصلت كحد أقصى سنة 1994 إلى 15% والسبب في ذلك يعود إلى نقص الطلب على النقود وبالتالي نقص القروض المقدمة للاقتصاد وبداية التطبيق الفعلي لبرنامج التعديل الهيكلي، في محاولة لتحفيز الأفراد على الادخار وامتصاص السيولة من الاقتصاد، إلا أنه بالرغم من رفعها بقيت معدلات التضخم مرتفعة إذ بالرغم من رفع معدل الفائدة من 11.5% سنة 1992 إلى 15% سنة 1994 بمعدل نمو 30.4% لم يتأثر معدل التضخم بالشكل المطلوب فانتقل من 31.7% سنة 1992 إلى 29.05% سنة 1994 بمعدل انخفاض 8.35%.

وقد تميزت هذه الفترة بأسعار فائدة حقيقية سالبة ويمكن القول بأن رفع أسعار الفائدة الاسمية خلال

هذه الفترة لم يؤدي وظيفته حسب تفسير النظرية الاقتصادية.

للمرحلة 1995-2005: انطلقا من سنة 1995 أخذت معدلات الفائدة في الانخفاض

التدريجي إلى أن وصلت مع نهاية برنامج التعديل الهيكلي إلى 8.5% سنة 1999 وقد عرفت أسعار الفائدة الحقيقية تسجيل قيم سالبة سنتي 1995 و1996 بسبب معدل التضخم المرتفع بـ 29.78%، 18.7% على التوالي، فيما عرف قيمة موجبة سنة 1997 بسبب تراجع معدل التضخم إلى 5.7%. واستمر الانخفاض إلى غاية سنة 2005 أين وصل معدل الفائدة عند 1.9% وقد شهدت هذه المرحلة

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

تسجيل معدلات فائدة حقيقية موجبة للسنوات من 1997 إلى غاية 2003، فيما عادت لتسجيل معدلات فائدة حقيقية سالبة سنتي 2004 و 2005، وقد تميزت هذه الفترة بتذبذب في معدلات التضخم ولكنه بقي في مستويات مقبولة ولم يتأثر بالانخفاض الكبير في سعر الفائدة من 14% سنة 1995 إلى 1.9% سنة 2005.

للمرحلة 2006-2019: عرفت هذه المرحلة تثبيتا لمعدل الفائدة الاسمي مرتين حيث عرفت السنوات من 2006-2013 معدل فائدة يقدر بـ 1.8% لينخفض منذ سنة 2014 إلى الآن إلى 1.75% فيما عرفت معدلات التضخم خلال هذه الفترة تذبذبا كبيرا حيث بلغت أقصاها سنة 2012 بـ 8.9% وبقيت بين الارتفاع والانخفاض بسبب تطور الكتلة النقدية والتغيرات التي شهدتها أسعار البترول خلال هذه الفترة.

ثانيا : معدلات الفائدة على القروض

جدول رقم (12): تطور معدلات الفائدة على القروض خلال الفترة 1990-2019

%الوحدة:

| السنة        | 1990  | 1991 | 1992 | 1993 | 1994  | 1995  | 1996 | 1997 |
|--------------|-------|------|------|------|-------|-------|------|------|
| معدل الفائدة | 8.0   | 8.0  | 8.0  | 8.0  | 11.33 | 18.42 | 19   | 11.5 |
| السنة        | 1998  | 1999 | 2000 | 2001 | 2002  | 2003  | 2004 | 2005 |
| معدل الفائدة | 10.75 | 9.5  | 8.58 | 8.13 | 8.00  | 8.00  | 8.00 | 8.00 |
| السنة        | 2006  | 2007 | 2008 | 2009 | 2010  | 2011  | 2012 | 2013 |
| معدل الفائدة | 8.00  | 8.00 | 8.00 | 8.00 | 8.00  | 8.00  | 8.00 | 8.00 |
| السنة        | 2014  | 2015 | 2016 | 2017 | 2018  | 2019  |      |      |
| معدل الفائدة | 8.00  | 8.00 | 8.00 | 8.00 | 8.00  | 8.00  |      |      |

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على

- حجوجي نصيرة، محددات الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة 1987-2018، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020، ص: 113.

- معطيات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/country/DZ>

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سعر الفائدة على الاقراض ارتفع قليلا مع بداية سنوات التسعينات بعد أن كان عند 6.6% ليصل إلى 8.0% ثم يشهد ارتفاعا كبيرا سنة 1996 ويصل إلى أعلى نسبة له تقدر بـ 19% ويرجع هذا الارتفاع إلى اعطاء الادخار أحسن تعويض بغرض تحريكه وتوجيهه نحو تمويل الاستثمارات، ثم أخذ بالانخفاض التدريجي فوصل إلى 8.58% سنة 2000 ثم إلى 8% منذ سنة 2002 إلى يومنا هذا.

إن هذا التغيير يظهر جليا مدى المرونة النسبية التي طبقتها الجزائر على معدلات الفائدة بعد أن كانت ادارية التحديد، وهو ما يوحي بدور هذه المعدلات في نقل أثر السياسة النقدية عن طريق الرقابة غير المباشرة لمحاربة التضخم.<sup>1</sup> عن طريق تثبيت معدل اعادة الخصم من طرف بنك الجزائر مما أعطى راحة أكثر للبنوك في خلق استقرار واضح في سعر الفائدة.

وقد يكون هذا التخفيض في أسعار الفائدة في اطار رغبة بنك الجزائر تشجيع المصارف على منح التمويل للاقتصاد، لكنها تعكس كذلك حالة فائض السيولة الهيكلية للمصارف كما تعكس استمرار القيود على النظام المصرفي وتخلفه.

### ثالثا : تحليل أثر معدلات الفائدة (ودائع - قروض) على معدلات التضخم

شهدت الفترة 1990-1994 ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع مقارنة بمعدلات الفائدة على القروض بسبب تحفيز الأفراد المودعون على الادخار من أجل امتصاص السيولة في الاقتصاد، واحتواء الضغوط التضخمية التي عرفتھا الفترة التي عرفت معدلات تضخم مرتفعة، كما شهدت اصلاحات مالية مصرفية استحدثها قانون النقد والقروض.

إن ارتفاع معدلات الفائدة على القروض للفترة 1995-2000 رافقت انخفاض في معدلات التضخم التي بلغت أذناها سنة 2000 عند 0.3% بسبب توقف الدولة عن تمويل المشاريع الاجتماعية والتوجه إلى المشاريع الاستثمارية التي تخلق قيمة مضافة من السلع والخدمات، وبالتالي ترفع في الناتج المحلي الخام ما يساهم في انخفاض مستوى الأسعار وذلك في اطار تنفيذ برنامج الاصلاح الهيكلي حيث

<sup>1</sup> أمال طويل، عبد الجبار مختاري، دراسة قياسية لأثر سعر الفائدة على معدلات التضخم في الجزائر 1980-2018 باستخدام نموذج ARDL، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 2، 2021، ص: 256.



## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

انتقلت القروض الموجهة للاقتصاد من 565,64 مليار دينار جزائري في سنة 1995 إلى 1779.8 مليار دينار جزائري سنة 2000.

ومع تحسن أسعار النفط مع بداية سنوات الألفينات أخذ معدل الفائدة على القروض في الانخفاض فيما عرف معدل التضخم تذبذبا بسبب ارتفاع السيولة البنكية ورغبة البنوك في التوسع في منح الائتمان، وتميزت بفوائد منخفضة تشمل تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقروض الاستثمار الفلاحي وقروض الدعم الشباب بهدف تحفيز الاستثمار.

ومن ما ذكر يمكن ملاحظة أثر معدل الفائدة ( على الودائع - على القروض) كالتالي:

✓ إن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع خلال الفترة 1990-1995 لم يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم، ولم يكن له أثر إيجابي بل كان له اثر عكسي فمثلا سنة 1993 عرفت معدل تضخم 20.5% عند سعر فائدة 11.5%، عند ارتفاع سعر الفائدة سنة 1994 إلى 15% نظريا ينخفض معدل التضخم إلا أنه ارتفع إلى 29.0%؛

✓ إن انخفاض سعر الفائدة (الودائع) خلال الفترة 1996-2019 لم يكن العامل الرئيسي في تذبذب معدلات التضخم الذي يتأثر بحجم الكتلة النقدية بدرجة أكبر؛

✓ تدهور الظروف المعيشية ونفسي البطالة وبقاء العائلات تحت طائلة الفقر كل ذلك أدى إلى توجه العائلات نحو الانفاق الاستهلاكي؛

✓ تتميز البنوك الجزائرية بهامش ربح مرتفع (الفرق بين معدل الفائدة على القروض ومعدلات الفائدة على الودائع) يعكس ضعف المنافسة وحالة فائض السيولة المصرفية ما يعتبر عاملا معيقا لتطور المنظومة المصرفية؛

✓ سعر الفائدة ليس المؤشر الوحيد على معدل التضخم بحكم طبيعة القطاع المالي والاقتصاد الجزائري ككل؛

✓ يفضل المواطن الجزائري الاكتناز أو الاستثمار الخاص به مباشرة في السوق على الإدخار.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

### المبحث الرابع: آليات مواجهة التضخم في الجزائر

إن تقاوم وارتفاع معدلات التضخم على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي خاصة خلال السنوات الأخيرة، دفع السلطات الجزائرية نحو ضبط آليات السياسات الاقتصادية لكبح معدلات التضخم والحفاظ عليها ضمن مستويات معقولة، حيث أصبحت تعمل على تحسين أداء المتغيرات الوسيطة للوصول إلى معدل تضخم منخفض، وذلك من خلال السياسة المالية والنقدية.

### المطلب الأول: آليات السياسة النقدية ومؤشرات كفاءتها:

تزامن الاعلان عن أهداف مجلس النقد والعرض مع بروز برامج التعديل الهيكلي (1994-1998) وما صاحبها من تحرير واسع للأسعار وارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك، مثلما بذلك عن وجود نسبة تضخم عالية بلغت 29% في سنة 1994، مما جعل السياسة النقدية تهتم بتحقيق الاستقرار في الأسعار كهدف أساسي لها، إذ أن تبني السلطات النقدية لسياسة نقدية انكماشية صارمة خلال الفترة (1994-1998) دليل على أن هدف استقرار الأسعار الهاجس الذي يشغل بالها أكثر من التشغيل والنمو الاقتصادي، فابتداء من سنة 1994 نجد أن استقرار الأسعار هو الهدف الوحيد الذي حققته السياسة النقدية، وذلك على عكس الأهداف الأخرى مما يؤكد على أنه الهدف الأساسي لها<sup>1</sup>. وفي إطار سعي السياسة النقدية نحو تحقيق أهدافها الوسيطة والنهائية، وفي مقدمتها الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحفاظ على معدلات التضخم مقبولة، اعتمدت هذه السياسة المطبقة في الجزائر على مجموعة من الأدوات أهمها:

### أولاً : سعر إعادة الخصم:

إن الخصم وسيلة يرجع البنك التجاري بموجبها إلى بنك الجزائر للحصول على السيولة مقابل التنازل عن الاوراق التجارية ويعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية ، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان، حيث كان بنك الجزائر قبل 90-10 يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة الخصم بكل قطاع، لكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم الذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريباً، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده.

وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطوير المجاميع النقدية والقرض ويقترح في نفس الوقت ادوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف الموحد والقرض بكيفيات وشروط تحديده.

<sup>1</sup> - بطاهر علي، سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، العدد 1، 2006، ص181.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المنطقية بتطور المجاميع النقدية والقرض ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الأهداف النهائية، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الاجمالية القصوى تكون قابلة لإعادة الخصم<sup>1</sup>.

والجدول التالي يوضح مراحل تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (1990-2021)

جدول رقم (13) : تطور معدل سعر إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

الوحدة: %

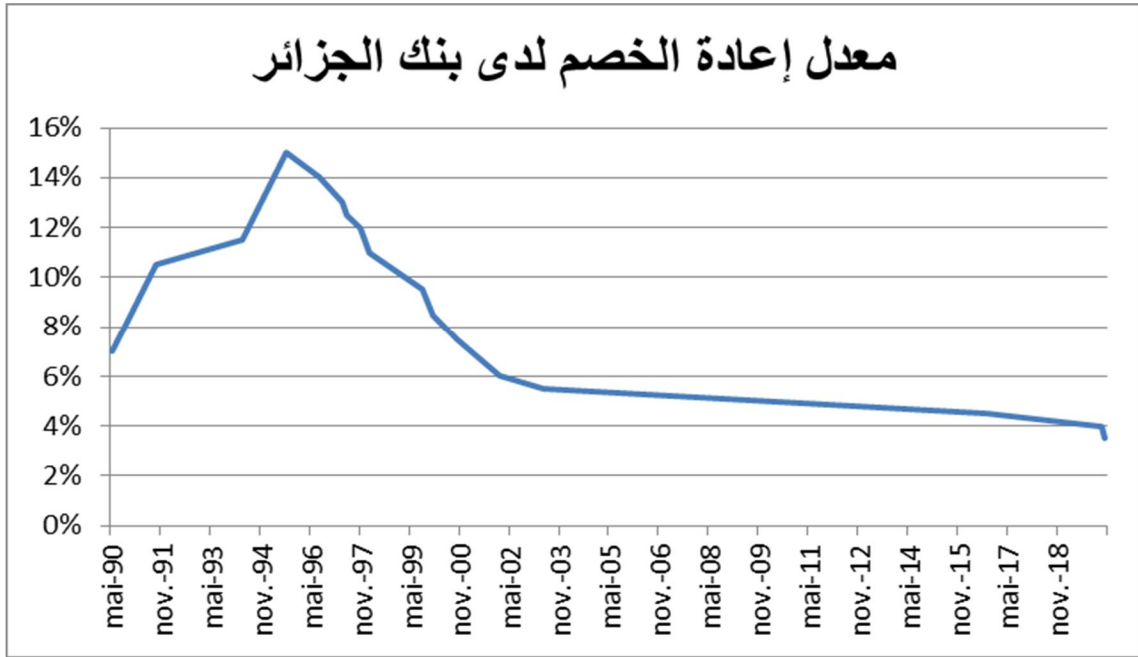
| المعدل | إلى        | يحتسب ابتداء من |
|--------|------------|-----------------|
| 7.00%  | 1990/05/21 | 1989/05/02      |
| 10.50% | 1991/09/30 | 1990/05/22      |
| 11.5%  | 1994/04/09 | 1991/10/01      |
| 15.00% | 1995/08/01 | 1994/04/10      |
| 14.00% | 1996/08/27 | 1995/08/02      |
| 13.00% | 1997/04/20 | 1996/08/28      |
| 12.50% | 1997/06/28 | 1997/04/21      |
| 12.00% | 1997/11/17 | 1997/06/29      |
| 11.00% | 1998/02/08 | 1997/11/18      |
| 9.50%  | 1999/09/08 | 1998/02/09      |
| 8.50%  | 2000/01/26 | 1999/09/09      |
| 7.50%  | 2000/10/21 | 2000/01/27      |
| 6.00%  | 2002/01/19 | 2000/10/22      |
| 5.50%  | 2003/05/31 | 2000/01/20      |
| 4.50%  | 2004/03/06 | 2003/06/01      |
| 4.00%  | 2016/09/30 | 2004/03/07      |
| 3.50%  | 2020/03/14 | 2016/10/02      |
| 3.25   | 2020/04/28 | 2020/03/15      |
| 3.00%  | حتى الآن   | 2020/04/29      |

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 55، بنك الجزائر، سبتمبر 2021، ص19.

<sup>1</sup> - المواد 69، 70، 71 من القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 و المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادر في 18/04/1990.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

الشكل رقم(12) معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر إلى غاية 2021



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم 13

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في ارتفاع تدريجي، حيث قدر نسبته 10.5% ابتداء من 1990/05/22 وهذا ما قلل من القروض المقدمة من البنوك التجارية نظرا لارتفاع تكلفة التمويل، غير أن هذه الآلية أو الأداة لم تؤدي على انخفاض التضخم بشكل كبير وذلك راجع لضيق السوق النقدية ونقص انتشار التعامل بالأوراق التجارية، وقد تم رفع معدل إعادة الخصم لنسبة 11.5% لغاية 1994/04/20 فكانت الغاية من التدابير المتخذة في فترة الاستقرار 1994 تصحيح انحرافات 1991-1992، ومن جل الاهداف التي تسعى لتحقيقها برنامج التعديل الهيكلي هو ارتفاع معدل إعادة الخصم لنسبة 15%، ومعدل الفائدة المحوري لبنك الجزائر لنسبة 24% ومعدل الفائدة على الكشوف لنسبة 24%، فقد اتجه بنك الجزائر إلى إعادة التمويل الذي كان فيه معدل التضخم مستقرا في 1994 إلى غاية 1995 وذلك جعل بنك الجزائر يتوجه إلى رفع معدل إعادة الخصم لنسبة 15% بداية من 10 أبريل 1994 إلى غاية 01 أوت 1995 فإن دل هذا فإنه يدل على أن السلطات النقدية استعملتها كأداة مراقبة للتأثير على قدرة الاقتراض للبنوك، وذلك للحد من التوسع في الائتمان والتأثير على معدلات التضخم الذي استمر في الانخفاض لنسبة 5.7% سنة 1997.

أما الفترة 2000 كان 7.5% لينخفض إلى 5.5% سنة 2002 وذلك راجع إلى الحالة المالية الجيدة للبنوك التي أدت إلى انخفاض مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر. ولقد استمر معدل إعادة الخصم

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

في الانخفاض إلى غاية 4.5 % و 4% لسنتي 2003 و 2004 بقي هذا المعدل ثابت إلى 2016/09/80 ويعتبر هذا المؤشر جيد على الحسن في مستويات التضخم، وعدم اعادة التمويل لدى بنك الجزائر التي أصبحت تلجأ إليه البنوك التجارية بسبب السيولة الكبيرة التي تميز هذه المرحلة.

أما في الفترة 2016/10/02 إلى 2020/03/14 فقد انخفض لنسبة 3.5% ، وفي الفترة الممتدة بين 2020/03/15 إلى 2020/04/28 فقد انخفض معدل إعادة الخصم لنسبة 3.25% ، ومن الفترة 2020/04/28 إلى يومنا هذا فإن نسبة معدل إعادة الخصم قد انخفضت الى 3% بسبب اجراءات التخفيف التي أقرتها السلطة النقدية في اطار تدابير مواجهة كورونا .

### ثانيا: الاحتياطي الاجباري

إن من أهم أدوات السياسة النقدية في الجزائر والتي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10 حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها في القانون، وقوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية إلا انها لم تطبق فعليا وبقيت إلى غاية أفريل 2001 نظرا لضعف السيولة لدى البنوك، ولكن الأمر رقم (03-11) المعدل والمتمم للقانون 90-10 ألغى المادة 93 الذي وضع هذه الوسيلة دون التكفل بها في جانب آخر<sup>1</sup>.

وللأهمية البالغة لهذه الوسيلة أو الأداة باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة فعالة في السياسة النقدية وكان على مجلس النقد والقرض إعادة ادراجه وهو ما نص عليه القانون (04-02) المؤرخ في 2004/03/12 الذي حدد خضوع معظم الودائع لمعدل الاحتياطي الاجباري.

### جدول رقم(14) تطور معدل الاحتياطي الاجباري للفترة (1990-2021)

| السنة  | 1990 | 2000  | 2001  | 2002 | 2003  | 2004  | 2005  | 2006  | 2007 |
|--------|------|-------|-------|------|-------|-------|-------|-------|------|
| المعدل | -    | -     | 3.00  | 4.25 | 6.25  | 6.50  | 6.50  | 6.50  | 6.50 |
| السنة  | 2008 | 2009  | 2010  | 2011 | 2012  | 2013  | 2014  | 2015  | 2016 |
| المعدل | 8.00 | 8.00  | 9.00  | 9.00 | 11.00 | 12.00 | 12.00 | 12.00 | 8.00 |
| السنة  | 2017 | 2018  | 2019  | 2020 | 2021  |       |       |       |      |
| المعدل | 4.00 | 10.00 | 10.00 | 3.00 | 2.00  |       |       |       |      |

المصدر: النشرة الثلاثية الاحصائية رقم 56 ديسمبر 2021، بنك الجزائر ص - ص 9-17.

حيث تعمل الدولة على رفع معدل الاحتياطي الاجباري لامتصاص السيولة من الاقتصاد و تقوم بالعكس

<sup>1</sup> - المادة 93 من القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 و المتعلق بالنقد والقرض.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

عند رغبتها ضخ المزيد من السيولة لتحريك عجلة النمو كما الحال في فترة جائحة كورونا إذ وبسبب تأثير الجائحة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا أداء الشركات في الاقتصاد قام بنك الجزائر بإجراءات تخفيف متتابة فانتقل معدل إعادة الخصم من 10% سنة 2019 قبل الجائحة إلى 02% سنة 2021.<sup>1</sup>

### ثالثا : عمليات السوق المفتوحة

تتحكم هذه الاداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لشراء أو بيع السندات العمومية التي تستحق في اقل من 06 أشهر، وكذلك سندات حاصة قابلة للخصم، او بفرض منح قروض وقد حدد القانون (90-10) القيمة الاجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجديها على العمليات ولا يجوز أن يتعدى المبلغ الاجمالي لهذه العمليات 20% من الايرادات العادية للدولة للسنة المالية الفارطة. إلا أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم (03-11) المتعلق بالنقد والقروض في المادة رقم 54<sup>2</sup>، كما يمكن الاشارة إلى أن العملية الوحيدة في السوق الممنوحة هي التي أجريت في نهاية سنة 1996 وشملت مبلغا يقدر بـ 4ملايير دينار بمعدل 14.94%<sup>3</sup> كما يدل على عدم تطور وضعف السوق الوطنية.

ورغم فعالية هذه الأدلة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية، ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001 لم يستطع بنك الجزائر من بين سندات عمومية لامتصاص السيولة الفائضة، لكن منذ سنة 2004 هناك مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة ورغم كل هذه المجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002 إلى غاية 2009 رغم فعالية وقوة دورها الذي يسمح بتعديل السيولة البنكية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بنك الجزائر، لجنة عمليات السياسة النقدية، بيان صحفي بتاريخ 2020/03/15، ص01.

<sup>2</sup> - المادة رقم (41) من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقروض.

<sup>3</sup> - ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقروض 90-10، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 23، 2011، ص378-379.

<sup>4</sup> - Banque d'Algerie, Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport 2005, op cit, p163.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

الجدول رقم (15): يوضح تطور معدلات عمليات السوق المفتوحة في الجزائر خلال الفترة

2021-1990

الوحدة : %

| السنوات      | من 1990 الى 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|--------------|------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| لمدة 7 أيام  | -                | -    | -    | -    | 3.50 | 3.50 | 3.50 | -    | -    |
| لمدة 3 أشهر  | -                | -    | -    | -    | 3.50 | -    | -    | -    | -    |
| لمدة 6 أشهر  | -                | -    | -    | -    | 3.50 | -    | -    | -    | -    |
| لمدة 12 شهرا | -                | -    | -    | -    | 3.50 | -    | -    | -    | -    |

المصدر: النشرة الثلاثية الاحصائية رقم 56 ديسمبر 2021، بنك الجزائر ص - ص 9-17.

### رابعاً: تأطير القروض

تعتبر أداة من أدوات السياسة النقدية والتي تهدف إلى التقليل من التوسع في نمو الكتلة النقدية وذلك بالحد من حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية، مما سيؤدي إلى انخفاض عرض النقود ومن ثم انخفاض التضخم ولذلك عرف الائتمان في الجزائر تأطير محكماً، وتختلف تبعاً للجهة المتحصلة على هذه القروض.

#### 1. تأطير القروض المقدمة من الدولة:

لقد حدد قانون النقد والقروض 90-10 في مادته 78 سقفاً للقروض الممنوحة للخزينة، فيمكنها أن تستفيد من الإيرادات العادية لميزانية الدولة للسنة المالية الفارطة، ويجب أن لا تتجاوز 240 يوماً متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة، ويمكن للبنك المركزي التدهل في السوق النقدية ليجري عمليات البيع أو الشراء على سندات عامة تستحق في أقل من 06 أشهر، ولا يمكن أن يتعدى المبلغ الكلي لهذه العمليات 20% من غيرادات الدولة المسجلة في ميزانية الدولة للسنة المالية الفارطة<sup>1</sup>.

#### 2. تأطير القروض المقدمة لـ23 مؤسسة مستقلة:

تعد من أكبر معايير تنفيذ البرامج المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي أهمية لتغيير هذه المؤسسات إلى الاستقلالية في فترة إعادة الهيكلة، فقد فرضت حدود قصوى على القروض الممنوحة لهذه المؤسسات من

<sup>1</sup> - ماجدة مدوخ، مرجع سبق ذكره، ص373.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

طرف البنوك، وكذلك تم فرض حدود قصوى على إعادة خصم الائتمان المقدم لها في نطاق كمية إعادة الخصم المحدد لكل بنك، ففي سنة 1992 تم التخلي عن فرض هذه الحدود القصوى وشرع في البدء في الاعتماد على إعادة تمويل الاقتصاد، وكذلك تم إعادة توجيه جزء من تمويل البنوك التجارية نحو سوق المال<sup>1</sup>.

### 3. تأطير القروض المقدمة للاقتصاد :

وضع قانون النقد والقروض حدا أقصى لمستوى إعادة خصم القروض البنكية المقدمة للاقتصاد، وقد حددت 3 سنوات على الأكثر وقت إعادة خصم القروض البنكية متوسطة الأجل، وفترة الاستحقاق هذه قسمت إلى فترات أقصاها 6 أشهر.

وتعتبر قناة سعر الصرف كقناة للقروض مرتبطة بأسعار فائدة، إذ يؤدي ارتفاع هذه الأخيرة إلى دخول رؤوس الأموال إلى الداخل بسبب انخفاض قيمة العملة. كما يمكن للسياسات النقدية أن تخفض من قيمة العملة للحد من الواردات وزيادة الصادرات، ففي سنة 1991م خفضت الجزائر من قيمة الدينار أين انخفضت العملة بأكثر من 50% لتصل إلى مرحلة قابلية تحويل الدينار الجزائري بالتوازي مع السياسة النقدية للحد من التضخم، حيث واصل البنك الجزائري سياسة استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار من خلال تدخله سنة 2003م لعرض العملات الأجنبية والطلب في سوق الصرف.<sup>2</sup>

### خامسا: آلية استرجاع السيولة:

إن آلية استرجاع السيولة من طرف بنك الجزائر أحد التقنيات التي استحدثتها الجزائر لامتناس فائض السيولة لكي تدعم الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، وقد دخلت حيز التنفيذ كأداة استرجاع السيولة لسبعة أيام منذ شهر أفريل 2002م، ولثلاثة أشهر منذ أوت 2005م، حيث خفض بنك الجزائر ما قدره 129.7 مليار دينار من فائض السيولة في ديسمبر 2002م لتصل في ديسمبر 2005م عملية الامتناس إلى 500 مليار دينار، كما قام بنك الجزائر في سنة 2009م بتثبيت المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة في حدود 110 مليار دينار سنويا، فإن آلية استرجاع السيولة تعتمد على البياض على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، بأن تصع اختياريا لدية حجم من سيولتها على شكل ودائع

<sup>1</sup> - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، دويان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص213.

<sup>2</sup> - ماجدة مدوخ، وصاف حنيفة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول تقنين سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 8 و9 ديسمبر 2014م، جامعة الجزائر، ص302.



## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق.<sup>1</sup>

جدول رقم (16): تطور معدلات استرجاع السيولة خلال الفترة 2021-1990

الوحدة : %

| 2006          | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | -1990<br>2000 | استرجاع السيولة |
|---------------|------|------|------|------|------|---------------|-----------------|
| 1.25          | 1.25 | 0.75 | 1.75 | 2.75 | -    | -             | لمدة 7 أيام     |
| 2.0           | 1.9  | -    | -    | -    | -    | -             | لمدة 3 أشهر     |
| -             | -    | -    | -    | -    | -    | -             | لمدة 6 أشهر     |
| 2013          | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007          | استرجاع السيولة |
| 0.75          | 0.75 | 0.75 | 0.75 | 0.75 | 1.25 | 1.75          | لمدة 7 أيام     |
| 1.25          | 1.25 | 1.25 | 1.25 | 1.25 | 2    | 2.5           | لمدة 3 أشهر     |
| 1.50          | -    | -    | -    | -    | -    | -             | لمدة 6 أشهر     |
| -2020<br>2021 | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014          | استرجاع السيولة |
| -             | -    | -    | -    | 0.75 | 0.75 | 0.75          | لمدة 7 أيام     |
| -             | -    | -    | -    | 1.25 | 1.25 | 1.25          | لمدة 3 أشهر     |
| -             | -    | -    | -    | 1.50 | 1.50 | 1.50          | لمدة 6 أشهر     |

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية 05، 12، 29، 41، 49، 51، 52، 53، 54، 56.

من خلال الجدول نلاحظ تميز أداة استرجاع السيولة بشكل كبيرة خلال هذه الفترة حيث أن معدلاتها عرفت تغيرات دورية بين انخفاض وارتفاع حيث دخلت حيز لتطبيق أداة استرجاع السيولة لـ 7 أيام سنة 2002 بمعدل 2.75% ينخفض إلى 0.75% سنة 2009 ولغاية فيفري 2017، حيث شهد ارتفاعا في سنتي 2018 و 2019 إلى 3.5% وقد توقفت أداة استرجاع السيولة لمدة 7 أيام في سنة 2019 إلى يومنا هذا<sup>2</sup>.

أما فيما يخص استرجاع السيولة لـ 3 أشهر والتي في سنة 2005 دخلت حيز التطبيق بمعدل 1.9% ففي سنتي 2005 و 2007 شهدت ارتفاعا بلغ 2.5% لتعود إلى الانخفاض مرة أخرى وتستقر عند 1.25% إلى غاية فيفري 2017.

<sup>1</sup> - instruction banque d'Algérie N°=02.2002 du 11 Avril 2002 portant introduction e la reprise de liquidité sur le marche monétaire.

<sup>2</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص178.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

اما بالنسبة استرجاع السيولة لـ 6 أشهر فقد دخلت حيز التطبيق سنة 2013 بمعدل 1.5 وبقيت على نفس المعدل إلى غاية فيفري 2017 في فيفري 2017 توقفت أداة استرجاع السيولة لـ 3 أشهر و 6 أشهر إلى يومنا هذا.

### 6- تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة:

تتمثل عملية إيداع لـ 24 ساعة لدى بنك الجزائر، فقد جاء تطبيق هذه الأداة في اوت 2005 إنعكاسات لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام الجزائري، ويمكن للبنوك الدخول إلى تسهيلة الودائع المغلة للفائدة في كل يوم عمل بناء على طلبها لدى بنك الجزائر، ويحدد كأقصى وقت يأخذه بنك الجزائر بعين الاعتبار لطلب تسهيلة الودائع المغلة للفائدة بـ 30 دقيقة بعد غلق السوق النقدي ما بين البنوك، حيث تمكن بنك الجزائر من سحب سيولة معتبرة من النظام المصرفي منذ بدايته تطبيقها سنة 2005 فانقلبت فوائض السيولة الموظفة من طرف البنوك في هذه الأداة من 1061.8 مليار دينار في ديسمبر 2010 إلى 1258 مليار دج في ديسمبر 2011<sup>1</sup>.

### جدول رقم (17): تطور معدلات تسهيل الودائع المغلة للفائدة خلال الفترة 1990-2021

الوحدة : %

| السنة                | 1990 | 1991 | 1992  | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|----------------------|------|------|-------|------|------|------|------|------|------|
| معدل تسهيلات الودائع | -    | -    | -     | -    | -    | -    | -    | -    | -    |
| السنة                | 1999 | 2000 | 2001  | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
| معدل تسهيلات الودائع | -    | -    | -     | -    | -    | -    | 0.30 | 0.30 | 0.75 |
| السنة                | 2008 | 2009 | 2010  | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| معدل تسهيلات الودائع | 0.75 | 0.30 | 0.030 | 0.30 | 0.30 | 0.30 | 0.30 | 0.30 | -    |
| السنة                | 2017 | 2018 | 2019  | 2020 | 2021 |      |      |      |      |
| معدل تسهيلات الودائع | -    | -    | -     | -    | -    |      |      |      |      |

المصدر: - بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5 ديسمبر 2008

- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 56 ديسمبر 2021 ص 17.

من خلال الجدول نلاحظ استقرار معدل تسهيلات الودائع عند 0.30% وذلك في سنتي 2005 و 2006

<sup>1</sup> - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 178.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

ليرتفع في 0.75% خلال سنتي 2007 و2008 ويتراجع من سنة 2009 إلى 2015 لـ 0.30% والملاحظ أنه من سنة 2016 قد توقفت هذه الأداة عن العمل بسبب التراجع الكبير لحجم السيولة المصرفية مما يشكل دافعا قويا لعودة العمل بأداة سعر إعادة الخصم.

### المطلب الثاني: دور السياسة المالية في الجزائر لمواجهة التضخم

إن السياسة المالية تركز في تحليلها للتضخم على فرضية أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الطلب والعرض الكلي، وبالتالي فإنها تعمل على تخفيض الطلب بالتأثير على الاستهلاك الخاص والاستثمار والنفقات العامة. وللتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى الاستقلال الاقتصادي في مراحلها التوسعية والانكماشية، حيث تعمل السياسة المالية في الجزائر على التقليل من حدة التضخم والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، ومن أهم الآليات المستخدمة في ذلك:

#### أولا : السياسة الضريبية :

شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الضريبية على المنظومة الاقتصادية ابتداء من 1992 (انظر الملحق رقم 03)، في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق وارتفاع معدلات التضخم، وذلك بعد تدهور أسعار البترول سنة 1986، وذلك عن طريق ثلاث أنواع من الضرائب: الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الاجمالي، الرسم على القيمة المضافة<sup>1</sup>، وتضمنت هذه الأخيرة أربع معدلات؛ 7%، 13%، 21%، 40%، وكل معدل يطبق على قائمة معينة من المنتجات، ثم تم إلغاء المعدل المضاف 40% في قانون المالية لعام 1995 وتعديل المعدل المخفض إلى 14% من قانون المالية لسنة 2001، فأصبح يشمل معدلين فقط: المعدل المخفض بـ 7% والمعدل العادي 17%، وذلك لتبسيط الرسم على القيمة المضافة وتخفيض تكلفة الاستثمار وإقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتقليص الإعفاءات الضريبية<sup>2</sup>.

أما الضريبة على أرباح الشركات فقط طبقت بمعدل عادي قيمته 42%، ثم بلغ فيما بعد 38%، ثم خفض على 33% سنة 1999، ومعدل مخفض بـ 7% للأرباح المعاد استثمارها، وارتفعت فيما بعد إلى 33% سنة 1995 بسبب التهرب الضريبي، ثم تم تخفيضه فيما بعد إلى 15% وفق المادة 14 من قانون

<sup>1</sup> - bousnobra Ali, L'afficiencie de l'administration fiscale dans le recouvrement de l'impôt, El-Tawassol, science humaines et sociales, n 32, Décembre 2012, p8.

<sup>2</sup> - بطاهر علي، المرجع السابق، ص 191-192.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

المالية لسنة 1999، وذلك لانعكاس المعدل سلبا على مدى تحفيز المؤسسة لإعادة استثمار أرباحها<sup>1</sup>، كما تم تخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات على 30% في إطار التعديلات الضريبية لسنة 2003.

كما ارتفعت المبادلات مع العالم الخارجي بسبب تحسين إيرادات الرسوم على السلع والخدمات وتحقيق إيرادات إضافية عن طريق الرسوم الجمركية بعد أن تم رفع الضريبة على كثير من السلع مثل الدخان والخمور في إطار الحد من استهلاك بعض السلع.

ومنه فإن إيرادات الجباية العادية في الإيرادات الإجمالية بلغت 43,25% سنة 2002م ولذلك لعدة نذكر منها تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي، والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش والتهرب الضريبي، بالإضافة إلى الأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة، كما ارتفعت بنود الإيرادات الجبائية المتمثلة في الضريبة على المداخيل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات، بالإضافة إلى الحقوق الجمركية والتسجيلات، ويعود السبب الرئيسي في الارتفاع إلى الضرائب على السلع والخدمات التي عرفت 37,5% كنسبة مساهمة في إجمالي الإيرادات خارج المحروقات و 13,9% كنسبة مساهمة في إيرادات الميزانية العامة للدولة في سنة 2002م، بالإضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات. أما بالنسبة للجباية البترولية، حيث انتقلت مساهمتها من 59,33% سنة 2004 إلى 67,95% سنة 2006م، وهذا راجع بالطبع إلى ارتفاع أسعار البترول ومشتقاته خلال هذه الفترة. كما يمكن ملاحظة التراجع الطفيف في نسبة الجباية البترولية بين سنتي 2006 و 2007 تراجعت بـ 1,31% وذلك بالرغم من الارتفاع المستمر في أسعار المحروقات وبالتالي يمكن تفسير هذا التراجع الطفيف إلى تحسن قيمة الدينار بنسبة 4,5% مقارنة بالدولار، و ذلك بفعل الانخفاض الخفيف في كمية المحروقات المصدرة بين 2006 و 2007.<sup>2</sup>

من خلال الملحق رقم 03 نلاحظ أن الحصيلة المالية للضريبة على الدخل شهدت تطورا متساعا، حيث ارتفعت في سنة 1992 من 19.8 مليار دج إلى 50 مليار دج في سنة 2000 استثناء 1999 حيث سجلت قيمة 49.2 مليار دج، ثم ارتفعت من 62.7 مليار دج سنة إلى 133.1 مليار دج سنة 2007

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص-ص 191-192.

<sup>2</sup> - مراس محمد، عيدوني حليلة، بن سماعيل مراد، ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي - حالة الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نماذج VAR، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 4، 2015، ص-ص 101-102.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

لكي ترتفع مرة أخرى سنة 2003 إلى 176 مليار دج وإلى 531.9 مليار دج سنة 2014 وقد أصبحت سنة 2018 بحدود 26.1% أي 691.8 مليار دج.

أما بالنسبة للحصيلة المالية للضريبة على ارباح الشركات فكانت 7.2% بمعدل قيمته 12.7 مليار دج من مساهمته في الجباية العادية وذلك سنة 1994 ليرتفع إلى 15.3% ما قيمته 110.1 مليار دج في عام 2006، ليرتفع مرة أخرى سنة 2015 إلى 438.1 مليار دج، لنتزايد مرة أخرى إلى 19.8% ما قيمته 521.9 مليار دج وفي سنة 2018 يتراجع إلى 18.6% ما قيمته 493.2 مليار دج، أما فيما يخص ضريبة الرسم لى القيمة المضافة ففي سنة 1992 ارتفعت من 39.9 مليار دج إلى 163.4 مليار دج في سنة 2000، لترتفع في سنة 2014 إلى ما قدره 768.5 مليار دج لتصل إلى ارتفاع، أما بالنسبة للحقوق الجمركية فكانت بارتفاع مستمر ، كانت سنة 1992 ما قيمته 27.26 مليار دج نسبة 25% لنتضاعف في سنة 1999 وتصل على قيمة 80.24 مليار دج بنسبة 25.5 وبقيت في تزايد سبتمبر في سنة 2000 بقيمة 86.32 مليار دج لتصل في سنة 2010 إلى قيمة 181.86 مليار دج لنتزايد وتصل في سنة 2018 إلى ما قيمته 313.7 مليار دج.

اما بالنسبة لحقوق التسجيل والطابع فهي لم تشهد تطورا كبيرا وبقيت نسبتها من اجمالي إيرادات الجباية العامة كآلية تقريبا خلال طول الفترة تتراوح بين 3 و 5%

### ثانيا: السياسة السعرية (الرقابة على الأسعار)

نظام الاسعار في الجزائر تم إعادة النظر فيه بمقتضى قانون 89-12 الصادر في جويلية 1989، حيث يمتد تطبيقها إلى جميع المنتجات التي ينص أي قانون في تحديدها، وتطبق على المنتجات التي لا تتميز بالخصوصية الأساسية لتمكين ميكانيزمات السوق من تنظيم الأسعار الخاصة بالسلع والخدمات مع قياس كثافة المنافسة التي تمثل مؤشر ممتاز للوضع الحقيقية للسوق، ففي سنة 1994 كانت نسبة دعم الأسعار مقدرة بـ 5% من إجمالي الناتج الوطني، وفي سنة 1994 قامت الجزائر بتبني سياسة جديدة للقضاء على اختلال الأسعار في الأسواق، وقد سمح هذا النظام للجزائر بتخفيض حجم الدعم للأسعار بحوالي 0.8% من إجمالي الناتج الوطني بنهاية 1996، وقد اثر بشكل كبير على القدرة الشرائية للمواطن، وكان هدف الحكومة آنذاك هو تخفيض عجز الميزانية دون اتباعه بإجراءات أخرى لحماية

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

المستهلك<sup>1</sup>.

وقد صدر في جانفي 1995 الأمر 06-95 في سياق مواصلة لصلاح نظام الأسعار الذي يهدف إلى تحرير الأسعار وجعلها تعتمد على قواعد تنافسية وفي مشارف نهاية 1997 تم إلغاء كل الدعم على المستويات الغذائية والطاقوية كما أدى إلى ارتفاع الأسعار بمعدل 100% وهو ما انجر عليه تحرير معظم الأسعار ورفع الدعم عن معظم السلع حيث ارتفعت اسعار المنتجات التي كانت مدعمة إلى حوالي 100% خلال سنتي 1994-1995 و 60% خلال سنتي 1995-1996 وفي عام 1997 تم إلغاء كل الدعم على المنتجات الغذائية والبتروولية منها لتتماشى مع الأسعار العالمية<sup>2</sup>.

جعلت كل هذه التعديلات والتصحيحات لنظام الأسعار في الجزائر نسبة التضخم السنوية تنخفض من 29% سنة 1994 إلى 5.7% سنة 1997 إلى 3.56% سنة 2004 جعل اسعار الفائدة للقروض الموجهة للقطاع الخاص حقيقية، إضافة إلى أن نظام تحرير الأسعار قد شمل أسعار المواد الأولية والسلع الرأسمالية المنتجة وأسعار الصرف.

ثالثا: سياسة الأجور (الرقابة على الأجور):

عرفت السياسة المالية توسعا سنة 1992 وذلك بعد سياسة مالية متشددة إثر البرنامج الإصلاحية لسنة 1991م بسبب الظروف الأمنية آنذاك، حث أدى زيادة متوسط الأجور الحكومية بحوالي 10% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في شكل زيادات الأجور والعلاوات الجديدة للعمال. فقد زاد إجمالي الأجور الحكومية في الفترة 1991 إلى 1993 بحوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي، وفي نهاية سنة 1994 عمدت الجزائر إلى تجميد ثانون الأجور كإجراء احترازي وقائي لكبح حجم الطلب المحلية المتنامية والحد من ظاهرة التضخم المرتفعة نتيجة ارتفاع الأسعار بسبب إلغاء الدعم<sup>3</sup>.

ومن خلال الاحصائيات المأخوذة من الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2002 إلى زيادة الأجور من 1000 دج في سنة 1990 كحد أدن إلى 4000 دج في سنة 1994، يعني نسبة زيادتها 300% لتبقى الأجور ثابتة إلى غاية 1997، ليتم رفعها بنسبة 20% ليصل عندها الأجر القاعدي إلى 480 دج، ثم

<sup>1</sup> - جزيرة معيزي، الإصلاحات وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 201، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، العدد 38، جوان 2014، ص72.

<sup>2</sup> - بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص198.

<sup>3</sup> - موسى رحمان، عاشور فلة، السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط المجتمع والتزامات الحكومة الدولية FMI، المؤتمر العلمي الأول حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ورقة، 8-9 مارس 2005، ص63.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

يرتفع إلى 6000 دج، وفي سنة 1998 بنسبة 95% بالمقارنة بنسبة 1997، كما تجدر الإشارة إلى أن زيادة الدخل في الجزائر خاصة الأجور لم تكن متلائمة مع الزيادات في الأسعار، وذلك أدى إلى ثبات نسبي وفي بعض الأحيان إلى تراجع في القيمة الحقيقية للأجور، كما أن الزيادة المسجلة لم تكن موحدة، كانت أكثر سرعة بالنسبة للمستقلين مقارنة بالأجراء والمتقاعدين الذين تراجع حصتهم من إجمالي دخل الأسر<sup>1</sup>.

### رابعاً: سياسة الانفاق الحكومي

اتجهت الجزائر الانفتاح الاقتصادي وتبنت خلال سنتي 1989-1999 برنامجين مع صندوق النقد الدولي اللذان يحتويان على اجراء تعديلات في الاقتصاد الوطني، حيث تم تخفيض الاتفاق الحكومي سنة 1990 إلى 24.62% و 24.6% سنة 1991، فمنذ بداية سنة 1992 عملت الحكومة انتهاز سياسة مالية توسعية برفع الاتفاق الحكومي ودعمها للسلع الاستهلاكية الأساسية، أما في سنة 1993 فارتفاع النفقات يعود إلى ارتفاع الـأجور والتحويلات الموجهة في إطار الشبكة الاجتماعية لحماية وي الدخل الضعيف<sup>2</sup>. غير ان انخفاض نسبة الانفاق الحكومي في سنة 1996 على 28.19% يعود لتوقيع اتفاقية الاستعداد الانتمائي الأول سنة 1993 وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي، حيث قامت الدولة الجزائرية بالاعتماد على سياسة مالية ونقدية صارمة على طول فترة 1994-1996 مما أدى تراجع في معدلات التضخم من 5.7% سنة 1997 إلى 0.3% سنة 2000 مسجلا ادنى قيمة له<sup>3</sup>.

وفي بداية سنة 2001 انتهزت الدولة فرصة الارتفاع المستمر في اسعار النفط وانتهج استراتيجية جديدة لضمان الاستدامة المالية لميزانية الدولة، ومن ثم زيادة قدرة الحكومة على الانفاق العام وتنشيط الاقتصاد بدفقات مالية على أهداف الانتاج والتوظيف، ويظهر في تطور حجم الانفاق الحكومي الذي تنقلت قيمته من 624.6 مليار دج سنة 2001 إلى 2969.1 مليار دج سنة 2011، كذلك الأجور كجزء من النفقات الجارية التي انتقلت من 288.8 مليار دج سنة 2001 إلى 1757.7 مليار دج سنة 2011، كما

<sup>1</sup> - جزيرة معيزي، مرجع سابق، صص 73-74.

<sup>2</sup> - أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013، أبحاث اقتصادية وإدارية، بسكرة، العدد 17، جوان 2015، صص 55-56.

<sup>3</sup> - أبو زهرة محمد، برج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2009)، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستهلاك العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، سطيف، 12-11 مارس 2013، صص 15.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

ان التحويلات الاجتماعية إنتقلت من 247.1 مليار دج سنة 2001<sup>1</sup> إلى 1712.4 سنة 2011 وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم بشكل مستمر وبلوغها معدل 8.89% سنة 2012 وذلك راجع إلى التوسع في الانفاق الحكومي في إطار تطبيق البرنامج الانفاق طويل المدى.

فالدولة عملت على توجيه السياسة المالية بغرض زيادة الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض معدلات البطالة دون أن تكون منشئة التضخم المفرط، ولهذا قامت بخلق وسيلة أو اداة جديدة هي صندوق ضبط الموارد الذي تم انشاؤه بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والذي ينص على " يفتح في كتابات الخزينة حسابات خاصة رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد، يقيد في هذا الحساب عن جانب الإيرادات فرائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، وكل الايرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي وتخفيض الدين العمومي.

فإن صندوق ضبط الموارد يعمل على تسديد الالتزامات المتوقعة مثل الديون الخارجية أو لتمويل عجز الموازنة عند تراجع إيرادات الجباية البترولية نتيجة انخفاض أسعار البترول من السعر المرجعي لها، وعند الارتفاع الايجابي للإسعار في سوق النفط فيتم استخدام موارده إما لتغطية العجز أو لتحقيق أهداف أخرى غير محددة للسياسة المالية، وهو ما يدل على اهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والقضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية

### المطلب الثالث: واقع استهداف التضخم في الجزائر

تسعى السلطات النقدية في الجزائر إلى تحقيق استقرار في الأسعار من خلال إرساء سياسة استهداف التضخم.

#### أولا : التعريف بسياسة استهداف التضخم

هو إطار سياسة نقدية تلزم البنك المركزي بالسعي لتحقيق تضخم منخفض وتبدأ العملية بإعلان رسمي في جانب البنك خلال فترة زمنية محددة، مثل تحديد نسبة للتضخم قدرها 2% في السنة خلال العاملين

<sup>1</sup> - محمد بلعبيدي، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2011، مجلة العلوم الانسانية، قسنطينة، العدد 37، جوان 2012، ص ص 279-280.



## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

التاليين، ثم يكون البنك مسؤولاً عن تحقيق هذا الهدف بشرط أن يتمتع بالحرية في كيفية استخدام دواته وأساليبه وأن يوفر بصفة منتظمة معلومات عامة بشأن استراتيجيته وقراراته، ويساعد هذا الالتزام بالشفافية بالحد من عدم اليقين بشأن المسار المقبل للسياسة النقدية بينما يزيد من مصداقية البنك المركزي وخضوعه للمساءلة.<sup>1</sup>

### ثانياً: متطلبات وشروط استهداف التضخم في الجزائر

لا بد من توفر جملة من الشروط لإنجاح عملية تطبيق سياسة استهداف التضخم والذي يمكن توضيحها في الآتية:

#### 1- استقلالية بنك الجزائر:

بالنسبة للجزائر هناك أسبقية من الناحية القانونية والتشريعية التي منحت استقلالية للبنك المركزي والبنوك التجارية التي تحررت من القيود الإدارية التي كانت مفروضة عليها حيث يعد قانون النقد والقرض 90-10 المتمم والمعدل بالأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 من أهم المصادر التشريعية المدعمة لاستقلالية البنك المركزي، وخاصة مع صدور الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر، وعلى إثر ذلك أصبح لبنك الجزائر استقلالية وصلاحيات واسعة.

#### 2- الهدف الأولي للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار:

حيث حصر قانون النقد والقرض عدة أهداف للسياسة النقدية ولم يكن هدف استقرار الأسعار هدفاً وحيداً للسلطة النقدية في الجزائر من خلال قانون النقد والقرض 90-10، فلم تكن هناك أي تعليمات أو أمر يتعلق بتحديد رقم كمية لمعدل التضخم المستهدف في الجزائر من قبل السلطة النقدية، حيث احتوى تقرير 2003 على رقماً مستهدفاً للتضخم، لكن تم اختراق هذا العمل نظراً لتذبذب معدلات التضخم.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عبد الجبار عبود الحلقي، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 8، العدد 31، جامعة البصرة، تشرين الثاني 2012، ص 5.

<sup>2</sup> - بشيشي وليد، مجلخ سليم، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 30، الجزء الثاني، 2018، ص - ص 55-56.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

### 3- الإعلان عن معدل معين للتضخم:

فحسب هذا الشرط فقد جاء في التقرير النوي لسنة 2008 على تحديد معدل تضخم يتراوح بين 3 و4% كما أعلن وزير المالية السابق في سبتمبر 2010 أن معدل التضخم المستهدف هو 3.4%، حيث تم تصنيف الجزائر من دراسة لكراروستون 2002 حول استهداف التضخم لايتن من الدول الغير واضحة الاتجاه.<sup>1</sup>

### 4- توفر البيانات:

إن سياسة استهداف التضخم تتطلب أن يكون لبنك الجزائر آليات وبرامج للتنبؤ بمعدل التضخم متقدمة، كما يجب على البنك المركزي أن يملك المعلومات الخاصة بالمتغيرات إذا أراد أن يتبع سياسة استهداف التضخم في المستقبل، كما تعتبر الجزائر أحسن بكثير من دول أخرى حيث أنها تقوم بنشر مختلف التقارير الشهرية والسنوية حسب ما نصت عليه المادة 106 من قانون النقد والقرض (90-10) عبر الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر حول وضعية السياسة النقدية الحالية.

### 5- الشفافية المسألة:

تعتبر الشفافية أفضل وسيلة للحفاظ على استقرار الأسعار وخدمات مصداقية البنك المركزي، من خلال تزويد الجمهور بكافة المعلومات المتعلقة بالاستراتيجية المتبعة، ففي ما يخص إطار دعم الشفافية لا تزال الجزائر بعيدة ضمن هذا الإطار رغم ما تضمنه الأمر 04/10 المتعلق بجهاز الوقاية الخاص بتوجيه الجهاز المصري في حل الأزمات، ففي أبريل 2009 طرأ تطور ملحوظ من خلال اشتراك الجزائر في النظام تشترك معها في نشر تقارير النقيد بالمعايير والقواعد الخاصة بشفافية السياسة النقدية والمالية.<sup>2</sup>

### ثالثا: السياسات والإجراءات المتبعة لاستهداف التضخم في الجزائر

تندرج أهم السياسات التي تنتهجها الجزائر في استهداف التضخم من خلال التوظيف الجيد لأدوات السياسة النقدية وتفعيل الرقابة بالشكل التالي:

<sup>1</sup> - دبات أمينة، مرجع سبق ذكره، ص ص208-209.

<sup>2</sup> - بشيشي وليد، مجلخ سليم، دراسة تحليلية قياسية لمحددات التضخم في الجزائر للفترة 1970-2018، مرجع سبق ذكره، ص ص57.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

### 1- امتصاص فائض السيولة:

لقد ساهم التوسع النقدي القوي والمدعم إلى ارتفاع فائض السيولة الناتج عن توسع الكتلة النقدية في معاودة بروز الضغوط التضخمية، ومع ارتفاع الضغوط التضخمية في سنة 2012 إلى أقصى مستوياتها تم اللجوء لاستخدام ولأول مرة السيولة المسترجعة لستة أشهر بمعدل تسعيرة قدره 1.5%.

### 2- تفعيل الرقابة والاشراف:

من أجل سلامة وضممان المنظومة البنكية في ظل عالم يتميز بتجدد الأزمات المالية يتم بشكل صارم للقيام بإجراءات رقابية دائمة من قبل بنك الجزائر واللجنة المركزية على البنوك والمؤسسات المالية، الرقابة في عين المكان والرقابة البعيدة لعمليات التجارة الخارجية، مع استحداث بنظام جديد للرقابة على تبييض الأموال وتميل الإرهاب في سنة 2007.

### 3- تنظيم ومراقبة الأسواق الإقليمية:

تعرف الأسواق الداخلية الجزائرية صعوبات كثيرة ومتنوعة تعيق التطهير المستدام والتسيير المنسجم للسوق واليت نذكر منها النشاطات التجارية الموازية، نقص في آليات ضبط السوق لضمان استقرار التموين ببعض المنتجات، وسعيا من الدولة لاحتواء هذا الوضع تم وضع برنامج خاص يهدف إلى الامتصاص السريع للتجارة الموازية.<sup>1</sup> تثبيت معدل الصرف الفعلي الخارجي للدينار ساهم في التخفيف من الآثار السلبية للتضخم.

### رابعا: معوقات استهداف التضخم في الجزائر

إن معوقات التضخم في الجزائر تعوج للأسباب المختلفة التالية:

- ✓ عدم دقة وتوفر البيانات في تقدير مؤشرات التضخم، وعدم تعميمها على كافة التراب الوطني.
- ✓ ضعف المؤسسات القائمة مما يضعف من قدرة الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة.
- ✓ عدم الاستقرار للمتغيرات خصوصا خلال الفترة الانتقالية مما يحد من قدرة الاعتماد على التنبؤات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص ص 58-59.

<sup>2</sup> - دبات أمينة، مرجع سابق، ص 211.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

---

✓ تفصيل عدم استهداف التضخم المقاس بالرقم القياسي للأسعار في حالة الدول التي تدعم السلع والخدمات.

✓ ضعف المؤسسات القائمة مما يضعف من قدرة الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة.

## الفصل الثاني: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة 1990-2021

### خاتمة الفصل:

يتم قياس التضخم في الجزائر من خلال التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك CPI وقد عرف الاقتصاد الجزائري مع بداية التسعينات تحولا من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق الذي تميز بتحرير الأسعار ما ولد معدلات تضخم كبيرة ولكنه سرعان ما تأثر بنتائج برامج الإصلاح وعاد الى مستويات معقولة ليواصل تذبذبه بين الارتفاع والانخفاض على مدار الألفية الثالثة التي تميزت بارتفاع في أسعار البترول ومن ثم انخفاضها سنة 2014. إلى أن عرف الاقتصاد العالمي والجزائري موجة كورونا التي أثرت على كل المؤشرات الاقتصادية الكلية بما فيها معدل التضخم بسبب تأثيرها على مستويات الإنتاج وتعطل حجم التجارة العالمية في كل القطاعات. وترجع أسباب التضخم إلى التوسع في الإصدار النقدي وكذا ارتفاع تكلفة المواد المستوردة مقارنة بالمواد المحلية نظرا لانخفاض قيمة الدينار واختلال التوازن بين العرض والطلب الكلي وعدم قدرة الجهاز الانتاجي على مواجهة الطلب المحلي الناتج عن توجه الأفراد للاستهلاك بدلا من الإدخار في البنوك مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتعميق الضغوط التضخمية مما أثر على الوضعية المعيشية للأفراد وعلى الاقتصاد ككل. ولمواجهة هذه الآثار قامت السلطات بتوجيه مختلف أدوات السياسة النقدية كمعدل إعادة الخصم و معدل الاحتياط الإجمالي والمالية كالسياسة الضريبية اللازمة للتخفيف من حدة التضخم والوصول إلى معدل مستهدف لا يؤثر سلبا في الاقتصاد والمستوى المعيشي للأفراد.

خاتمة

## الخلاصة العامة

أظهرت الدراسة أن ظاهرة التضخم في الجزائر جد معقدة نظرا لتعدد أسبابها وسبب خصوصية الاقتصاد الجزائري والذي يتسم بالتبعية لقطاع المحروقات ويسوق محلي هش غير قادر على مواجهة الطلب الداخلي؛ فبالرغم من تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق وتبني برامج تصحيح معدة من قبل المؤسسات الدولية نجد أن الجزائر قد عانت من موجات تضخمية ترجمت بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار هذه الضغوط التضخمية تعمل الدولة على قياسها من خلال الرقم القياسي للمستهلك CPI والذي يحاول أن يعكس واقع الارتفاع في الأسعار إلا أنه وبالرغم من شموله على 791 سلعة يبقى غير دقيق في قياس الفجوة التضخمية.

وقد عرف معدل التضخم على مدار فترة الدراسة تذبذبا كبيرا يرجع إلى العديد من العوامل أهمها زيادة النمو السنوي للعرض النقدي خصوصا في فرة تحسن إيرادات الجباية البترولية هذه الزيادة التي ولدت زيادة في الطلب الداخلي والتي لم تقابلها زيادة في العرض في اقتصاد جزائري يتسم بضعف الانتاجية ما جعل الدولة تلجأ إلى الاستيراد لتغطية الطلب المحلي الأمر الذي ترتب عنه تدهور في قيمة العملة الوطنية وتوجه الأفراد إلى الأنفاق الإستهلاكي نظرا لتدهور الظروف المعيشية وتراجع القدرة الشرائية بدل الإنفاق الإستثماري أو بدل الإدخار في المؤسسات المصرفية على الرغم من وجود فترات تميزت بمعدلات فائدة محفزة على الإدخار. كما أن ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية في الأسواق العالمية يؤثر وبشدة على مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر خصوصا إذا كانت التجارة الخارجية تتسم بعدم الشفافية مثلما حدث سنة 2021 التي وبالرغم من انخفاض نمو العرض النقدي واستقرار سعر الصرف نسبيا وأسعار السلع عالميا تميزت بمعدل مرتفع نتيجة الإحتكار وغياب المنافسة حيث يتأثر معدل التضخم في الجزائر بالأسعار العالمية نتيجة حجم الواردات من السلع الأساسية ما عمق المخاوف من أن الاضطراب الحاصل في حركة التجارة العالمية والامدادات وتراجع العرض على هذه السلع بسبب جائحة كورونا وأزمة الإغلاق التي طالت أغلب الشركاء التجاريين للجزائر ستنعكس على السوق المحلي وتؤدي إلى ارتفاع غير مسبوق في مستويات الأسعار.

### ❖ نتائج الدراسة: خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- التضخم ظاهرة غير مرغوب فيها تأثر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للدول؛
- التضخم في الجزائر لا يرجع لأسباب نقدية فقط بل تتنوع أسبابه بين نقدية، هيكلية ومؤسسية؛

## الخاتمة العامة

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك عبارة عن وسيلة احصائية تهدف إلى تقدير معدلات التضخم إلا أنه لا يقدم تشخيصا دقيقا؛
- وجود علاقة طردية بين كل من عرض النقود ومعدل التضخم وبين سعر الصرف ومعدل التضخم؛
- التحليل النظري لعلاقة سعر الفائدة بمعدل التضخم لا ينعكس في أغلب مراحل فترة الدراسة على الاقتصاد الجزائري بسبب ضعف المنظومة المصرفية وتخلفها من جهة وعزوف الأفراد عن الإدخار من جهة أخرى؛
- أثبتت جائحة كورونا أن الدول التي لا تتوفر على جهاز انتاجي كفاء ستتأثر بأي ظاهرة تخلق تذبذبا في حركة التجارة الدولية وما يخلفه من تغير في أسعار السلع؛
- تتوفر الجزائر على مخزون استراتيجي لاسيما من المواد واسعة الإستهلاك خاصة الغذائية ما يضمن أمنها الغذائي ويؤخر تاثيرها بتذبذب الأسعار الناتج عن الجائحة؛
- ساهم تحسن أسعار النفط في سنة 2021 من التخفيف من أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري.

### ❖ اختبار صحة الفرضيات:

- إن ظاهرة التضخم في الجزائر ظاهرة اقتصادية معقدة تنتج عن عدة أسباب متداخلة أبرزها الزيادة في عرض النقود، حركة أسعار النفط، الإنفاق الحكومي وكتلة الأجور ويمثل التضخم مقدار التغير في مؤشر أسعار المستهلك التي يقيسها الديوان الوطني للإحصائيات من خلال سلة من السلع تمثل جزءا كبيرا من هيكل الواردات وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- يتأثر المستوى العام للأسعار بقيمة العملة الوطنية حيث أظهر التحليل وجود علاقة طردية بين سعر صرف الدينار ومعدل التضخم فيما توجد علاقة تأثير متبادلة بين معدل التضخم وسعر الفائدة إذ يتأثر كل منهما بالآخر و أن هذان المتغيران النقديان من شأنهما التحكم في معدل التضخم إذا ما تم تزطيفهما من طرف السلطة النقدية بشكل جيد وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية ؛
- يتسم سوق الانتاج الجزائري بعدم المرونة وعدم القدرة على خلق عرض يغطي الطلب المحلي ما ساهم في ارتفاع مستوى الأسعار وأدى إلى وجود تضخم هيكلي إضافة إلى الأسباب النقدية فإن التضخم المستورد نتيجة للجوء إلى الأسواق الأجنبية لتغطية الطلب ساهم في رفع معدلات التضخم وهذا ما تؤكد الفرضية الثالثة؛



## الخلاصة العامة

- عرفت الأسعار المحلية خلال السداسي الاول لسنة 2020 ثباتا نسبيا نتيجة توفر الدولة على مخزون استراتيجي خصوصا في جانب السلع الاستهلاكية سيما الغذائية و باشرت فور اجراءات الغلق التي مست جميع القطاعات في تطبيق اجراءات تخفيف تمس الجانب النقدي والمصرفي مثل خفض معدل الاحتياطي الإجباري لغرض تمويل الاقتصاد وأن الارتفاع الحاصل في معدل التضخم خلال سنة 2021 يرجع ارتفاع أسعار السلع في الأسواق العالمية وتحسن أسعار النفط وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة؛

- حاولت السلطات من خلال السياسة النقدية والمالية ومن خلال برامج الاصلاح التحكم في معدلات التضخم بواسطة الادوات التقليدية وقنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلا أن إدارة السلطة النقدية لا توفر شروط استهداف التضخم إلا من خلال إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر وهو ما ينفي صحة الفرضية الخامسة.

### ❖ التوصيات:

من خلال الدراسة يمكن الوصول إلى جملة من التوصيات كالتالي:

- العمل على زيادة مرونة العمل الإنتاجي من خلال تحفيز وتدعيم القطاعات الإنتاجية لاسيما القطاع الفلاحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التنوع في مصادر الدخل والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات؛
- توجيه الإنفاق العام نحو الإستثمار والقطاع الإنتاجي ما سيؤدي إلى إنتعاش اقتصادي وزيادة الناتج المحلي؛
- العمل على عصرنة الجهاز المصرفي؛
- العمل على تطوير أدوات السياسة النقدية بشكل يسمح بتطبيق سياسة استهداف التضخم.

### ❖ آفاق الدراسة:

بعد محاولة تحليل المحددات النقدية لظاهرة التضخم في الجزائر وتأثرها بجائحة كورونا من خلال هذه الدراسة اتضح أن موضوع التضخم وجائحة كورونا يمكن أن يكون مجال للبحث في دراسات أخرى مثل:

- أثر الإنفاق الحكومي وكتلة الاجور على معدل التضخم؛
- علاقة التضخم بالإقتصاد الموازي في الجزائر؛

## الخاتمة العامة

---

- أثر الظواهر العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر - جائحة كورونا نموذجا-؛
- تفعيل دور السياسة النقدية لاستهداف التضخم في الجزائر.

## قائمة المصادر والمراجع

### قائمة المصادر والمراجع

#### أولاً: النصوص القانونية

1. القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 و المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادر في 18/04/1990.
2. الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد و القرض.

#### ثانياً - الكتب باللغة العربية:

1. احمد حامد محمد السيد، ابراهيم جابر السيد ، مخاطر التضخم الاقتصادي والاستهلاك، سلسلة الاقتصاد، دار العلم والايمان للنشر، مصر، 2020 .
2. أحمد حسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة ، عمان، الأردن، 2010.
3. أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسين، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
4. أكرم حداد: مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل نظري وتحليلي ، دار وائل للنشر، عمان ، الاردن، 2005.
5. بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسية النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
6. بنك الجزائر: حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 2018 .
7. جميل الزيدانين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي ( منظور عملي)، دار وائل للطباعة و النشر، الأردن، 1999.
8. رمزي زكي: مشكلة التضخم في مصر وأسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح مكافحة الغلاء الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، مصر ، 1980.
9. زينب عوض الله ، أسامة الغولي، أساسيات الاقتصاد النقدي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
10. سامر البطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية للنشر، عمان، الأردن، 2009.
11. سعود جايد مشكور العامري: محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق ،دار زهران للطباعة، عمان ،الأردن ، 2004.
12. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني: النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري ، الأردن ، 2010 .

## قائمة المصادر والمراجع

13. سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
14. سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1988.
15. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2014.
16. صبحي تادريس قريصة، مدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للنشر، بيروت لبنان، 1983.
17. ضياء مجيد موسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
18. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2012.
19. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، دويان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 213.
20. عبد الرحمان يسرى، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
21. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسات تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
22. على كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2011.
23. عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، منشورات جامعة بغداد، 1990.
24. لمحنت حسين، شريط خالد، صماري عبد السلام، التضخم والنموذج الاقتصادي نموذج العتبة في الدور الناشئة (1994-2017)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الواد، الجزائر، 2019.
25. مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1980.
26. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002.
27. مجيد على حسين، عفاف عبد الجبار: مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004.
28. محمد أحمد الافندي: الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الأردن، 2018.
29. منى يونس حسين، التوازن الكلي من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم، مكتبة الفتح للنشر، بغداد، العراق، 2007.
30. ناظم الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر، عمان، الاردن، 1999.

## قائمة المصادر والمراجع

31. نجلاء محمد بكر، اقتصاديات النقود و البنوك، أكاديمية طيبة، القاهرة، مصر 2000.
  32. نزار سعد الدين العيدي، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2006.
- ثالثا - الأطروحات والرسائل الجامعية:**
1. أسماء مخاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك، اطروحة مقدمه ضمن متطلبات نيل درجه الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2017.
  2. ألاء نوري حسين، تقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق متقدمة وناشئة مختارة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، 2011.
  3. بن سمينة دلال، تحليل أثر السياسات النقدية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013/2012.
  4. تقار عبد الكريم ، آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014، ص39.
  5. دبات أمينة: السياسة النقدية و استهداف التضخم بالجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعه أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ، 2014
  6. رشيدة زاوية ، تأثير تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات الإستقرار الإقتصادي ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية ، الجزائر، 2020 .
  7. زهراء علي حسن محمود، تحليل وقياس الفجوتين التضخيميتين والانكماشية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990 - 2016) ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،قسم العلوم المالية، جامعة بابل، العراق 2019.
  8. سند حسين محمد حسين، أثر تغيرات عرض النقود على الناتج الاجمالي و التضخم و سعر الصرف في ليبيا للفترة 1980-2017 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة دمياط ، مصر.

## قائمة المصادر والمراجع

9. فرح علي حسام الشهري، دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية للمدة 1970 -2006 ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهاده الماجستير في المصارف، جامعة بغداد، 2009.
10. لحول عبد القادر، العلاقة بين النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري من منظور المدرسة النقدية الحديثة ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر ، 2015.
11. مرابط ساعد : التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر\_، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر ، 2018.
12. مقراني حميد ، أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر ( 1988 - 2012 ) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة بومرداس ، الجزائر، 2014.
13. مناصرية خولة، أثر السياسة المالية على أداء سوق الأوراق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.
14. منى يونس حسين، علاقة سعر الصرف بالتضخم ودوره في تحقيق التوازن النقدي في العراق للمدة 1990-2004، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه، قسم المالية و الاقتصاد، جامعة بغداد،العراق ، 2009.
15. نادية سحاب، دراسة العلاقة بين سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1994-2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة باتنة، 2018.
16. نادية محمد فاضل، تحليل تأثير النفقات العامة في التضخم: العراق حالة دراسية للمدة (1980 - 2016 )، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في الادارة و الاقتصاد ، كلية العلوم المالية و المصرفية ، جامعه بابل ، العراق 2018 .
17. نمارق قاسم حسين، قياس الأثر المتبادل بين النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة 1982-2022 ،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة و الإقتصاد ،جامعه كربلاء، العراق، 2007.
18. نوة بن يوسف، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970 - 2012، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.

19. نوفل بعلول، أثر نظام أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول العربية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018.

#### رابعاً - المجلات العلمية:

1. أحمد رمضان شنيش: دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1998-2008، المجلة الجامعية، المجلد 1، العدد 15، 2013.
2. أحمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1970-2014، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 07، 2015.
3. أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013، أبحاث اقتصادية وإدارية، بسكرة، العدد 17، جوان 2015.
4. احمد سلامي، مراد جنيدي، قياس العلاقة الاقتصادية بين تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم حالة الاقتصاد الجزائري في الفترة 1970-2016، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، العدد 24، 2018.
5. أحمد فايز الهرش، أزمة الإغلاق الكبير الأثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد 19، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 2، العدد 2، خاص (2020).
6. أدهم محمد البرماوي و فاروق فتحي الجزار، التأثير غير المتماثل لصددمات سعر الفائدة على معدل التضخم باستخدام نموذج ناردل دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، المجلد 03، العدد 01، الجزء 2022.
7. أدوب سارة، لسبع مريم، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2021.
8. آمال طويل، عبد الجبار مختاري، دراسة قياسية لأثر سعر الفائدة على معدلات التضخم في الجزائر 1980-2018 باستخدام نموذج ARDL، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 2، 2021.
9. أمينة بلعيد ، محددات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية ، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 06، 2018.
10. بشيشي وليد، مجلخ سليم، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 30، الجزء الثاني.
11. بطاهر علي، سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الشلف، العدد 1، 2006.



12. بلقاضي بلقاسم، التضخم وآثاره الاقتصادية والإجتماعية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 02، العدد 28، 2013.
13. بن البار أمحمد، سنوسي علي، أثر عرض النقود على الجزائر خلال الفترة 1986-2014 دراسة تحليلية قياسية، مجله كليه العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016.
14. بهلول نور الدين، زغادنية اسماء، آثار التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري دراسة تقييمية خلال الفترة 2017-2019، مجله ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 1، 2020.
15. بودالي سليمان، بشيكر عابد، تحليل العلاقة وتحديد اتجاه السببية بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر للفترة 1990-2019، مجلة اضافات اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، 2021.
16. جزيرة معيزي، الاصلاحات وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 201، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، العدد 38، جوان 2014.
17. جمال دقيش، أثر سياسة الاصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الإنتقال إلى إقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015، مجلة منتدى للدراسات و الأبحاث الإقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2019.
18. جهيدة العياطي، تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، مقارنة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 03، العدد 01، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، 2015.
19. رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه وآثاره وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية ، العدد 18، صندوق النقد العربي ، 2021.
20. رايس فضيل، محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، الجزائر، العدد 21.
21. رفيقة صباغ، جائحة كورونا المستجد وآثارها على الاقتصاد العالمي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية، المجلد 19، العدد 04، 2020.
22. ریحان الشریف و هوام لمياء، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013.
23. زكريا وهبي، متلازمة الأوبئة والاقتصاد في ظل جائحة كورونا كوفيد 19، مجلة مدارات سياسية، المجلد 03، العدد 03، عدد خاص، جويلية 2020.
24. زميت فؤاد، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1994-2015، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 5، 2018.

## قائمة المصادر والمراجع

25. سفيان خلوفي ، كمال شريط، أثر جائحة فيروس كوفيد 19 على أسعار المواد الغذائية غير المدعمة في الجزائر خلال النصف الأول من سنة 2020، مجلة الاستراتيجية والتنمية،المجلد 11، العدد 02، 2021.
26. سليم مجلخ ، وليد بشيشي، دراسة تحليلية قياسية لمحددات التضخم في الجزائر للفترة 1970-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 03، 2021.
27. سمير شرقوق ، وهيبة قحام، تحليل وقياس العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف و معدل التضخم في الجزائر للفترة 1973 - 2017 ،مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، المجلد 25 ، العدد 03 ، 2019.
28. سيد أمير زهرة ، بللعا أسماء، قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر الآثار والإجراءات، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 02، 2020.
29. عامر عمران كاظم : تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في الطرق المدة 1980-1996 ، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد الثالث،العدد11، العراق،2015.
30. عبد الجبار عبود الحلقي، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 8، العدد31، جامعة البصرة، تشرين الثاني 2012.
31. عبد الحفيظ بوخرص ، سمير بن محاد، دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 02، العدد04، 2019.
32. عتروس سيف الدين، أثر جائحة كوفيد 19 على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية،المجلد 24، العدد01، 2021.
33. علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000 - 2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 7، 2014
34. علي نبع صايل ، ناظم عبد الله عبد المحمدي : التنبؤ بمسارات التضخم في العراق للمدة 2011-2020 ، مجلة الدنانير، المجلد1،العدد12،2018.
35. غيث طلال فايز المجالي، التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا المستجد على النظام السياسي والاقتصادي الدولي، دفاثر السياسة والقانون، المجلد 13، العدد 01، 2021.
36. فواز نايف ، سعدون حسين، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، مجلة تنمية الرافيدين كلية الإدارة و الإقتصاد جامعة الموصل، المجلد31، العدد 93، العراق،2019.
37. كرامة مروة، رجال فاطمة، خبيزة أنفال حدة، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي تأثير فيروس كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري نموذجا، مجلة التمكين الإجتماعي، المجلد 02، العدد02، جوان 2020.

38. كمال بن دقفل، تحليل واقع ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 ،  
Revue des Reformes Economiques et Integration en Economie Mondiale  
، العدد 14 ، 2020.
39. كمال عبد حامد آل زيارة ، حكمت عبد الرزاق الدباغ ،ظاهرة التضخم النقدي في العراق  
وانعكاساتها الاقتصادية، مجلة جامعة أهل البيت ، المجلد 1، العدد 12.
40. ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10،  
مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 23، 2011.
41. محمد بلعدي، واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ظل تزايد عجز الميزانية  
العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2011، مجلة العلوم الانسانية، قسنطينة، العدد 37،  
جوان 2012.
42. محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات  
شمال إفريقيا، العدد 4.
43. محمد كريم قروف، السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية  
للفترة 1990 - 2011، مجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك، العدد 14، 2014.
44. مراس محمد، عيدوني حليلة، بن سماعيل مراد، ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي -  
حالة الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نماذج VAR، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية،  
العدد 4، 2015.
45. موساوي آمال و جاب الله مصطفى، أثر سعر الفائدة على التضخم كهدف للسياسة النقدية  
في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 دراسة قياسية،مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية و  
علوم التسيير، المجلد 12، العدد 02، 2019.
46. نصر الدين توات، أثر جائحة كورونا (كوفيد 19) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في  
المنطقة العربية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 4، العدد 1، 2021
47. يوسف صلاح الدين وبلحاج فتيحة، دراسة لواقع التضخم في الجزائر للفترة 2000-2017،  
Revue des Reformes Economiques et Integration en Economie Mondiale  
، العدد 14 ، 2020.
48. يونس علي احمد: آثار التضخم وجهتي نظر تفاؤلية و تشاؤمية ،مجلة الاقتصاد السياسي  
الفصلية ،جمعية الاقتصاديين اربيل ،العدد 20.

### سادسا: الملتقيات والمؤتمرات

1. أبو زهرة محمد، برج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مريع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2009)، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستهلاك العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، سطيف، 11-12 مارس 2013
2. ماجدة مدوخ، وصاف حتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلاق من القر في الدول العربية في ظل العولمة 8 و9 ديسمبر 2014م، جامعة الجزائر.
3. موسى رحماني، عاشور فلة، السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط المجتمع والتزامات الحكومة الدولية FMI، المؤتمر العلمي الأول حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ورقلة، 8-9 مارس 2005.

### سابعاً: تقارير ووثائق أخرى

1. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011.
2. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني، مارس 2013.
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
4. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
5. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
6. بنك الجزائر: حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات 2018، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 2018.
7. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
8. بنك الجزائر، كلمة محافظ بنك الجزائر في الإجتماع المشترك لصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في 26/04/2020.
9. بنك الجزائر، لجنة عمليات السياسة النقدية، بيان صحفي. 2020/03/15
10. بنك الجزائر، لجنة عمليات السياسة النقدية، بيان صحفي، 2021/02/04.
11. تصريحات وزير التجارة كمال رزيق لقناة النهار بتاريخ 2020/04/02.
12. تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث عشر، أبريل 2021، صندوق النقد العربي.
13. تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الرابع عشر، جويلية 2021، صندوق النقد العربي.
14. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وأوبك، التقرير الإحصائي السنوي 2020.
15. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وأوبك، التقرير الإحصائي السنوي 2021.

16. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية

العالمية، يناير 2020.

### ثامنا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Banque d'Algerie : **Rapport 2010 Evolution Economique et Monetaire en Algerie**
2. Banque d'Algerie : **Rapport 2011 Evolution Economique et Monetaire en Algerie**
3. Banque d'Algerie, **Evolution Economique et monétaire en Algérie**, rapport 2005
4. Banque d'Algérie, **rapport d'evolution économique et monétaire en Algérie**, 2009,
5. Bousnobra Ali, **L'afficiance de l'administration fiscale dans le recouvrement de l'impôt**, El-Tawassol, science humaines et sociales, n 32, Décembre 2012
6. Instruction banque d'Algérie N<sup>o</sup>=02.2002 du 11 Avril 2002 portant introduction e la reprise de liquidité sur le marche monétaire.
7. Samir Bellal, **la régulation Monetaire en Algérie (1990-2000)**, Revue du chercheur, n 8, 2010,
8. Stephen L.slavin, **Economics**, 6<sup>th</sup> edition, USA, 2001

### تاسعا: المواقع الالكترونية

1. [www.aps.dz/ar/sante-science](http://www.aps.dz/ar/sante-science)
2. <https://business.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=9&lcid=20256>
3. <https://business.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=9&lcid=20256>
4. <https://www.unicef.org/media/65871/file>
5. <https://www.unicef.org/media/65871/file>
6. [www.aljazeera.net/ebusiness](http://www.aljazeera.net/ebusiness)
7. [www.aljazeera.net/ebusiness](http://www.aljazeera.net/ebusiness)
8. [www.arabic.cnn.com/business](http://www.arabic.cnn.com/business)
9. [www.arabic.cnn.com/business](http://www.arabic.cnn.com/business)
10. [www.fao.org/worldfoodsituation](http://www.fao.org/worldfoodsituation)
11. [www.fao.org/worldfoodsituation](http://www.fao.org/worldfoodsituation)
12. [www.france24.com/ar](http://www.france24.com/ar).
13. [www.unrwa.org/covid\\_19](http://www.unrwa.org/covid_19)
14. [www.unrwa.org/covid\\_19](http://www.unrwa.org/covid_19)

الملاحق

## الملاحق

الملحق رقم 01 : تطور مؤشر أسعار الاستهلاك للمجموعات الثمانية للفترة 1990 - 2019

| السنة  | المجموع<br>1ة | المجموع<br>2ة | المجموع<br>3ة | المجموع<br>4ة | المجموع<br>5ة | المجموع<br>6ة | المجموع<br>7ة | المجموع<br>8ة | مؤشر<br>الجزائر | المؤشر<br>الوطني | المعتمد<br>من بنك<br>الجزائر |
|--------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|-----------------|------------------|------------------------------|
| *1990  | 22,7          | 15,8          | 6,1           | 13,4          | 11,7          | 11,2          | 22,5          | 15,6          | 17,9            | 20,2             | 17,9                         |
| 1991   | 20,0          | 29,2          | 25,2          | 28,9          | 17,5          | 33,1          | 34,9          | 35,7          | 25,9            | 25,5             | 25,9                         |
| 1992   | 25,5          | 24,2          | 32,0          | 34,8          | 67,9          | 25,7          | 49,3          | 46,5          | 31,7            | 31,0             | 31,7                         |
| 1993   | 24,7          | 18,0          | 17,1          | 20,0          | 24,7          | 7,8           | 25,3          | 17,4          | 20,5            | 21,6             | 20,5                         |
| 1994   | 41,3          | 16,7          | 29,9          | 10,9          | 16,5          | 19,6          | 17,7          | 26,0          | 29,0            | 31,7             | 29,0                         |
| 1995   | 30,8          | 19,7          | 35,0          | 16,4          | 28,1          | 46,3          | 24,4          | 29,9          | 29,8            | 28,4             | 29,8                         |
| 1996   | 19,9          | 13,5          | 26,1          | 8,2           | 16,9          | 23,0          | 15,0          | 18,2          | 18,7            | 20,3             | 18,7                         |
| 1997   | 5,7           | 6,3           | 19,3          | 4,0           | 10,0          | 4,7           | 3,9-          | 5,5           | 5,7             | 6,1              | 5,7                          |
| 1998   | 5,7           | 5,1           | 7,2           | 3,2           | 5,5           | 1,4           | 0,7-          | 7,2           | 5,0             | 6,2              | 5,0                          |
| 1999   | 1,2           | 7,7           | 2,9           | 2,3           | 4,5           | 3,0           | 2,8-          | 6,9           | 2,6             | 2,1              | 2,6                          |
| 2000   | 0,8-          | 1,4           | 1,7           | 0,9           | 3,7           | 2,3           | 4,4-          | 2,6           | 0,3             | 0,6-             | 0,3                          |
| 2001   | 5,5           | 3,6           | 2,4           | 2,0           | 6,8           | 3,4           | 0,6           | 3,1           | 4,2             | 3,5              | 4,2                          |
| **2002 | 0,6           | 2,1           | 1,0           | 1,2           | 1,5           | 1,3           | 1,8           | 5,6           | 1,4             | 2,6              | 1,4                          |
| 2003   | 3,6           | 1,0           | 3,8           | 2,3           | 1,5           | 12,6          | 1,3           | 0,5           | 4,3             | 3,7              | 4,3                          |
| 2004   | 4,5           | 0,3           | 3,3           | 2,2           | 1,6           | 7,4           | 0,9           | 2,7           | 4,0             | 4,2              | 4,0                          |
| 2005   | 1,1-          | 0,9           | 8,4           | 0,2           | 0,9           | 5,3           | 1             | 0,3-          | 1,4             | 2,8              | 1,4                          |
| 2006   | 4,2           | 0,3           | 4,1           | 0,1           | 1,0           | 0,1-          | 0,5-          | 1,3           | 2,3             | 1,8              | 2,3                          |
| 2007   | 6,4           | 0,3-          | 2,1           | 0,4           | 1,8           | 2,2           | 2,1           | 2,3           | 3,7             | 4,3              | 3,7                          |
| 2008   | 7,5           | 0,2-          | 1,1           | 1,1           | 1,8           | 4,0           | 5,2           | 5,2           | 4,9             | 5,1              | 4,9                          |
| 2009   | 8,2           | 0,4           | 2,7           | 1,8           | 3,4           | 3,6           | 6,0           | 7,9           | 5,7             | 6,5              | 5,7                          |
| 2010   | 4,2           | 2,7           | 1,9           | 3,5           | 2,8           | 2,5           | 0,1-          | 11,0          | 3,9             | 4,1              | 3,9                          |
| 2011   | 4,2           | 3,7           | 1,4           | 3,5           | 4,4           | 3,0           | 0,6           | 14,4          | 4,5             | 5,8              | 4,5                          |
| 2012   | 12,2          | 5,8           | 4,5           | 3,9           | 4,3           | 4,5           | 2,9           | 13,4          | 8,9             | 9,9              | 8,9                          |
| 2013   | 3,2           | 7,8           | 1,6           | 2,7           | 4,1           | 5,6           | 2,9-          | 1,7           | 3,3             | 4,2              | 3,3                          |
| 2014   | 3,9           | 7,1           | 1,3           | 3,6           | 4,4           | 1,1-          | 8,9           | 0,6           | 2,92            | 3,8              | 2,92                         |
| 2015   | 4,7           | 8,7           | 1,3           | 4,4           | 6,1           | 3,7           | 4,9           | 6,8           | 4,8             | 4,4              | 4,8                          |
| 2016   | 3,4           | 13,7          | 6,4           | 5,3           | 6,6           | 11,7          | 1,4-          | 10,8          | 6,4             | 5,8              | 6,4                          |
| 2017   | 5,0           | 8,9           | 2,3           | 4,2           | 5,7           | 4,7           | 2,9           | 11,1          | 5,6             | 5,9              | 5,6                          |
| 2018   | 3,4           | 5,5           | 0,9           | 5,4           | 4,1           | 5,5           | 4,6           | 7,3           | 4,3             | 3,5              | 4,3                          |
| 2019   | 0,6-          | 6,6           | 1,5           | 5,0           | 3,1           | 1,2           | 13,6          | 5,6           | 1,95            | -                | 1,95                         |

المصدر : من اعداد الطالبتان بناء على :

- Rétrospective 1962-2011 : <https://www.ons.dz/> P P 81-110

- تقارير بنك الجزائر للسنوات 2012، 2013، 2015، 2017، 2018

- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 29، 49، 54، 55، 56.

## الملاحق

الملحق رقم 02 تطورات كل من معدل التضخم، الكتلة النقدية  $M_2$  ومعدل نمو الناتج المحلي الخام للفترة من 1990 - 2020.

الوحدة:مليار دينار

| السنوات | الناتج الخام | DY/Y   | الكتلة النقدية | DM2/M2 | معامل الاستقرار النقدي | معدل التضخم |
|---------|--------------|--------|----------------|--------|------------------------|-------------|
| 1990    | 554.4        | 0.08   | 343.005        | 0.113  | 1.41                   | 17.9        |
| 1991    | 862.132      | 0.56   | 415.27         | 0.210  | 0.37                   | 25.9        |
| 1992    | 1074.696     | 0.246  | 515.902        | 0.241  | 0.98                   | 31.7        |
| 1993    | 1189.725     | 0.107  | 627.427        | 0.217  | 2.02                   | 20.5        |
| 1994    | 1487.40      | 0.25   | 723.514        | 0.152  | 0.6                    | 29,0        |
| 1995    | 2005.0       | 0.35   | 799.562        | 0.105  | 0.3                    | 29,8        |
| 1996    | 2570.29      | 0.28   | 915.058        | 0.144  | 0.51                   | 18.7        |
| 1997    | 2780.2       | 0.081  | 1081.512       | 0.181  | 2.23                   | 05.7        |
| 1998    | 2830.5       | 0.018  | 1592.461       | 0.191  | 10.61                  | 5.0         |
| 1999    | 3248.2       | 0.147  | 1789.350       | 0.124  | 0.84                   | 2.6         |
| 2000    | 4104.10      | 0.263  | 2022.50        | 0.13   | 0.49                   | 0.3         |
| 2001    | 4227.1       | 0.03   | 2479.50        | 0.223  | 7.43                   | 4.2         |
| 2002    | 4522.8       | 0.07   | 2901.50        | 0.173  | 2.47                   | 1.4         |
| 2003    | 5247.5       | 0.16   | 3299.50        | 0.156  | 0.97                   | 4.3         |
| 2004    | 6150.4       | 0.172  | 3738.03        | 0.114  | 0.66                   | 4.0         |
| 2005    | 7563.6       | 0.23   | 4146.90        | 0.109  | 0.47                   | 1.4         |
| 2006    | 8520.6       | 0.126  | 4933.74        | 0.186  | 1.47                   | 2.3         |
| 2007    | 9306.2       | 0.092  | 5994.6         | 0.242  | 2.63                   | 3.7         |
| 2008    | 11043.7      | 0.186  | 6955.9         | 0.160  | 0.86                   | 4.9         |
| 2009    | 9968.0       | -0.097 | 7137.1         | 0.031  | -0.32                  | 5.7         |
| 2010    | 11991.6      | 0.203  | 8280.7         | 0.154  | 0.75                   | 3.9         |
| 2011    | 14519.8      | 0.21   | 9929.2         | 0.199  | 0.94                   | 4.5         |
| 2012    | 16208.7      | 0.116  | 11013.3        | 0.109  | 0.94                   | 8.9         |
| 2013    | 16650.2      | 0.027  | 11941.5        | 0.084  | 3.11                   | 3.3         |
| 2014    | 17242.5      | 0.035  | 13686.7        | 0.146  | 4.17                   | 2.92        |
| 2015    | 16702.1      | -0.031 | 13704.5        | 0.001  | -0.03                  | 4.8         |
| 2016    | 17406.8      | 0.05   | 13816.3        | 0.008  | 0.16                   | 6.4         |
| 2017    | 18575.8      | 0.067  | 14974.6        | 0.083  | 1.23                   | 5.6         |
| 2018    | 20259.0      | 0.09   | 16636.7        | 0.110  | 1.22                   | 4.3         |
| 2019    | 20284.2      | 0.001  | 16506.6        | 0.007  | -7                     | 1.95        |
| 2020    | 18383.8      | -0.093 | 17659.6        | 0.069  | -0.74                  | -           |
| 2021    | -            | -      | 19633.5        | 0.100  | -                      | -           |

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر: 2018، 2011، 2005، 2002.
- النشرات الثلاثية الاحصائية: 05، 21، 25، 54، 56.



## الملاحق

### الملحق رقم 03 : جدول يوضح تطور الإيرادات الجبائية خلال فترة 1992 إلى 2018

| الحقوق الجمركية |          | التسجيل والطابع |          | الإيرادات الضريبية العادية |              |                  |              |          |              | اجمالي الجباية العادية مليار دج | السنوات |
|-----------------|----------|-----------------|----------|----------------------------|--------------|------------------|--------------|----------|--------------|---------------------------------|---------|
| النسبة %        | مليار دج | النسبة %        | مليار دج | الضرائب غير مباشرة         |              | الضرائب المباشرة |              |          |              |                                 |         |
|                 |          |                 |          | النسبة %                   | TVA مليار دج | النسبة %         | IBS مليار دج | النسبة % | IRG مليار دج |                                 |         |
| 25,0            | 27.26    | 4,3             | 4.66     | 36,7                       | 39.9         | 12,1             | 8.2          | 13,4     | 19.8         | 108.86                          | 1992    |
| 22,5            | 27.35    | 5,5             | 6.68     | 37,3                       | 45.3         | 12,7             | 13.4         | 16,3     | 21.8         | 121.45                          | 1993    |
| 27,2            | 47.89    | 3,9             | 6.90     | 35,1                       | 61.8         | 7,2              | 12.7         | 18,0     | 31.7         | 176.17                          | 1994    |
| 32,5            | 78.63    | 2,6             | 6.42     | 33,3                       | 80.5         | 7,4              | 17.9         | 16,4     | 39.8         | 241.99                          | 1995    |
| 29,0            | 84.38    | 3,1             | 9.16     | 43,0                       | 125.0        | 7,8              | 22.8         | 15,4     | 44.7         | 290.60                          | 1996    |
| 23,4            | 73.51    | 3,4             | 10.60    | 46,7                       | 146.6        | 9,9              | 31.2         | 16,1     | 50.6         | 314.01                          | 1997    |
| 22,8            | 75.48    | 3,4             | 11.31    | 32,8                       | 108.2        | 8,9              | 29.2         | 17,9     | 58.9         | 329.83                          | 1998    |
| 25,5            | 80.24    | 4,0             | 12.65    | 47,1                       | 148.2        | 7,5              | 23.7         | 15,6     | 49.2         | 314.76                          | 1999    |
| 24,7            | 86.32    | 4,6             | 16.20    | 46,8                       | 163.4        | 9,2              | 32.2         | 14,3     | 50.0         | 349.50                          | 2000    |
| 26,0            | 103.68   | 4,2             | 16.83    | 44,9                       | 178.7        | 9,0              | 35.7         | 15,7     | 62.7         | 398.24                          | 2001    |
| 26,6            | 128.35   | 3,9             | 18.87    | 46,1                       | 222.6        | 8,6              | 41.5         | 14,6     | 70.7         | 482.89                          | 2002    |
| 27,4            | 143.81   | 3,6             | 19.28    | 44,4                       | 233.0        | 9,2              | 48.1         | 15,2     | 79.8         | 524.92                          | 2003    |
| 23,9            | 138.84   | 3,3             | 19.59    | 47,1                       | 273.2        | 11,6             | 67.5         | 13,9     | 80.4         | 580.41                          | 2004    |
| 22,5            | 143.88   | 3,6             | 19.62    | 48,7                       | 312.0        | 12,9             | 82.5         | 13,4     | 85.6         | 640.47                          | 2005    |
| 15,9            | 114.85   | 3,9             | 23.53    | 46,5                       | 335.3        | 15,3             | 110.1        | 18,2     | 131.1        | 720.88                          | 2006    |
| 17,3            | 133.12   | 4,4             | 28.12    | 45,3                       | 347.5        | 16,3             | 124.9        | 17,4     | 133.1        | 766.75                          | 2007    |
| 17,0            | 164.88   | 4,1             | 33.62    | 44,2                       | 426.8        | 16,1             | 155.5        | 18,2     | 176.0        | 965.28                          | 2008    |
| 14,8            | 170.23   | 3,9             | 35.81    | 41,0                       | 470.4        | 19,8             | 227.5        | 20,5     | 234.6        | 1 146.61                        | 2009    |
| 14,0            | 181.86   | 4,5             | 39.65    | 39,7                       | 514.7        | 16,7             | 216.8        | 26,6     | 344.8        | 1 297.94                        | 2010    |
| 14,5            | 210.43   | 4,3             | 45.19    | 37,5                       | 572.6        | 19,8             | 302.1        | 25,1     | 382.6        | 1 527.10                        | 2011    |
| 17,9            | 355.2    | 3,6             | 56.10    | 34,2                       | 652.0        | 16,2             | 309.8        | 28,9     | 552.5        | 1 908.60                        | 2012    |
| 19,8            | 403.8    | 4,2             | 62.50    | 36,5                       | 741.6        | 16,2             | 328.7        | 24,3     | 494.4        | 2 031.00                        | 2013    |
| 17,7            | 370.9    | 4,6             | 70.80    | 36,7                       | 768.5        | 16,6             | 349.4        | 25,4     | 531.9        | 2 091.40                        | 2014    |
| 17,5            | 411.2    | 3,9             | 84.73    | 35,3                       | 830.6        | 18,6             | 438.1        | 25,3     | 596.5        | 2 354.73                        | 2015    |
| 15,7            | 389.4    | 3,4             | 95.80    | 36,2                       | 898.3        | 19,1             | 474.1        | 25,6     | 635.1        | 2 482.23                        | 2016    |
| 13,8            | 364.8    | 3,5             | 92.60    | 37,8                       | 995.3        | 19,8             | 521.9        | 26,1     | 685.7        | 2 630.04                        | 2017    |
| 11,8            | 313.7    | 3,2             | 85.60    | 40,2                       | 1 065.9      | 18,6             | 493.2        | 26,1     | 691.8        | 2 648.50                        | 2018    |

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية مالية خلال الفترة (1962-2011) ص ص 214-215 على الموقع الإلكتروني: <https://www.ons.dz>
- تقرير بنك الجزائر لسنة 2018 التطورات المالية و الاقتصادية ص 156
- \*الضريبة على الدخل IRG
- \*الضريبة على أرباح الشركات IBS
- \*الرسم على القيمة المضافة TVA

## المخلص:

يعتبر التضخم أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن مدى قوة استقرار إقتصاد بلدا. وقد حاولت كل المدارس الفكرية على مدار التطورات الاقتصادية تحليل العلاقة التي تربط هذا المتغير مع المتغيرات الأخرى للإقتصاد. لذلك فقد حاول هذا البحث دراسة وتحليل المحددات النقدية في الإقتصاد الجزائري من خلال تحليل مدى تأثير كل من الكتلة النقدية وسعر الصرف ومعدل الفائدة على معدل التضخم بالإضافة إلى تحليل تطور هذه الظاهرة خلال فترة جائحة كورونا ومدى تأثير هذه العوامل على أسعار المجموعات السلعية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك وذلك خلال الفترة 1990-2021 وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن العوامل المحددة للتضخم في الجزائر تتنوع بين نقدية وهيكلية فيما تظهر أن هناك علاقة طردية بين كل من الكتلة النقدية والتضخم وسعر الصرف والتضخم وأن تأثير سعر الفائدة على التضخم لا يتوافق مع التحليل النظري كما أظهرت أن جائحة كورونا لم تأثر بالشكل الكبير على أسعار المواد واسعة الإستهلاك الأمر الذي كبح تأثيرها على معدل التضخم.

**كلمات مفتاحية:** التضخم، عرض النقود، سعر الصرف، معدل الفائدة، جائحة كورونا، المحددات النقدية، الإقتصاد الجزائري.

## **Abstract:**

Inflation is one of the most important economic indicators that consider the strength of the stability of the country's economy. All schools of thought have tried throughout the course of economic developments to analyze the relationship that links this variable with other variables of the economy. Therefore, this research has tried to study and analyze monetary determinants in the Algerian economy by analyzing the impact of the monetary mass, the exchange rate and the interest rate on the inflation rate, in addition to analyzing The development of this phenomenon during the Corona pandemic period and the extent of the impact of these factors on the prices of the commodity groups that make up the consumer price index during the period 1990-2021.

The results of this study showed that the determinants of inflation in Algeria vary between monetary and structural, while showing that there is a direct relationship between the monetary mass, inflation, exchange rate and inflation, and that the impact of the interest rate on inflation does not correspond to the theoretical analysis, as the Corona pandemic showed did not significantly affect the The prices of widely consumed materials, which curbed their impact on the inflation rate

**Keywords:** inflation, money supply, exchange rate, interest rate, Corona pandemic, monetary determinants, the Algerian economy.